دراسة مقارنة لبرامج تعليم ريادة الأعمال ببعض الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية وماليزيا وإمكانية الإفادة منها في مصر

إعداد

د./ أحمد إبراهيم سلمى أرناؤوط (*)

ملخص البحث:

تستهدف برامج تعليم ريادة الأعمال بالجامعات تنمية قدرات ومهارات الطلبة من أجل تلبية احتياجات سوق العمل، من خلال إقامة المشروعات أو تنمية القابلية للتوظيف، إضافة إلى التدريب على آليات تحديد فرص العمل وكيفية استثمارها والتواصل الفعال والإبداع والعمل الجماعي والنمو المهني والثقة بالنفس وبناء العلاقات والتعلم الذاتي وغيرها، مما يتطلبه سوق العمل.

وهو ما يعكس اهتمام العديد من الدول بتعظيم الإفادة من برامج تعليم ريادة الأعمال في الجامعات من أجل تغيير ثقافة الأفراد وأساليب تفكيرهم بما يسهم في إعداد وتأهيل الثروة البشرية، إضافة إلى نتائجه الكبيرة ومكتسباته المستقبلية وآثاره القوية على التنمية النوعية المستدامة، ودوره فى توفير أفراد رياديين قادرين على العمل في مختلف قطاعات المجتمع ، ومن بين تلك الدول الولايات المتحدة وماليزيا.

وقد تبنى البحث الفرض المبدئى التالى:"إن الاستفادة من برامج تعليم ريادة الأعمال التى تتبناها بعض الجامعات الأمريكية والجامعات الماليزية قد يساعد الجامعات المصرية فى تبنى برامج مناسبة لتعليم ريادة الأعمال".

واستخدم البحث مدخل الحلول الكبرى لجورج بيريداى، وتوصل فى نهايته إلى مجموعة من الإجراءات المقترحة التى من شأنها مساعدة الجامعات المصرية فى تبنى برامج تعليم ريادة الأعمال في ضوء خبرة بعض الجامعات بالولايات المتحدة الأمريكية وماليزيا.

*0 مدرس التربية المقارنة والإدارة التربوية كلية التربية – جامعة العريش

A Comparative Study of Entrepreneurship Education Programs in some Universities in the United States of America and Malaysia and the Possibility of Benefiting from it in Egypt

Prepared by
Dr. Ahmed Ibrahim Selmy Arnaout
Lecturer of Comparative Education and Educational Administration
Faculty of Education – El Arish University

:The Research abstract

The university entrepreneurship programs aimed at developing the abilities and skills of students to meet the needs of the labor market through establishing projects or developing employability, in addition to training on mechanisms for determining employment opportunities and how to invest them, effective communication, creativity, teamwork, professional growth, self-confidence, required by the labor market.

That reflects the interest of many countries to maximize the benefit of entrepreneurship education programs in universities in order to change the culture of individuals and their ways of thinking to contribute to the preparation and rehabilitation of human resources, in addition to its great results and future gains and its strong impact on sustainable quality development and its role in providing leading individuals capable to work in various sectors of society, including those of the United States and Malaysia**.**

The research adopted the following premitive assumption: "Utilizing the entrepreneurship education programs adopted by some American universities and Malaysian universities may help Egyptian universities adopt appropriate entrepreneurship education programs**".**

The research used George Periday approach, and reached at its end to some suggested procedures that would help Egyptian universities to adopt entrepreneurship education programs in light of the experience of some universities in the United States and Malaysia**.**

دراسة مقارنة لبرامج تعليم ريادة الأعمال ببعض الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية وماليزيا وإمكانية الإفادة منها في مصر

إعداد

د./ أحمد إبراهيم سلمى أرناؤوط (*)

الجزء الأول– الإطار العام للدراسة

مقدمة الدراسة

لم تعرف البشرية – على امتداد تاريخها – أمة من الأمم نالت حظاً من التقدم والرقي دون توفر تعليم جيد لأبنائها، حتى أصبح من المسلّم به أن النهوض بالمجتمع في شتى مجالاته رهنٌ بالاهتمام بالتعليم فيه.

وقد اكتسب مفهوم ريادة الأعمال في السنوات الأخيرة أهمية بارزة لدى الأوساط الرسمية والأهلية؛ نظرًا للدور الحيوي لريادة الأعمال في التنمية المستدامة، وكذلك لدورها في إشراك مختلف الفئات السكانية في الحراك الاقتصادي، وبخاصة فئة الشباب، وإبراز الدور الريادي المتنامي لهذه الفئة في غالبية المجتمعات[1] . كما تُعد ريادة الأعمال **Entrepreneurship** القوة الدافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدرجة التي جعلت الدول تبادر بوضع سياسات من شأنها زيادة ميل الشعوب ليصبحوا رواد أعمال **Entrepreneurs** ، وإدخال تعليم ريادة الأعمال في مؤسسات التعليم؛ لخلق الثقافة الريادية. وهو ما انعكس فيما شهدته العقود الماضية من ازدياد استخدام تعليم ريادة الأعمال بالمدارس والجامعات في أوروبا[2].

ومن ناحية أخرى تعرف كل من منظمة اليونسكو ومنظمة العمل الدولية، تعليم ريادة الأعمال بأنه"مجموعة من أساليب التعليم النظامي الذي يقوم على إعلام، وتدريب، وتعليم أي فرد يرغب بالمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مشروع يهدف إلى تعزيز الوعي الريادي، وتأسيس مشاريع الأعمال الصغيرة وتطويرها[3] .

(*) مدرس التربية المقارنة والإدارة التربوية كلية التربية – جامعة العريش

كما استند تعريف منظمة التعاون والتنمية **The Organization for Economic Co-Operation and Development** "**لتعليم ريادة الأعمال**" على تطوير الذات للأفراد؛ حيث أكدت المنظمة على أن تعليم ريادة الأعمال يهتم بغرس مجموعة من المهارات والصفات، منها: القدرة على التفكير بشكل خلاق، والعمل الفريقى، وإدارة المخاطر والتعامل مع المجهول[4] .

ويُعتبر التعليم للريادة استراتيجية فعالة للتعامل مع الضغوط الديموغرافية، وتخفيض معدلات البطالة بين الشباب؛ كونه يوفر لهم المعرفة والكفايات التي تمكنهم من مواجهة التحديات الاجتماعية، والاقتصادية، والتغيرات في جميع مراحل حياتهم، وتعليم ريادة الأعمال يعزز فرص التنمية البشرية والعدالة الاجتماعية في المجتمعات المعرضة للخطر، ومن المتوقع أن يساعد التعليم للريادة على المشاركة في الأنشطة المدرّة لدخل لائق، يمكن أن يؤدي بهم للتغلب على مشكلات الفقر، وإيجاد سبل عيش لائق ومستدام[5] .

ويُعد تعليم ريادة الأعمال من أبرز التجارب الناجحة في التعليم الجامعى خلال العقود القليلة الماضية، فقد كانت الفكرة مجهولة بشكل كبير حتى عام 1970م؛ حيث بدأت كمبادرة في العديد من الجامعات، وظهرت جزئياً في مكونات المناهج الجامعية، واستمرت الفكرة على هذا الحال خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، وقد شهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين انتشاراً واسعاً لهذا الاتجاه في معظم الجامعات العالمية، خاصة في الولايات المتحدة؛ فاليوم توجد أعداد كبيرة من الطلاب في جميع أنحاء العالم لم تعد تركز فقط على التعليم للحصول على مهنة في الشركات القائمة والشركات الكبيرة، ولكن من أجل التأهيل للعمل الحر وإقامة المشروعات. فعلى سبيل المثال، في الولايات المتحدة هناك أكثر من 1600 كلية وجامعة تقدم برامج لريادة الأعمال[6].

ويزدهر تعليم ريادة الأعمال في ماليزيا منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي؛ نتيجة لظهور الاقتصاد القائم على المعرفة؛ حيث أصبحت المعرفة هي المورد السائد لجميع الأنشطة الاقتصادية تقريبًا. وفي إطار مواكبة الاقتصاد التنافسي المتزايد للعولمة، بذلت ماليزيا جهوداً مضنية للابتعاد عن الاقتصاد القائم على الإنتاج ، والتحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة مع إدراك أهمية رواد الأعمال

في تلك الفترة التحولية. فديناميكية الاقتصاد الجديد تخلق فرصاً تجارية هائلة، كما تجهز دراسات ريادة الأعمال الأفراد بمهارات المشروعات المبتكرة لاغتنام الفرص التسويقية، وفي نفس الوقت يسرع رواد الأعمال الخطى للاقتصاد الجديد من خلال الأخذ بالأنشطة الريادية الجديدة[7] .

ومن ناحية أخرى تستهدف برامج تعليم ريادة الأعمال بالجامعات تنمية قدرات ومهارات المتعلمين؛ تلبية لسوق العمل من أجل إقامة المشروعات، أو تنمية القابلية للتوظيف. إضافة إلى التدريب على آليات تحديد فرص العمل، وكيفية استثمارها، والتواصل الفعال، والإبداع، والعمل الجماعي، والنمو المهني، والثقة بالنفس، وبناء العلاقات، والتعلم الذاتي، وغيرها مما يتطلبه سوق العمل[8] .

ومما سبق يتضح الدور الذى تقوم به برامج تعليم ريادة الأعمال في التعليم الجامعى من خلال تغيير ثقافة الأفراد، وأساليب تفكيرهم؛ بما يسهم في إعداد وتأهيل الثروة البشرية، كما أن له نتائجه الكبيرة ومكتسباته المستقبلية وآثاره القوية على التنمية النوعية المستدامة؛ لأنه يساعد على توفير أفراد رياديين قادرين على العمل في وظائف الدولة المختلفة، ويسهمون في الوقت نفسه في رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لأفراد الدولة وزيادة رفاهيتهم.

مشكلة الدراسة

تنطلق أهمية تعليم ريادة الأعمال من أنه يعمل على إكساب المتعلمين الخصائص السابقة، من خلال خبرات تعليمية أكثر إثراءً للواقع؛ لذا حرصت المؤسسات التعليمية التي تبنتها أن تعمل وفق أسس ومعايير تكون بمثابة إطار عمل يتم في ضوئه وضع الأهداف والأنشطة التعليمية حسب المستوى التعليمي، وبالتالي تتوافر لدى المتعلمين أنشطة وخبرات تعليمية تتسم بالتحدي، وتكسبهم المهارات والكفايات المختلفة؛ مما يؤهلهم للعمل كرواد أعمال متميزين[9] .

ووفقاً لما ورد في تقرير القدرة التنافسية في العالم العربي، الذي أشار إلى أنه لتحسين القدرة التنافسية لمصر، فإن إصلاحات سوق العمل ضرورية لتحسين الاستخدام غير الفعال للمواهب المتوافرة، من خلال تحقيق المواءمة في العرض في سوق العمل مع احتياجات الأعمال من العمال ذوي المهارات العالية التي يتطلبها سوق العمل[10].

ومن ناحية أخرى قدم التقرير الصادر عن المرصد العالمي لريادة الأعمال 2012 – والذى شاركت في إعداده تسع وستون دولة– عددًا من المؤشرات المتعلقة بريادة الأعمال في مصر، من أهمها[11]:

- انخفاض معدل النشاط الريادي الإجمالي، والذى وصل إلى 7.82% من إجمالي عدد السكان (الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و64 عاماً) ممن يحاولون إقامة أعمال أو يملكون ويديرون مسبقاً أعمالاً تجارية، لا يزيد عمرها عن ثلاثة أعوام ونصف.
- أوقف نحو40% تقريباً من المصريين أعمالهم؛ بسبب عدم تحقيق الأرباح، وهو ما يُعد أحد أخفض معدلات توقّف الأعمال، قياساً باقتصادات أخرى.
- جاءت مصر في المرتبة الأخيرة بين البلدان المشاركة في مجال التعليم والتدريب، وهو ما يعكس تدني معدل التعليم والتدريب، باعتباره أدنى تقييم من بين كافة شروط إطار ريادة الأعمال؛ وعلاوة على ذلك تم إدراج نظام التعليم الجامعى باعتباره أكثر العوامل تقييداً لتطوير ريادة الأعمال في مصر.
- كما جاءت مصر في المرتبة الثامنة والستين من بين الدول المشاركة في مجال الأبحاث والتطوير والتقنية، إلى جانب ندرة فرص نقل التقنية والعلوم والمعرفة المتجددة من مؤسسات التعليم الجامعى إلى المؤسسات الجديدة والنامية.

ومن ناحية أخرى أشارت دراسة أصدرها مركز اليونسكو عن ريادة الأعمال إلى أن النظام التعليمي المصري في حاجة إلى أن يولي اهتماما لبرامج تعليم ريادة الأعمال، بحيث يصبح العامل الرئيس المؤدي إلى تنمية العمل الريادي[12].

وتحتل مصر المركز السابع والعشرين من بين عدد(43) دولة ، ومع ذلك فنسبة 40 % فقط من السكان الذين تم عمل استبيان لهم، أكدوا أنهم لا يرون فرصاً جيدة لبداية الأعمال في خلال الستة أشهر القادمة [13].

وبما أن برامج تعليم ريادة الأعمال تهتم بتنمية القدرة على توفير عمل للفرد من خلال إقامة مشروعات ريادية جديدة تقوم بإنتاج سلع/خدمات جديدة، وبناء نظام اقتصادي يتسم بالإبداع والابتكار؛ فقد يكون من المهم للغاية أن يتم تفعيل تلك النوعية من البرامج تحت مظلة الجامعات؛ ليتمكن الطلبة من استحداث الأفكار الريادية وتبنيها.

وفي ضوء ما سبق يمكن بلورة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي: **كيف يمكن الإفادة من برامج تعليم ريادة الأعمال في بعض الجامعات الأمريكية والجامعات الماليزية، بما يسهم في اقتراح برامج محلية بالجامعات المصرية؟** .

ويتفرع منه الأسئلة الآتية:

- ما فلسفة وأهداف برامج تعليم ريادة الأعمال في الجامعات المعاصرة؟
- ما واقع برامج تعليم ريادة الأعمال في بعض الجامعات الأمريكية والجامعات الماليزية، والقوى والعوامل الثقافية المؤثرة؟
- ما الجهود المبذولة في إدخال برامج تعليم ريادة الأعمال في الجامعات المصرية؟
- ما أوجه التشابه، وأوجه الاختلاف بين برامج تعليم ريادة الأعمال في بعض الجامعات الأمريكية والجامعات الماليزية؟
- ما الإجراءات المقترحة لتبنى برامج تعليم ريادة الأعمال في الجامعات المصرية، في ضوء خبرة بعض الجامعات الأمريكية والجامعات الماليزية؟

كما يتبنى البحث الفرض المبدئى التالى:

"إن الاستفادة من برامج تعليم ريادة الأعمال التي تتبناها بعض الجامعات الأمريكية والجامعات الماليزية قد يساعد الجامعات المصرية في تبنى برامج مناسبة لتعليم ريادة الأعمال".

منهج الدراسة وخطواتها

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج المقارن الذى يتناسب مع طبيعتها، حيث تقع الدراسة ضمن نطاق الدراسات المقارنة التي تتناول نظم التعليم في عدد من الدول؛ ولهذا استخدم الباحث مدخل جورج بيريداى George Bereday في الدراسات التربوية المقارنة، من خلال خطواته، بداية من الوصف والتفسير والمناظرة والمقارنة. ويركز هذا المدخل على التجميع الدقيق والمنظم للمعلومات والبيانات التربوية المتشابهة في كل دولة من دول المقارنة، ثم تصنيف تلك المعلومات والبيانات وتبويبها من مناظرتها بعناية، والتوصل إلى فروض من هذه المناظرة، وفي الخطوة الأخيرة تجرى عملية المقارنة للتحقق من صحة الفروض[14] . وبناء على ذلك تتمثل خطوات الدراسة الحالية فيما يلى:

- **الخطوة الأولى:** تحديد الإطار العام للبحث، ويشمل: المقدمة، والمشكلة، ومنهج الدراسة وخطواته ، والأهداف، والأهمية، والحدود، والمصطلحات، والدراسات السابقة، وخطوات السير في الدراسة.
- **الخطوة الثانية:** فلسفة وأهداف برامج تعليم ريادة الأعمال في الجامعات المعاصرة.
- **الخطوة الثالثة:** وصف وتحليل ثقافي لبرامج تعليم ريادة الأعمال في بعض الجامعات الأمريكية.
- **الخطوة الرابعة:** وصف وتحليل ثقافي لبرامج تعليم ريادة الأعمال في بعض الجامعات الماليزية.
- **الخطوة الخامسة:** وصف وتحليل الواقع الراهن للجهود المبذولة في إدخال برامج تعليم ريادة الأعمال في الجامعات المصرية.
- **الخطوة السادسة:** دراسة مقارنة مبدئية بين برامج تعليم ريادة الأعمال في بعض الجامعات الأمريكية والجامعات الماليزية.
- **الخطوة السابعة:** دراسة مقارنة تفسيرية بين برامج تعليم ريادة الأعمال في بعض الجامعات الأمريكية والجامعات الماليزية.
- **الخطوة الثامنة:** التوصل إلى مجموعة من الإجراءات المقترحة لتبنى برامج تعليم ريادة الأعمال في الجامعات المصرية، في ضوء الإطار النظرى وخبرات بعض الجامعات الأمريكية والجامعات الماليزية.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق ما يلى:

- تعرّف فلسفة وأهداف برامج تعليم ريادة الأعمال في الجامعات المعاصرة.
- الإفادة من برامج تعليم ريادة الأعمال في بعض الجامعات الأمريكية والجامعات الماليزية محليا.
- الكشف عن الجهود المبذولة في إدخال برامج تعليم ريادة الأعمال في الجامعات المصرية.

- التوصل إلى مجموعة من الإجراءات المقترحة لتبنى برامج تعليم ريادة الأعمال في الجامعات المصرية في ضوء خبرة بعض الجامعات الأمريكية والجامعات الماليزية.

أهمية الدراسة ومبرراتها

تنبع أهمية الدراسة من الاعتبارات الآتية:

- ما تواجهه العديد من الدول النامية_ ومنها مصر_ من تحديات كبيرة ومتعددة على كافة المستويات، خاصة المستوى التعليمى، الأمر الذى يدفعها إلى ضرورة تطوير أنظمتها التعليمية بصفة عامة وتعليمها الجامعى بصفة خاصة، وتوفير نظم لبرامج تعليم ريادة الأعمال بالجامعات؛ حتى يمكّنها من مواجهة هذه التحديات، خاصة انفتاح الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي، وما يترتب علية من آثار بالغة على المؤسسات المصرية، وخصوصًا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحاملي المشاريع الريادية الجديدة.
- ربما تُظْهر الدراسة بعض الجوانب العائدة؛ نتيجة تعظيم الإفادة من الإمكانات البشرية بالجامعات الأمريكية والماليزية، كما تلقي الدراسة الضوء على دور الجامعة الحقيقي في إحداث التنمية الاقتصادية المستدامة، من خلال برامج تعليم ريادة الأعمال بالجامعات.
- قد تلفت الدراسة الحالية نظر طلبة الجامعات المصرية نحو الاتجاه نحو التوظيف الذاتى والعمل الحر، من خلال ربطهم بسوق العمل، وإكسابهم روح المبادرة والقدرة على إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة والقائمة على الابتكار والتغيير.
- ربما يفيد التصور المقترح للدراسة الحالية المسئولين في بعض المؤسسات الاقتصادية، في تبني برامج تعليم ريادة الأعمال بالجامعات ودعمه، وتبادل الخبرات فيما بينهم وبين الجامعات.
- كما أن نتائج هذه الدراسة يمكن أن تساعد القيادات الجامعية، وصانعي السياسات الجامعية على فهم الممارسات والمبادرات الفعالة في تعزيز ونشر برامج تعليم ريادة الأعمال بين طلاب الجامعة، وأعضاء هيئة التدريس والإداريين، وخاصة في الاقتصادات النامية، مثل مصر.

حدود الدراسة

اقتصرت الدراسة الحالية على خبرات بعض الجامعات في الولايات المتحدة وماليزيا، وذلك على النحو الآتي:

1 – الحدود المكانية:

تتمثل الحدود المكانية للدراسة في كل من:

- **الولايات المتحدة الأمريكية:** تم اختيار الجامعات الآتية:

أ – **جامعة ستانفورد:** باعتبارها من الجامعات الأولى في الولايات المتحدة التي تقدم برامج متقدمة لريادة الأعمال؛ لتلبية الاحتياجات التي تواجه رجال الأعمال والمجتمع الريادي داخل وخارج الولايات المتحدة.

ب – **كلية بابسون الجامعية**: باعتبارها من الكليات الجامعية التي حصلت على تصنيفات متقدمة في برامج تعليم ريادة الأعمال منذ ما يقرب من ثلاثة عقود، وفقًا لكثير من التقارير العالمية بالولايات المتحدة الأمريكية.

- **ماليزيا:** تم اختيار الجامعات الآتية:

أ – **جامعة أوتارا بماليزيا:** حيث تحتل الجامعة المرتبة السادسة في ترتيب الجامعات الحكومية الماليزية، والمرتبة الـ701 حسب الترتيب العالمي للجامعات للعام 2015 وتُعتبر الجامعة الوحيدة التي تخصصت في مجالات التعليم الريادي منذ التأسيس.

ب – **جامعة مارا للتكنولوجيا بماليزيا**: باعتبارها أحد أهم الجامعات الماليزية التي تختص بالأبحاث والإبداع العلمي، حيث يصل ترتيبها وفقًا لتصنيف الجامعات الأسيوية إلى الرقم 240 عالميًا، وتُصنَّف في المرتبة الثامنة لأفضل جامعة ماليزية، كما تضم الجامعة أكثر من 300 برنامج دراسي لمختلف التخصصات، وفي مقدمتها برامج تعليم ريادة الأعمال.

2 – الحدود الموضوعية :

اقتصرت الدراسة الحالية على نشأة تعليم ريادة الأعمال، ومفهومه، وأهدافه، وبرامج تعليم ريادة الأعمال في بعض الجامعات المعاصرة بدول المقارنة، من خلال ملامح برامج تعليم ريادة الأعمال، مختتما بقائمة برامج تعليم ريادة الأعمال ببعض الجامعات المعاصرة.

مصطلحات الدراسة

- **برامج تعليم ريادة الأعمال(Entrepreneurship Education programs):**

يعود أصل مصطلح الريادي في اللغة العربية _ بحسب معجم لسان العرب_ إلى الفعل (راد)، وراد الكلأ ويروده روداً ورياداً، وارتاده ارتياداً، أي بحث عنه وطلبه. واسم الفاعل منها (رائد)، وهو من كان يرسله قومه لاستكشاف أماكن جديدة للكلأ ومساقط الأمطار[15]. ثم أصبح لهذه الكلمة مرادفات كثيرة في اللغة العربية؛ حيث أصبحت تعني: العصامي، المخاطر، صائد الفرص، الطموح، المبدع، المغامر، المبادر، متعهد الأعمال، المستثمر الصغير وغيرها.

ووفقا لقاموس أكسفورد، فرائد الأعمال هو الفرد الذي يتعهد بتوفير خدمة جيدة أو إدارة المخاطر المرتبطة بالاستثمار. وعلاوة على ذلك، يُعتَبر رواد الأعمال عنصرًا مهمًا في خلق ثروة بالمجتمع؛ ومن ثم الإسهام في النمو الاقتصادي للأمة، من خلال قيام الحكومات بتهيئة الظروف التي يزدهر فيها أصحاب المشاريع[16].

ومن الناحية الاصطلاحية، تمثل الريادة مصطلحًا ذا طبيعة متعددة الجوانب، فقد تم تعريف تعليم ريادة الأعمال بأشكال مختلفة في سياقات أضيق وأوسع نطاقًا، فعلى المستوى الأضيق، يُنظر لتعليم ريادة الأعمال باعتباره عملية إعداد المتعلمين لعالم الأعمال، ولكن التعريف الأوسع يرى أنها عملية تتجاوز مجرد تعليم الأفراد كيفية إدارة الأعمال التجارية، فهي تعني بتشجيع التفكير الإبداعي وتعزيز شعور قوي بقيمة الذات وتمكينها. ففي إطار التعريف الثاني يشير تعليم ريادة الأعمال إلى مختلف الأنشطة التي تسعى لتنمية العقليات والمهارات الريادية. كما أنها تغطي مجموعة واسعة من جوانب السلوك مثل توليد الأفكار، وتنمية الابتكار، بالإضافة إلى اكتساب المعرفة والمهارات في مجال الأعمال التجارية؛ ولهذا ينبغي أن يطوِّر تعليم ريادة الأعمال قيم ومعتقدات واتجاهات الطلاب؛ بحيث ينظرون لريادة الأعمال كخيار جذاب للعمل[17].

أما **البرنامج** لغة؛ فيعرّفه قاموس المعجم الوسيط بأنه عدد من المشروعات والأنشطة التي يتم تخطيطها وإدارتها معاً؛ لتحقيق مجموعة من الأهداف والنتائج الأخرى المترابطة. ويهدف تعليم ريادة الأعمال إلى تطوير عقلية متعددة

التخصصات ومجموعة من المهارات؛ للتعرف على الفرص وإيجاد الحلول للمشاكل، وليس فقط تأسيس وإدارة المشاريع، باعتباره يمثل طريقاً لتحسين المستوى السيئ للبطالة عند الشباب، وتنمية القطاع الخاص، وإعداد جيل جديد من الشباب القادر على دعم سوق العمل بإضافات بنّاءة، تمكنه من التعرف على الفرص الجديدة، واستغلالها بطريقة ريادية[18].

ويعرّف الباحث **برامج تعليم ريادة الأعمال** إجرائيًا بأنه: " تلك المشروعات والأنشطة التي يتم تخطيطها وإدارتها بالجامعات؛ بغرض تطوير الصفات والقيم الريادية لدى الفرد، وتعزيز ثقافة الإبداع والابتكار والتطوير والاستكشاف، والاستفادة من الفرص، واكتساب المهارات الإدارية القائمة على الإدارة المنهجية؛ لتلبية احتياجات تشغيل الأعمال التجارية بكفاءة وفعالية، وتحقيق الربحية والنمو المستدام".

الدراسات السابقة

بالإضافة إلى اهتمام قطاع الأعمال بقضايا تعليم ريادة الأعمال في قطاع التعليم بصفة عامة والتعليم العالي والجامعي بشكل خاص، فهناك اهتمام أكاديمي وبحثي؛ إذ اهتمت بعض الأدبيات الأكاديمية والبحثية – الأجنبية منها والعربية – بدراسة تعليم ريادة الأعمال، ومن تلك الدراسات: دراسة **ساندري Sandri** فقد ركزت هذه الدراسة على مراجعة وتطوير مفهوم تعليم ريادة الأعمال، وبشكل خاص من خلال تحليل الحاجة لتعليم ريادة الأعمال في الأردن، وتقييم الإمكانات المتاحة [19].

أما دراسة حطّاب **Hattab**، والتي استهدفت تعرُّف نوايا الطلبة في الانخراط في المشروعات والأعمال الريادية بعد تخرجهم، وذلك بثلاث كليات بالجامعة البريطانية بالقاهرة. وتوصلت الدراسة لوجود علاقة ارتباطية بين نوايا الطلاب للانخراط في مشروعات وأعمال ريادية بعد التخرج[20] .

أما دراسة **مهناوى** فاستهدفت تعرُّف فلسفة ومقومات التعليم للريادة، والوقوف علي التحديات التي تقف حجر عثرة في طريق التعليم الفني بصيغته التقليدية؛ مما أفقده الدور المنوط به تحقيقه. وقد توصلت الدراسة إلي نجاح التعليم المزدوج في إكساب الشباب مقومات ثقافة الريادة؛ مما انعكس عليهم إيجابيًا في فرص التوظيف

ومستوى الدخل؛ ومن ثم مستوي المعيشة. الأمر الذي يؤكد ضرورة الاهتمام بهذا النوع من التعليم[21].

في حين توصلت دراسة **شحاتة** إلى وضع رؤية استراتيجية مقترحة لسياسات التخطيط لبرامج تعليمية قادرة على تطوير أداء مؤسسات التعليم العالي في إكساب المتعلمين الجدارات التي يتطلبها سوق العمل[22].

ومن ناحية أخرى، أظهرت دراسة **جيبكوس وآخرين Gibcus&Others** أن تعليم ريادة الأعمال قد أحدث فروقا بين الطلاب، وذلك لصالح الطلاب الذين درسوا برامج لريادة الأعمال، من خلال القدرة على تنظيم المشاريع، والقدرة على الابتكار للأنشطة والمواقف الريادية، وفرص الحصول على وظيفة في وقت مبكر بعد التخرج مقارنة بزملائهم، وتحسين قدرات الابتكار لديهم كموظفين في شركتهم، والقدرة على بدء المزيد من الشركات[23].

أما دراسة **العمري وناصر**، فقد توصلت إلى علاقة موجبة بين خصائص الريادة لدى طلبة الدراسات العليا في جامعتي عمان العربية ودمشق، وبين الأعمال الريادية. وقد أوصت الدراسة بضرورة التركيز على المواد التدريسية المتعلقة بالريادية واستخدام منهجيات وأساليب المحاكاة للواقع التطبيقي، بما في ذلك حاضنات الأعمال وأساليب التدريس المناسبة لاستكشاف خصائص الريادية لدى الطلبة، وتهيئتهم نحو العمل الريادي[24].

ومن ناحية أخرى فقد توصلت **دراسة زيدان** إلى أن مساحة الاختلاف المتوقعة بين رواد الأعمال ورائدات الأعمال في المجتمع المصري تُعد أكبر من مساحة الترابط بينها، وذلك على عكس ما أقرته الدراسات الغربية التي أجريت عن رواد الأعمال ورائدات الأعمال في الدول الصناعية المتقدمة، ولعل هذا الاستنتاج يؤكد ضرورة وأهمية اختبار المناهج والافتراضات التي قامت عليها دراسات ريادة الأعمال النسائية في المجتمعات الغربية[25].

أما دراسة تشارني وآخرين **Charney& Others**، فقد توصلت إلى أن الغالبية العظمى من خريجي برامج تعليم ريادة الأعمال قاموا بمشاريع جديدة، وأصبح لهم حساباتهم الخاصة، كما أنهم الأكثر نجاحا،–حتى إذا ما قرروا أن يلتحقوا بمهن تقليدية– مقارنة بخريجي كلية إدارة الأعمال، حيث يحصلون على

رواتب أكبر، ويقومون بالمهام الاستراتيجية المهمة، مثل تطوير المنتجات الجديدة بالشركات الكبيرة[26].

وقد استفاد الباحث من استعراض هذه الدراسات المختلفة التي تتباين في الأهداف ومناهج البحث وفي مناطق التطبيق، وتعكس رؤى متنوعة حول موضوعها، وذلك في تحديد مشكلة بحثه واختيار المنهجية المناسبة لها. كما كان لهذه الدراسات أثر في تحديد كثير من الجوانب المهمة ذات العلاقة بالإطار النظري للدراسة، هذا إلى جانب الاستفادة من أدواتها المستخدمة في تصميم أداة جمع المعلومات وأساليب تحليلها، وبالتالي دعم نتائج الدراسة الحالية.

خطوات السير في الدراسة

سارت الدراسة–بعد إنجاز إطارها العام– وفق الخطوات الآتية:

- الإطار النظري، وتمثل في فلسفة وأهداف برامج تعليم ريادة الأعمال في الجامعات المعاصرة في ضوء الأدبيات ذات العلاقة وتحليلها.
- الإطار المقارن، ويشمل تحليل برامج تعليم ريادة الأعمال في بعض الجامعات الأمريكية والجامعات الماليزية، وملامح الجهود المبذولة في إدخال برامج تعليم ريادة الأعمال في الجامعات المصرية، وكذلك إبراز أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين برامج تعليم ريادة الأعمال ببعض الجامعات الأمريكية والجامعات الماليزية، في ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة.
- الإطار المقترح، ويتمثل في الإجراءات المقترحة لتبني برامج تعليم ريادة الأعمال في الجامعات المصرية في ضوء خبرة بعض الجامعات الأمريكية والجامعات الماليزية، وبما يتفق مع طبيعة المجتمع المصرى.

الجزء الثاني– الإطار النظري للدراسة

أجاب الإطار النظرى للدراسة عن السؤال الفرعى الأول، وينص على: ما فلسفة وأهداف برامج تعليم ريادة الأعمال في الجامعات المعاصرة؟ وللإجابة عنهما جاء الإطار النظرى في محور واحد معنون:"فلسفة وأهداف برامج تعليم ريادة الأعمال في الجامعات المعاصرة". وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

المحور الأول– فلسفة وأهداف برامج تعليم ريادة الأعمال في الجامعات المعاصرة

اكتسب مفهوم ريادة الأعمال في السنوات الأخيرة أهمية بارزة لدى الأوساط الرسمية، والأهلية، نظرًا للدور الحيوي لريادة الأعمال في التنمية المستدامة، وكذلك لدورها في إشراك مختلف الفئات السكانية في الحراك الاقتصادي، وبخاصة فئة الشباب، وإبراز الدور الريادي المتنامي لهذه الفئة في غالبية المجتمعات[27].

ويؤكد **الاتحاد الأوروبي** ضرورة تأكيد فلسفة ريادة الأعمال على تعزيز العقلية المناسبة، ومهارات ريادة الأعمال، والوعي بالفرص المهنية، باعتبار أن: ريادة الأعمال هي_ أولًا وقبل كل شيء_ حالة ذهنية تشمل دوافع الفرد وقدراته بشكل فردي مستقل أو ضمن منظومة؛ لتحديد الفرص واستغلالها من أجل إنتاج قيمة اقتصادية جديدة ناجحة [28] . الأمر الذى يعكس الهدف الرئيس منه في إكساب المهارات الريادية للطلاب، من خلال زيادة التحفيز، والإلهام في التعلم، وتطور الإبداع والثقة في النفس في نواحي مختلفة من الحياة استعدادًا لمسارات التعليم ما بعد الثانوي، وعالم العمل[29].

وأوضحت العديد من الدراسات أن الجامعات تعتبر منبت رأس المال البشري، وخاصة ريادة الأعمال[30]. فقد أكدت الدراسة الاستقصائية الدولية لريادة الأعمال الجامعية على ضرورة امتلاك طلبة المرحلة الجامعية والدراسات العليا إمكانات عالية للبدء في الأعمال التجارية والنجاح فيها. كما أن هناك أهمية متزايدة لتصبح الجامعة "جامعة ريادية" من أجل:

- تعزيز "العمل الحر" كهدف تعليمي للطلاب، وللخريجين، ولأعضاء هيئة التدريس.
- تنمية الكفاءات اللازمة لبدء إنشاء الأعمال التجارية.
- استمرار الدعم والتشاور مع الخريجين[31] .

وعليه، يمكن القول: إن الهدف الرئيس من تعليم ريادة الأعمال في الجامعات هو خلق جيل جديد من الرياديين والمبدعين في مجال الأعمال وغيره من المجالات الأخرى في المجتمع، بحيث يقدمون إبداعاً على شكل منتج، أو خدمة، أو مدخل جديد في مجال الأعمال، أو مشروع جديد، أو اختراع، أو اكتشاف. ومن الأهداف الفرعية أو التفصيلية لتعليم ريادة الأعمال في الجامعة، ما يأتي[32]:

- تغيير نمط التفكير التقليدي للطلاب إلى أنماط التفكير الحديثة المبنية على الإبداع، والابتكار، والتجديد.
- بناء اتجاهات إيجابية للطلاب تجاه الريادة والعمل الحر.
- تعزيز الروح والنزعة الريادية وإثارة الدافعية لدى الطلاب.
- مساعدة الطلاب على بناء تصور أفضل لمهنة المستقبل.
- تعزيز مهارات بناء العلاقات والاتصال الإيجابي في بيئة تربوية مناسبة.
- زيادة وعي الطلاب حول التوظيف الذاتي والريادة كبديل لمهنة المستقبل.
- تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، من خلال عمليات التحديث والتجديد التي يحدثها الرياديون في جميع المجالات التي سيعملون بها في المستقبل.

ويُستنتج مما سبق أن تطوير السمات والمهارات الشخصية للطلاب تساعد في إنشاء القاعدة الرئيسة للتفكير والسلوك الريادي، التي تتضمن (الإبداع والابتكار، سلوك المبادأة، المخاطرة، الاستقلالية، الثقة بالنفس، القيادة، العمل الجماعي أو روح الفريق).

ومع ما تشير إلية ريادة الأعمال من قدرة للفرد على تحويل الأفكار إلى عمل إبداعى يحمل المخاطرة، فضلًا عن القدرة على تخطيط وإدارة المشاريع من أجل تحقيق الأهداف؛ فإنه يدعم الأفراد في الحياة اليومية سواءً في المنزل أو في المجتمع، ويجعل الموظفين أكثر وعيًا بسياق عملهم، وأكثر قدرة على اغتنام الفرص؛ بما يوفر الأساس لرجال الأعمال لإنشاء الأنشطة الاجتماعية أو التجارية.

وإذا أريد لريادة الأعمال أن تحقق نجاحا في استراتيجية **لشبونة** للتنمية والعمالة، فإن أوروبا في حاجة إلى تحفيز عقليات تنظيم المشاريع لدى الشباب، وتشجيع الأعمال المبتدئة في مجال الأعمال التجارية، وتعزيز ثقافة مناسبة لريادة الأعمال؛ حيث أصبح هناك اعتراف كبير بالدور المهم الذى يؤديه التعليم في تشجيع سلوكيات الأفراد في مجال تنظيم المشاريع بدءًا من التعليم الابتدائي وحتى الجامعى. ومن ناحية أخرى أكد المجلس الأوروبي لربيع أوروبا في آذار / مارس 2006 على الحاجة إلى توفير مناخ إيجابي للأعمال الحرة، وللظروف التي تيسر روح المبادرة وتشجعها؛ حيث دعت الدول الأعضاء إلى اتخاذ تدابير مناسبة، بما

في ذلك التعليم الريادي. وعقب المؤتمر الأوروبي الذي عُقد في أوسلو في تشرين الأول / أكتوبر 2006، والذي قدم مجموعة من الممارسات الجيدة، حيث نشرت اللجنة "جدول أعمال أوسلو لتعليم ريادة الأعمال في أوروبا" ،حيث تمثلت الفكرة في وضع قائمة يمكن لأصحاب المشاريع من خلالها اختيار العناصر المناسبة(33). وتشمل هذه العناصر ما يأتي(34):

- تطوير السمات والمهارات الشخصية التي تشكّل الأساس للعقلية الإبداعية والسلوك الريادي، والشعور بالمبادرة، والمخاطرة، والاستقلالية، والثقة بالنفس، والقيادة، وروح الفريق، وغيرها.
- رفع مستوى الوعي لدى الطلاب حول العمل الحر وريادة الأعمال كخيارات مهنية ممكنة.
- العمل على تبني مشاريع وأنشطة ملموسة.
- توفير مهارات تجارية محددة، ومعرفة كيفية بدء الشركات وتشغيلها بنجاح.
- أن يشعر الطلاب بمزيد من الثقة حول إقامة أعمالهم الخاصة؛ بحيث يمكنهم اختبار أفكارهم الخاصة في بيئة تعليمية داعمة.

وقد دعمت **أوروبا** تعليم ريادة الأعمال واعتبرته المفوضية الأوروبية نهجًا لتحقيق استراتيجية أوروبا 2020، لأنه يساعد على تشكيل عقلية الأجيال القادمة، فضلًا عن قدرته على تزويدهم بالمهارات والمعارف اللازمة عند تبني ثقافة ريادة الأعمال. قد وضعت المفوضية الأوروبية خطة استراتيجية لإدخال التعليم في مجال ريادة الأعمال في مختلف المؤسسات التعليمية في أوروبا، لما يسهم فيه تعليم ريادة الأعمال في تطوير عقول الأجيال الشابة، وتقديم المهارات والمعرفة اللازمة لرجال الأعمال(35).

وكان نمو التعليم الريادي في أوروبا متسقا مع توقعات النمو، ومع ذلك فهناك أجزاء في تعليم ريادة الأعمال تحتاج إلى تحسين في أوروبا؛ حيث حدد **ويلسون** Wilsonخمسة أجزاء هي تطوير المناهج الدراسية، وتمويل ريادة الأعمال، والتعاون في مجال البحوث، وزيادة عدد المعلمين في مجال تعليم ريادة الأعمال، والشراكات مع المؤسسات التقنيّة والعلمية. كما يتم تقديم برامج تعليم ريادة الأعمال في أوروبا في كليات إدارة الأعمال، بالإضافة إلى الإدارات المتخصصة في العلوم

والتكنولوجيا؛ باعتبارها المكان الذي يبدأ فيه الابتكار. وفي الوقت الراهن يُلاحَظ أن هناك عددًا محدودًا من أعضاء هيئة التدريس ذوى الخبرة في العديد من الجامعات في أوروبا، في مجال رعاية وتقديم برامج تعليم ريادة الأعمال(36).

وفي بلجيكا، هناك نقص في برامج تعليم ريادة الأعمال لغير طلاب الأعمال في الجامعات، فلا تزال تدرَّس ريادة الأعمال في معظمها ضمن الدراسات الاقتصادية، والدراسات الهندسية. وتتمثل برامج ريادة الأعمال في مقررات تمهيدية عن تنظيم المشاريع، تنظمها جميع الجامعات، والتي تهدف لزيادة الوعي بريادة الأعمال والعمالة والتوظيف الذاتى. كما توجَّه بعض البرامج إلى طلاب الدراسات العليا والباحثين من جميع الأقسام (الأعمال التجارية وغير التجارية)، وقد حظيت هذه المبادرات باهتمام بسيط، حيث لم تدرجه العديد من قيادات "كليات العلوم الصلبة" ضمن برامجها التعليمية. أما **في جمهورية التشيك** فلا يوجد نظام مقبول عمومًا لتعليم ريادة الأعمال؛ حيث يُعَد تعليم ريادة الأعمال قيد التشغيل في بعض الجامعات، من خلال مبادرات فردية. كما تقتصر برامج تعليم ريادة الأعمال ضمن الدراسات الفنية من خلال برامج تتضمن مقررات مختارة ترتبط بالاقتصاد أو الأعمال التجارية, وفي بعض الحالات تقدم مكاتب نقل التكنولوجيا في الجامعات الكبيرة دورات موجهة نحو ممارسة تنظيم المشاريع لشباب الباحثين المهتمين بتسويق معارفهم(37).

وفي **الدنمارك** يتزايد عدد برامج تعليم ريادة الأعمال وتنظيم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، في إطار الدراسات الاقتصادية والإنسانية والتقنية. كما أنشأت الحكومة في عام 2004 الأكاديمية الدانماركية الدولية لريادة الأعمال **(IEDI)**. كما ركزت الحكومة على زيادة التعاون بين الجامعات والأكاديمية، بما في ذلك الأعمال التجارية وكذلك الكليات والمؤسسات غير التجارية. وقد ترافقت خطط السياسات الحكومية مع عدد من البرامج الجديدة التي تم إدخالها أو دعمها من قبل الجامعات والأكاديمية الدانماركية الدولية لريادة الأعمال **(IEDI)**، مثل الماجستير الدولي في التعليم والتدريب على ريادة الأعمال (ابتداء من مارس 2008)، وبرنامج دبلوم معلمي ريادة الأعمال، الذى يهدف لتدريب طلبة الدراسات العليا في الجامعات، ابتداءً من أيلول / سبتمبر 2008. وفي عام 2007 أعلنت الحكومة الدانماركية

الجديدة أن من بين سياساتها ضرورة إتاحة الفرصة لطلاب الجامعات؛ للحصول على دورات في مجال تنظيم المشاريع. **أما في ألمانيا** ازداد أثر تعليم ريادة الأعمال في مؤسسات التعليم الجامعى في السنوات الأخيرة، ففي بداية عام 2008 تم تسجيل ثمانية وخمسين مشروعَ عملٍ في مجال تنظيم المشاريع، في حين تم الإعلان عن أربعة عشر أستاذًا ممن أتاحوا أو خططوا بالفعل لتنظيم المشاريع. وهكذا ارتفع عدد المبادرات النشطة في مجال تنظيم المشاريع من واحد في عام 1998 إلى ثمانية وخمسين في عام 2008 (اثنين وعشرين في الجامعات، وستة في الجامعات التقنيّة، وثلاثين في جامعات العلوم التطبيقية). وبالإضافة إلى ذلك، هناك ما يقرب من 40 من المبادرات التابعة لريادة الأعمال التي استهدفت دمج الجوانب الريادية في التدريس. ومن الأمثلة على ذلك رواد الابتكار وإدارة الابتكار والتسويق والتمويل والإدارة .ومع تزايد أثر ريادة الأعمال في مؤسسات التعليم الجامعى، أصبحت بعض الجامعات في ألمانيا ذاتها من رواد الأعمال على نحو متزايد[38].

وفي فرنسا يمكن التعرف على وضع تعليم ريادة الأعمال من خلال المكونين الرئيسين للتعليم العالي في فرنسا، وهى المدارس الكبرى والجامعات؛ حيث تُعَد المدارس الكبرى أكثر تقدمًا من الجامعات في تعليم المواقف الريادية وخلق الأعمال. وفي الجامعة يتغير الوضع نحو الأفضل في التعليم العالي العلمي، ولكن الأمور تتحرك ببطء أكثر في التخصصات الأخرى غير الاقتصادية، حيث يمكن الاستشهاد بمبادرتين محددتين هما: إنشاء تسع مدارس للتعليم التقني داخل الجامعات مع التعليم الريادي؛ و"بيت رجال الأعمال" في عدد قليل من الجامعات، وتقديم برامج تنظيم المشاريع للطلاب. وفيما يتعلق بالأساتذة، اتخذت مبادرات لتطوير أنشطة التبادل والتدريب والبحث؛ حيث تجمع الخبرات والأدوات التربوية في مجال تنظيم المشاريع، وتُنشَر عن طريق قاعدة بيانات وطنية، تعمل الحكومة من خلالها على تطوير قيم ومبادرات ريادة الأعمال داخل المجتمع الجامعى.أما **في إيطاليا** هناك نقص في البرامج المخصصة على وجه التحديد لريادة الأعمال في التعليم الجامعى. ومع ذلك هناك موضوعات مفيدة لرواد الأعمال المحتملين في مجالات الدراسة، مثل: الاقتصاد، والإدارة، والهندسة الصناعية. كما يتضح على سبيل المثال في برامج الماجستير في إدارة الأعمال، حيث قيم المساءلة، والتنظيم الصناعي،

والابتكار الاقتصادي والإدارة الاستراتيجية. ومن هنا يجب على الطلاب حضور موضوع واحد على الأقل في الموضوعات المذكورة، إضافة إلى موضوعات ريادة الأعمال التي يعدها أعضاء هيئة التدريس في محاضراتهم في مجال ريادة الأعمال(39).

وفي **الصين** تطور تعليم ريادة الأعمال من خلال ثلاث مراحل، يمكن عرضها على النحو الآتى(40):

1 – المرحلة الأولى، من خلال مسابقة ريادة الأعمال الطلابية التي نظمتها **جامعة تسينغهوا** Tsinghua University في عام 1997، والتي تمثل مولد تعليم ريادة الأعمال في الصين، وفي السنوات التالية لها اتخذت العديد من الجامعات خطوات مماثلة. فعلى سبيل المثال، شجعت جامعة فودان أعضاء هيئة التدريس على دمج أساسيات ريادة الأعمال في تعليمهم اليومي؛ وكانت جامعة شرق الصين العادية أول من قدم دورة حول تعليم ريادة الأعمال، كما عرضت **جامعة ووهان** دورة حول الإبداع والابتكار وريادة الأعمال، كما دعمت جامعة بكين للملاحة الجوية والفضائية رأس المال لأصحاب المشاريع من الطلاب.

2 – المرحلة الثانية، والتي تحققت عندما تولت وزارة التعليم زمام المبادرة في اختيار تسع جامعات صينية للمشاركة في البرنامج التجريبي الوطني لتعليم تنظيم المشاريع **(NEEPP)**؛ بهدف استكشاف عدد من نماذج تعليم ريادة الأعمال، وهى جامعة تسينغهوا، وجامعة بكين للملاحة الجوية والفضائية، وجامعة رنمين الصينية، وجامعة هيلونغجيانغ، وجامعة شانغهاي جياوتونغ، وجامعة نانجينغ للتمويل والاقتصاد، وجامعة ووهان، وجامعة شيان جياوتونغ، وجامعة نورث وسترن بوليتكنيك.

3 – المرحلة الثالثة، والتي تمثلت في إدخال لوائح جديدة تخص تشجيع مشاركة الطلاب في المشروعات الجديدة، وهذا ما يسمح للطلاب بتأجيل دراستهم لمدة تصل إلى ثلاث سنوات، بما يتناسب مع التغيرات في البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ودرجة التقدم في المناطق الريفية والشركات، والحاجة إلى برامج للإدارة لضمان إدارة أفضل للشركات. ومع ذلك، هناك أيضا بعض الحواجز التي تعترض تنمية ريادة الأعمال، مثل: الحاجز البيئي لبدء وتشغيل الأعمال التجارية، ونقص

التمويل والموارد، وعدم القناعة السياسية، وعدم التناسب بين السياسات ونمو التعليم الريادي في الصين.

ويدار التعليم الريادي في جامعة تسينغهوا Tsinghua University من قبل مكتب رابطة الشباب، الذي يركز تقليديًا على أيديولوجية الطالب، ويُعد تعليم ريادة الأعمال في جامعة تسينغهوا Tsinghua University _عمومًا_ كأساس للتعليم الابتكارى، من خلال: "مسابقة ريادة الأعمال الطلابية "، ومقررات التعليم في مجال تنظيم المشاريع والتبادلات الدولية، والأنشطة الريادية المشتركة في المناهج الدراسية، وتطوير الوعي بالعمل الريادي. كما وسعت **جامعة تسينغهوا** Tsinghua University برامجها الدراسية في مجال تعليم ريادة الأعمال، في عام 2000، حيث تم تقديم مقررين فقط، "إدارة ريادة الأعمال" و "رأس المال الاستثماري". وبعد عقد من الزمن، تم إضافة عشر مقررات أخرى، تشمل: "خطة الأعمال"، و "القيادة"، و"نمو الشركات"، و"تسويق المشاريع"، و "تمويل المشاريع"، و"تطوير المنتجات الجديدة"، و"الهيكل التنظيمي" ، وتصميم الفرص، وخطط الأعمال لريادة الأعمال "،" المختبر الابتكارى"، و"إنشاء المشروع الجديدة"[41].

أما في جامعة بكين Beijing University للملاحة الجوية والفضائية، يدار تعليم ريادة الأعمال من خلال ثلاث وحدات في الحرم الجامعي: معهد التدريب، والحاضنات، والحديقة العلمية. وكل وحدة تدعم تعليم ريادة الأعمال في مراحل مختلفة من المشاريع التي بدأها الطلاب. وعلى وجه التحديد، يكرس معهد التدريب على إدارة الأعمال في الجامعة تقديم دورات ذات صلة بريادة الأعمال للطلاب، كما يوفر أيضا التشاور التقني للطلاب بعد وضع خطة عمل قابلة للتطبيق وبدء مشروع رسمي.

كما يركز تعليم ريادة الأعمال على تطوير معارف الطلاب ومهاراتهم وأفكارهم بشأن إدارة المشاريع الناشئة والمتنامية، ويتكون المنهج من عشر وحدات، بما في ذلك الفرص وريادة الأعمال، والإدارة الاستراتيجية للمؤسسات، وإدارة الموارد البشرية، والتسويق، والإدارة المالية، والتخطيط الضريبي، والدعم القانوني، والمحاسبة، وإدارة المخاطر، والتفكير الابتكاري، وإدارة المشاريع. وتهدف هذه الوحدات إلى تطبيق معارف الطلاب على سيناريوهات العالم الحقيقي، وتحقيق اتصالات موسعة بين

الطلاب ورجال الأعمال؛ حتى يتمكن الأول من اكتساب المهارات اللازمة والمعرفة والأفكار المتعلقة بريادة الأعمال. **أما جامعة رنمين الصينية** Renmin University فيتركز تعليم ريادة الأعمال على تعزيز قدرة الطلاب على الابتكار والإبداع وريادة الأعمال، من خلال مزيج من التعليم داخل الفصول الدراسية والتعلم اللامنهجي، وتضيف الجامعة مناهجها إلى مواد اختيارية مرتبطة بالريادة، مثل: "روح المبادرة"، و"الاستثمار في المشاريع"، و"إدارة المشاريع"[42].

وفي نيجيريا بدأ تطوير تعليم ريادة الأعمال في2006، لمساعدة وتسريع النمو الاقتصادي والتنمية في البلاد؛ حيث تم تقديم التعليم الريادي باعتباره وسيلة عملية لمواجهة البطالة التي تواجه البلاد. أما اليوم، فقد أصبح التعليم الريادي الآن مقررًا إلزاميًا لجميع طلاب المرحلة الجامعية في **نيجيريا**[43].

وفي **الجامعات الكندية،** هناك أكثر من اثنين وسبعين برنامجًا دراسيًا لريادة الأعمال في المرحلة الجامعية، واثنين وأربعين برنامجًا لريادة الأعمال في الدراسات العليا في جامعات أونتاريو، والتي تشمل عدة موضوعات، مثل: مقدمة / مبادئ ريادة الأعمال، إنشاء وتطوير المشروعات الجديدة، واستراتيجية ريادة الأعمال، بالإضافة للعديد من البرامج المقدمة في مجال تنظيم المشاريع والسلوكيات والعمليات الريادية. كما تقدم الكليات برامج لريادة الأعمال من خلال 124 برنامجًا معتمدًا، حيث تقدَّم معظم البرامج داخل الكليات في مستوى الدبلوم، تليها دبلوم متقدم وشهادة الدراسات العليا، وشهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال، وبكالوريوس الأعمال التطبيقية، وبكالوريوس التجارة، وبكالوريوس الفنون التطبيقية، والبكالوريوس في المعلومات التطبيقية. كما تقدَّم معظم مقررات وبرامج ريادة الأعمال على مستوى البكالوريوس من خلال كليات الأعمال، كما توجد جامعة واحدة فقط هى (ريبرسون)، لديها قسم (داخل كلية إدارة الأعمال) مخصصة فقط لريادة الأعمال، وبعض البرامج التي تقدمها الكليات الهندسية[44].

ومن هنا، يخلص الباحث إلى التنوع في البرامج والمقررات التي تقدمها الجامعات المعاصرة في الدول المختلفة، الأمر الذى يعكس الاهتمام الدولى بتعليم ريادة الأعمال.

الجزء الثالث– الإطار المقارن للدراسة

يعبر الإطار المقارن للدراسة الحالية عن السؤال الفرعى الثانى والثالث والرابع، حيث نص الثانى على: ما واقع برامج تعليم ريادة الأعمال في بعض الجامعات الأمريكية، والجامعات الماليزية، والقوى والعوامل الثقافية المؤثرة؟ ونص السؤال الثالث على: ما الجهود المبذولة في إدخال برامج تعليم ريادة الأعمال في الجامعات المصرية؟ ونص السؤال الرابع على: ما أوجه التشابه، وأوجه الاختلاف بين برامج تعليم ريادة الأعمال في بعض الجامعات الأمريكية والجامعات الماليزية؟ وللإجابة عنها؛ جاء الإطار المقارن على عدة محاور، حيث تناول المحور الأول: واقع برامج تعليم ريادة الأعمال في بعض الجامعات الأمريكية والجامعات الماليزية والقوى والعوامل الثقافية المؤثرة، بينما تناول المحور الثانى: الجهود المبذولة في إدخال برامج تعليم ريادة الأعمال في الجامعات المصرية، بينما تناول المحور الثالث: مقابلة برامج تعليم ريادة الأعمال في بعض الجامعات الأمريكية والجامعات الماليزية(المقارنة المبدئية)، بينما تناول المحور الرابع: مقارنة تفسيرية لأوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين برامج تعليم ريادة الأعمال في بعض الجامعات الأمريكية والجامعات الماليزية في ضوء القوى والعوامل الثقافية. وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

المحور الأول– واقع برامج تعليم ريادة الأعمال في بعض الجامعات الأمريكية والجامعات الماليزية والقوى والعوامل الثقافية المؤثرة:

فيما يلى توضيح واقع برامج تعليم ريادة الأعمال في بعض الجامعات الأمريكية والجامعات الماليزية والقوى والعوامل الثقافية المؤثرة، من حيث نشأة برامج تعليم ريادة الأعمال، ومفهومها، وأهدافها، وبرامج تعليم ريادة الأعمال ببعض الجامعات الأمريكية والجامعات الماليزية والقوى والعوامل الثقافية المؤثرة . وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

أولا– واقع برامج تعليم ريادة الأعمال في بعض الجامعات الأمريكية:

يمكن عرض واقع برامج تعليم ريادة الأعمال في بعض الجامعات الأمريكية على النحو الآتي:

1 – نشأة برامج تعليم ريادة الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية:

بدأ تعليم ريادة الأعمال، كقوة_ في وقت مبكر_ في كليات إدارة الأعمال في 1970، حيث أطلقت جامعة جنوب كاليفورنيا أول برنامج ماجستير في إدارة الأعمال في مجال تنظيم المشاريع في عام 1971، تلاها برامج أكثر تركيزًا في المرحلة الجامعية الأولى في عام 1972. وبحلول أوائل الثمانينات بدأت أكثر من 300 مؤسسة من مؤسسات التعليم الجامعى في تقديم برامج ومقررات في الأعمال الحرة والشركات الصغيرة. وقد نما هذا العدد قبيل التسعينات إلى 1050 مؤسسة للتعليم الجامعى، ولهذا يُعد الظهور الحقيقي لتعليم ريادة الأعمال في عام 1980[45].

وتتعدد إسهامات الجامعات الأمريكية في تعليم ريادة الأعمال؛ فعلى سبيل المثال، صمم مركز بحوث التعليم في مجال ريادة الأعمال منهجًا دراسيًا مبتدئًا لطلاب المرحلة الجامعية؛ حيث يتكون من سلسلة من المقررات الإلزامية والاختيارية، والعديد من الدورات، والتي تساعد الطلاب على تطوير مهارات ريادة الأعمال بدءًا من التفكير، والمبادرة، والمرونة، والإبداع، والمغامرة، والتفكير المجرد، والقدرة على التغيير، من خلال البرامج التعليمية المبتكرة والتوعوية، وخطط التوسع، والبحوث الأكاديمية لدعم تعليم ريادة الأعمال[46].

وفي وقت مبكر من عام 2002، عرضت الولايات المتحدة أكثر من 2200 برنامج في أكثر من 1600 مدرسة، وكان هناك حوالى 44 من المجلات الأكاديمية العلمية المحكمة، وأكثر من مائة مركز، وعشرات من المنظمات المهنية في مجال تعليم ريادة الأعمال. وقد تضاعفت الثروة المتراكمة جراء هذه البرامج؛ لتتجاوز 440 مليون دولار لأكثر من 75% من هذا التمويل من تلك الأموال المستحقة منذ عام 1987[47].

وهذا الاهتمام_ ببرامج تعليم ريادة الأعمال_ يؤكد مستقبل التعليم والبحث في هذا المجال ؛ حيث اتسعت هذه البرامج بشكل كبير في الجامعات الأمريكية، وهو ما يعكس مناسبة طرق التدريس لبرامج تنظيم المشاريع. إضافة إلى أن المقررات والمشاريع، والبرامج، ومراكز تعليم ريادة الأعمال يمكن أن تكون مصدرًا للدخل للجامعات والكليات.

2 – مفهوم تعليم ريادة الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية:

يحدد **شين وفينكاتارامان Shane & Venkataraman** ريادة الأعمال باعتبارها عملية اكتشاف وتقييم واستغلال الفرص لتنظيم المشاريع والقدرات التنظيمية اللازمة(48). ويؤكد هذا التعريف لريادة الأعمال على أنها خلق الفرص والاعتراف بها واستغلالها لتوفير السلع والخدمات المستقبلية، والتي يتوقع أن ينمو استهلاكها بسرعة لفترة طويلة من الزمن، وهو ما يتطلب الاستغلال الأمثل لهذه الفرص، وتبني ترتيبات مؤسسية محددة(49).

ويذكر اتحاد **مؤسسات ريادة الأعمال 2008**أن تعليم ريادة الأعمال ليس مجرد تعليم شخص ما إدارة عمل، بل هو عملية تشجيع التفكير الإبداعي، وتعزيز شعور قوي بالتمكين لدى الأفراد وقيمة الذات، من خلال تعلم الطلاب كيفية إنشاء الأعمال التجارية. كما يشمل تعليم ريادة الأعمال ما يأتي(50):

- القدرة على التعرف على الفرص المتاحة في حياة الفرد.
- القدرة على متابعة الفرص، من خلال توليد أفكار جديدة وتوفير الموارد اللازمة.
- القدرة على إنشاء وتشغيل مشروع جديد.
- القدرة على التفكير بطريقة إبداعية.

ومن هنا لا يقتصر تعليم ريادة الأعمال على المعرفة والمهارات في مجال الأعمال التجارية، وتنظيم المشاريع؛ بل يتم من خلاله تطوير المعتقدات، والقيم، والمواقف الخاصة ببيئة العمل بالمستقبل؛ بما يؤهلها لتكون بديلًا لصالح دفع العمالة أو الحد من البطالة.

وتعكس ظاهرة ريادة الأعمال مجموعة من التساؤلات البحثية للعديد من المجالات العلمية المختلفة؛ حيث يطرح العلماء ثلاث مجموعات من الأسئلة البحثية حول ريادة الأعمال، وهى(51):

- لماذا، ومتى، وكيف توجد فرص إنشاء السلع والخدمات؟
- لماذا، ومتى، وكيف يستطيع بعض الأفراد اكتشاف هذه الفرص؟
- لماذا، ومتى، وكيف تستخدم أساليب عمل مختلفة لاستغلال فرص تنظيم المشاريع؟

وتعبر الأسئلة الثلاثة السابقة عن مضمون تعليم ريادة الأعمال؛ فالتعليم في مجال ريادة الأعمال لديه إمكانية لتحفيز الوعي نحو العمل للحساب الخاص كمهنة؛ وهذا الوعي نحو العمل الحر يلهم الشباب الفرص لتجهيز أنفسهم بالمعرفة والمهارات والخبرة اللازمة؛ للحصول على الأعمال التجارية الناجحة. ويشار إليها باعتبارها برنامج أو مشروع يعده الطلاب، يكتسبون من خلاله المعرفة والمهارات؛ مما يجعلهم قادرين على تحديد الفرص، وفهم تصورات العميل، وتوليد الأفكار الجديدة، وتطوير خطط الأعمال التجارية، فضلًا عن فهم وتقييم البيئة المؤسسية(52).

غير أن **غارافان وأوسينيد Garavan&Cinneide** كانا أكثر تركيزًا على الربط بين التعليم والتدريب لأصحاب الأعمال الصغيرة، والتي صُنّفت إلى ثلاث فئات، جميعها مرتبطة بتطور الفرد، وهى(53):

- النوع الأول: التوعية بتعليم الأعمال، والذي يظهر عادة في المدارس الثانوية.
- النوع الثانى: تعليم وتدريب الفرد على ملكية وإدارة الشركات الصغيرة.
- النوع الثالث: التعليم المتخصص لتمكين الأفراد من تحديث مهاراتهم الريادية.

ويلاحظ مما سبق، أن جميع التعريفات السابقة لتعليم ريادة الأعمال تؤكد على:

- الحصول على المعرفة المفيدة لريادة الأعمال.
- زيادة القدرات في استخدام التقنيات، وفحص الحالات التجارية، وإنشاء خطط العمل.
- تحديد وتحفيز مهارات تنظيم المشاريع.
- زيادة الدعم لجميع القضايا ذات الصلة بريادة الأعمال.
- تطوير المواقف تجاه التغيير.
- تشجيع الشركات الناشئة الجديدة والمشاريع الأخرى.

3 – أهداف تعليم ريادة الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية:

يتمثل الهدف الرئيس للتعليم الريادي في الولايات المتحدة الأمريكية في تطوير فرص العمل، وغرس قيم الاعتماد على الذات باستخدام عمليات التعلم المناسبة. كما تهدف برامج تعليم ريادة الأعمال والتدريب إلى تحفيز روح المبادرة نحو ملكية الأعمال التجارية الصغيرة المستقلة، إضافة إلى زيادة قدرة الفرد على تصور مسار جديد للمشروعات التجارية، من خلال الجمع بين المعلومات، ومن خلال

التخصصات الوظيفية، ومن خلال سياق البيئة الخارجية؛ ومن ثم إزالة العقبات التي تواجه المشروعات التجارية الجديدة[54] .

ومن هنا يتجلى الاهتمام ببرامج تعليم ريادة الأعمال في بناء استراتيجيات أكثر إبداعية وتكنيكات مبتكرة، من أجل مواجهة التغيرات المتوقعة في السوق. وبهذا تتضح الحاجة لغرس وتعزيز القدرات والمهارات الريادية لدى الأفراد.

ومن ناحية أخرى، تؤكد دراسة **بكار وآخرين Bakar &Others** أن الهدف الرئيس من تعليم ريادة الأعمال هو تعزيز ثقافة تنظيم المشاريع بين الطلاب؛ حيث يُنظر إلى هذا النوع من التعليم باعتباره رعاية عقليات ريادة الأعمال، والمواقف والمهارات التي تتيح للفرد أن يتحمل المسؤولية عن الوضع الاقتصادي وتحديد الفرص[55]. وتتمحور أهداف هذا التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية في تحسين الحالة الاقتصادية للبلاد، وذلك على النحو الآتي[56]:

- تحفيز النمو الصناعي والاقتصادي، ورعاية العقلية الريادية، والمهارات والسلوك الريادي.
- توفير الفرص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ لتوظيف الخريجين الذين تلقوا التدريب، ولديهم المهارات والمعرفة اللازمة للشركات الريادية.
- السماح للطلاب باكتساب المعارف التي تساعدهم على تحديد الفرص، وخلق أعمال جديدة، وتوفير المزيد من فرص العمل بالمجتمع.
- زيادة المعرفة والإدراك لدى الفرد بشأن عملية بدء وإدارة مشروع جديد.

وفي ذات السياق، يهدف تعليم ريادة الأعمال إلى تجهيز المتعلمين ليكونوا أكثر قدرة على تأسيس أعمالهم الخاصة بمجرد الانتهاء من دراستهم، وتتمثل أهدافه في[57]:

- توفير الفرصة للطلاب للتعرف على التوجهات الريادية.
- زيادة وعي الطلاب بريادة الأعمال كخيار وظيفي.
- زيادة الكفاءة الذاتية بين الطلاب.

ولذلك يجب أن يُعالَج تعليم ريادة الأعمال بصورة تمنع التداخل والالتباس بينه وبين تأسيس وبدء الشركات. وحتى يتحقق هذا الغرض، يجب أن يتضمن تعليم

ريادة الأعمال برامج للمهارات الخاصة بالتفاوض، والقيادة، وتطوير المنتجات الجديدة، والتفكير الإبداعي، والتعرض لمهارات الابتكار التكنولوجي[58].

ومما سبق، يمكن القول أن الغرض الرئيس من تعليم ريادة الأعمال في مؤسسات التعليم الجامعى هو تطوير قدرات ريادة الأعمال لدى الطلاب والعقول المنتجة، وزيادة الخبرة والثقة بالنفس، إضافة لتوفير التجارب الإيجابية والتحفيزية خلال المراحل الأولى من الحياة الجامعية.

4 – برامج تعليم ريادة الأعمال ببعض الجامعات الأمريكية:

تناول الباحث جامعة ستانفورد وكلية بابسون الجامعية ممثلتين لخبرة الجامعات الأمريكية في مجال برامج تعليم ريادة الأعمال، وذلك على النحو الآتى:

أولا– جامعة ستانفورد (Stanford University):

تأسست جامعة ستانفورد في عام 1885 من قبل السيناتور كاليفورنيا ليلاند ستانفورد California senator Leland Stanford وزوجته جين Jane، عندما فقدا طفلهما الوحيد، ليلاند الابن بعد إصابته بالتيفود في عام 1884، حيث قررا بناء جامعة وجعلها نصبًا تذكاريا لوفاة طفلهما الوحيد[59] .

واليوم، تمتلك الجامعة 9304 طلاب في أكثر من 90 برنامجًا دراسيًا؛ حيث يسعون للحصول على درجة ما بعد البكالوريا في سبع من الكليات بستانفورد، وهى: الأعمال، والأرض، والطاقة والعلوم البيئية، والتعليم، والهندسة، والعلوم الإنسانية، والعلوم، والقانون، والطب. هذا بالإضافة لبرامج التبادل مع جامعة كاليفورنيا في بيركلي، وجامعة كاليفورنيا بسان فرانسيسكو، التي تمكن طلاب الدراسات العليا من الحصول على بعض البرامج التي لا تقدَّم في ستانفورد[60].

ومن هنا يمكن تناول برامج تعليم ريادة الأعمال بجامعة ستانفورد، على النحو الآتي:

أ – ملامح برامج تعليم ريادة الأعمال في جامعة ستانفورد:

تم تأسيس **مركز الدراسات الريادية (CES) في عام 1996** في كلية الدراسات العليا لإدارة الأعمال؛ لتلبية الاحتياجات التي تواجه رجال الأعمال والمجتمع الريادي، وهو يمثل جهد تعاوني يمتد داخل الجامعة بأكملها لدعم البحث والتدريس. كما يقدم **مركز الدراسات الريادية (CES)**للطلاب مجموعة متنوعة من البرامج التي

تلمس مختلف جوانب ريادة الأعمال من جميع كليات الجامعة، وتغطى هذه البرامج مجالات الإدارة، والمالية، والتكنولوجيا، والقانون، والتعليم، والتصميم، وما إلى ذلك؛ حيث يمكن لكافة الطلاب المرحلة الجامعية والدراسات العليا الالتحاق بهذه البرامج[61].

وعلاوة على ذلك، يتم توفير الفرص التجريبية؛ حيث يمكن للطلاب تعلم الأنشطة اليومية لبدء أو اختبار مفاهيم الأعمال الجديدة، والتي تقدم من خلال **مركز الدراسات الريادية (CES)**. أما **برنامج ستانفورد للمشاريع التقنية(STVP)** فقد تم تقديمه في عام 1995 في كلية الهندسة، حيث يتضمن حزمة دورات وبرامج لامنهجية للطلاب، وكذلك دعم البحوث في ريادة الأعمال. كما يضم **برنامج ستانفورد للمشاريع التقنية(STVP)** العديد من برامج الزمالة التي تمكن للطلاب من الحصول على الخبرة والمعرفة المتعمقة من الشركات المبتدئة في مجال التكنولوجيا، من خلال تقديم مجموعة من الدورات والبرامج من خلال كلية الهندسة[62].

وقد أسس خريجو ستانفورد، أو أنشأوا، أو قادوا الآلاف من الشركات، بما في ذلك بعض الشركات الأكثر شهرة في العالم، مثل غوغل(Google)، ونايك (Nike)، وهيوليت–باكارد (Hewlett-Packard)، وتشارلز شواب (Charles Schwab) في مجال الابتكار الاجتماعي، كما أكد التقرير الذي أُجري في عام 2011، برعاية **شركة رأس المال الاستثماري(Sequoia Capital)**، أن 39.900 من الشركات النشطة في الولايات المتحدة ترجع جذورها إلى ستانفورد؛ فإذا شكلت هذه الشركات بشكل جماعي دولة مستقلة، فإن اقتصادها سيكون في الترتيب العاشر في العالم، فقد أنشأت هذه الشركات ما يقدر بـ 5.4 ملايين وظيفة، وأوجدت إيرادات سنوية قدرها 2.7 تريليونات دولار[63].

كما يحافظ خريجو جامعة ستانفورد على روابطهم بالجامعة، من خلال تواصلهم الدائم مع الجامعة، من خلال البرامج التطوعية، والتعاون في مجال البحوث، وتقديم المشورة والنصح للطلاب الحاليين، وتقديم المحاضرات. ومن أهم وظائف الطلاب بعد التخرج من برامج تعليم ريادة الأعمال، ما يلى[64]:

- يتواصل حوالى 40 % من الطلاب بالمؤسسات الإنتاجية بستانفورد؛ بهدف إيجاد وظائف مناسبة لهم.
- يقوم الخريجون بإنشاء الشركات بعد التخرج، حيث يقدر عدد الشركات التي أنشأها الخريجون بنحو 18 ألف شركة في كاليفورنيا، والتي تولد مبيعات سنوية في جميع أنحاء العالم تبلغ حوالي 1.27 تريليون دولار، وتوظف أكثر من ثلاثة ملايين شخص.
- يساهم حوالى 15 % من طلبة الدراسات العليا (2.600طالب) من خارج الولايات المتحدة بقوة في تنمية منطقة الخليج، من خلال إيجاد بنية تحتية قوية، ودعم برامج ريادة الأعمال في المنطقة.
- يوجد ما يقرب من 44% (17.265 طالبًا) من طلبة الدراسات العليا لجامعة ستانفورد من خارج الولايات المتحدة منذ 1984، وقد زادت هذه النسبة في السنوات الأخيرة؛ لتصل لـ56% في عام 2010.

ومما سبق، تتعدد ملامح تعليم ريادة الأعمال في جامعة ستانفورد؛ الأمر الذي يعكس حرص السياسة العامة للجامعة على تطوير التعليم الريادي.

ب – قائمة برامج تعليم ريادة الأعمال بجامعة ستانفورد:

يمكن عرض قائمة برامج تعليم ريادة الأعمال بجامعة ستانفورد على النحو الآتي:

1 – برنامج القيادة التنفيذية العليا في ستانفورد SSELP :

يعد برنامج القيادة التنفيذية العليا في ستانفورد برنامجًا تنفيذيًا رائدًا، يمتد لتسعة أشهر، وقد تم تقديمه من قبل **مركز ستانفورد روك** Stanford Rock Center، وهو يعد مبادرة مشتركة بين كلية الحقوق بستانفورد وكلية الدراسات العليا في إدارة الأعمال في جامعة ستانفورد. وقد صُمم البرنامج لمساعدة كبار المسؤولين التنفيذيين على تحديد وفهم الموضوعات المهمة التي تلعب دورًا محوريًا في نجاح وفشل أنشطة الشركات، وسوف يساعد البرنامج على إعداد المديرين التنفيذيين لتولي أدوار قيادية أكبر داخل المؤسسة، أو الانتقال إلى أدوار أوسع داخل المنظمة[65].

2 – مركز ستانفورد للمشاريع التقنية(STVC)، وهو مركز لريادة الأعمال، تأسس في عام 1995 في كلية الهندسة، ويقدم المركز دورات وبرامج لامنهجية

للطلاب، والقيام بالبحوث العلمية في مجال المشاريع التقنيّة ذات التأثير العالي، وينتج مجموعة كبيرة ومتنامية من المحتويات التقنيّة عبر الإنترنت، إضافة لتوفير الخبرات للأشخاص في جميع أنحاء العالم(66).

3 – برنامج مايفيلد للمشاريع التقنية بستانفورد The Stanford Technology Ventures Program's Mayfield :

يعد برنامجًا للعمل والدراسة المكثفة لمدة تسعة أشهر، وهو من أرقى الخبرات في مجال ريادة الأعمال في البلاد؛ حيث يقدم للطلاب تعليمًا شاملًا لريادة الأعمال، من حيث فهم المبادئ الرئيسة للقيادة والابتكار والإبداع، ويستمر البرنامج من إبريل إلى ديسمبر، ويتضمن سلسلة من الدورات المتخصصة في إدارة المشاريع التكنولوجية، فضلًا عن توفير فرص للتدريب على مستوى عالمي، ويتعلم الطلاب أيضًا_ مباشرة_ من خلال أعضاء هيئة التدريس بكليات الهندسة الأخرى، ومؤسسي المشاريع وأصحاب رؤوس الأموال داخل المجتمع(67).

4– زمالة القادة الرياديين (DFJ) The DFJ Entrepreneurial Leaders Fellowship:

تستهدف زمالة ريادة الأعمال **(DFJ)** طلاب الماجستير بستانفورد والأفراد المهتمين بالمشاريع الريادية الرائدة في الحياة المهنية لمدة ستة أشهر. كما يقدم برامج للطلاب الذين لديهم خبرات مهنية سابقة، أو الذين لديهم كمية محدودة من الوقت لمتابعة أنشطة ريادة الأعمال أثناء الدراسة، من خلال ورش العمل والدورات والإرشاد والخبرات الميدانية. وتهدف زمالة **(DFJ)** لتوفير أكبر قدر ممكن من الخبرات المنظمة للأفراد، في حين تترك مجالًا للطلاب لاستكشاف المواضيع الأكثر مناسبة لمصالحهم ومسار حياتهم المهنية. ويقتصر التسجيل على (12) فردًا من طلاب الماجستير في مجال الهندسة، خلال شهري سبتمبر وأكتوبر(68).

5– برنامج أكسيل للطلاب المبتكرين The Accel Innovation Scholars (AIS) program:

يقدم البرنامج للطلاب المبتكرين تجربة شاملة وعميقة للتعمق في عالم تكنولوجيا ريادة الأعمال واكتشاف مهارات وإمكانيات تسويق التكنولوجيا، وتقييم الفرص، والتدريب على القيادة الريادية لطلاب الدكتوراه بكلية الهندسة بستانفورد، من خلال

ورش العمل وفرق المشاريع، ودراسات الحالة، والخبرات الميدانية؛ ويتم من خلاله بناء المعرفة والمهارات الريادية لدى المتعلمين، والتصدي للتحديات الريادية واكتشاف الفرص للاستفادة منها[69].

6 – برامج مركز الدراسات الريادية (CESP):

يمكن عرض البرامج التي يقدمها مركز الدراسات الريادية، على النحو الآتي[70]:

أ – مقررات في ريادة الأعمال والاستثمار في مرحلة مبكرة:

حيث يقوم مركز الدراسات الريادية (CES) بالتعاون مع أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين لوضع قائمة من مقررات إدارة ريادة الأعمال وغيرها من المقررات ذات الصلة؛ لمساعدة الطلاب على تجربة التعلم الخاصة بهم.

ب – برنامج بدء التشغيل Startup Garage :

وهو برنامج مكثف في التدريب العملي القائم على المشاريع التي يقوم بها الطلاب من خلال تطبيق مفاهيم التصميم، والهندسة، والمالية، والأعمال، والمهارات التنظيمية؛ من أجل تصميم واختبار مفاهيم الأعمال الجديدة التي تلبي احتياجات العالم الحقيقي.

ج – استوديو المشارع بستانفورد Stanford Venture Studio :

وهو برنامج لطلاب الدراسات العليا بستانفورد من جميع الكليات؛ لمساعدتهم على استكشاف أفكار المشاريع الجديدة. كما يربط الطلاب بمجالات الخبرة في مجال تنظيم المشاريع واكتشاف الموارد. كما يقدم علاقات وثيقة مع مجموعات الطلاب والبرامج والمراكز في جميع أنحاء الحرم الجامعي، فضلًا عن منظمات الصناعة لتزويد الطلاب بفرص التواصل مع الخريجين.

د – دراسات حالة حول ريادة الأعمال:

وتشمل دراسات الحالة التي وضعت لمنهج كلية الدراسة العليا في إدارة الأعمال بستانفورد والتي تدور حول ريادة الأعمال والتي يتيحها المركز للمستفيدين من مؤسسات التعليم الأخرى.

7 – برنامج درابر هيلز للزمالة الصيفي (Draper Hills Summer Fellows Program):

أطلقت جامعة ستانفورد في عام 2005، برنامج دريبر هيلز للزمالة الصيفي في الديمقراطية والتنمية (DHSFDD) وهو برنامج للتعليم التنفيذي لمدة ثلاثة أسابيع يتم استضافته سنويا في مركز جامعة ستانفورد للديمقراطية والتنمية، وسيادة القانون. كما يضم البرنامج مجموعة من 25 إلى 30 ممارسا في منتصف حياتهم المهنية في مجالات القانون والسياسة والحكومة والمشاريع الخاصة والمجتمع المدني والتنمية الدولية من البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، بحيث يوفر هذا البرنامج التدريبي منتدى فريدا للقادة الناشئين للتواصل وتبادل الخبرات وتلقي التدريب الأكاديمي لإثراء معارفهم والنهوض بعملهم[71].

8 – برنامج ريادة الأعمال الاجتماعي Program on Social Entrepreneurship (PSE):

سعت كافيتا رامداس **Kavita Ramdas** ، المديرة التنفيذية السابقة للصندوق العالمي للمرأة، في عام 2011، إلى تطوير الخبرة العملية لرواد الأعمال وإيجاد قادة عالميون مبدعون وناشطون ومدافعون عن حقوق الإنسان ودعاة للعدالة بين الجنسين من جميع أنحاء العالم، وبناء جسر بين الأوساط الأكاديمية والممارسين، كما يسهم برنامج ريادة الأعمال الاجتماعي في توليد نهج مبتكر لتشكيل نماذج أكثر شمولا من الديمقراطية، وتعزيز التنمية المستدامة وتحفيز التغيير الاجتماعي[72].

9 – برنامج الإشعال بستانفورد Stanford Ignite Program :

يتيح هذا البرنامج للمبتكرين صياغة وتطوير وتسويق أفكارهم، من خلال التعرض لأساسيات الأعمال، والجوانب العملية وتحديد وتقييم الأفكار التجارية ونقلها إلى الأخرين، ويستغرق البرنامج ما يقرب من 100 ساعة من التعليم مخصصة للمحاضرات الصفية، ودورات التدريب، وتقديم المشورة من خلال جلسات مع مدير هيئة التدريس. وبالإضافة إلى ذلك، يتطلب البرنامج ما يقرب من 100 إلى 150 ساعة إضافية من التحضير لجلسات العمل الجماعي على المشاريع[73].

ثانيا– كلية بابسون الجامعية (Babson College)

وهي كلية لإدارة الأعمال الخاصة في ليسلي، بولاية ماساتشوستس، والتي أُنشئت في عام 1919، من قبل روجر وارد بابسون **Roger Ward Babson** كمؤسسة لرجال الأعمال، واليوم تقدم كلية بابسون الجامعية درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال. كما تتيح لطلاب المرحلة الجامعية الفرصة للتركيز في أحد التخصصات، في أكثر من خمسة وعشرين مجالًا من مجالات الدراسة المتاحة لديهم. إضافة إلى ما تتيحه كلية الدراسات العليا في إدارة الأعمال، حيث تقدم الكلية درجة الماجستير في إدارة الأعمال، والمالية، والمحاسبة، والقيادة الريادية، والإدارة، وفي كثير من الأحيان تسمى بكلية أصحاب المشاريع(74).

ومن هنا يمكن تناول برامج تعليم ريادة الأعمال بكلية بابسون الجامعية، على النحو الآتي:

أ – ملامح برامج تعليم ريادة الأعمال في كلية بابسون الجامعية:

تعتبر كلية بابسون الجامعية من الكليات ذات الدرجة العالية من الانتقائية، وقد حصلت الكلية على تصنيفات متقدمة في ريادة الأعمال؛ باعتبارها الكلية الأولى في مجال تعليم ريادة الأعمال منذ ما يقرب من ثلاثة عقود، وفقًا لكثير من التقارير العالمية بالولايات المتحدة الأمريكية. وفي عام 2015 احتلت الكلية المرتبة الثانية وفقًا للمجلة الاقتصادية The Economist Magazine؛ باعتبارها من أفضل الكليات والجامعات في ارتفاع معدل الأرباح، كما احتل برنامج الماجستير في إدارة الأعمال بكلية بابسون المرتبة الأولى في ريادة الأعمال لأكثر من عشرين عامًا بالولايات المتحدة، وذلك وفقًا للتقرير الخاص بتصنيف الجامعات الأمريكية(75).

ومن ناحية أخرى، تتميز كلية بابسون الجامعية ببرامجها التنفيذية في تعليم ريادة الأعمال، والتي تتميز بمرونتها؛ حيث يعمل أعضاء هيئة التدريس والموظفون جنبًا إلى جنب مع الشركات، ورجال الأعمال، والمؤسسات التعليمية، والحكومية، والمنظمات غير الحكومية، وأصحاب الأعمال الصغيرة، ورجال الأعمال من جميع أنحاء العالم؛ لتحقيق أهدافها ومعالجة التحديات التي تواجهها(76).

كما تشتهر كلية بابسون الجامعية باهتمامها بإكساب طلابها أسلوب ريادة الأعمال، كما أن لها اهتمامًا ملحوظًا بإكساب طلابها أسس الإدارة وريادة الأعمال

منذ بداية تسجيل الطلاب في المستوى الأول من دراستهم الجامعية. كما تقدم كلية بابسون الجامعية ما يقرب من ستين من المقررات والبرامج المتعلقة بريادة الأعمال؛ حيث يتم تدريس البرامج والمقررات جنبًا إلى جنب مع مختلف الفنون التقليدية الليبرالية، بحيث تمثل أكثر من 60٪ من الجدول الزمني للطلاب، ويتم تقديم البرامج والمقررات الخاصة بريادة الأعمال في بابسون من قِبَل أساتذة ممن بدأوا، أو مارسوا، أو أداروا مشاريع ناجحة(77).

ب – برامج تعليم ريادة الأعمال بكلية بابسون الجامعية:

تتعدد برامج تعليم ريادة الأعمال بكلية بابسون الجامعية، وذلك على النحو الآتي:

1 – برامج مخصصة للشركات Custom programs for companies:

تسعى هذه البرامج لتقديم التعلم القائم على العمل والمصممة خصيصًا للشركات، وتتمثل مهمة كلية بابسون الجامعية في تعليم قادة المشاريع في كل مكان كيفية إحداث تأثير في العالم الحقيقي، بما في ذلك داخل المؤسسات والشركات. وبصرف النظر عن حجم الصناعة أو الشركات؛ يمكن للموظفين داخل الشركات استخدام منهجية ريادة الأعمال والفكر Entrepreneurial Thought & Action لتحديد الفرص الجديدة، والتعامل مع تحديات الأعمال المعقدة.

ومن خلال هذه البرامج تقدم كلية بابسون الجامعية برامج تعليمية إجرائية، وطرقًا تفاعلية للمجموعات، بقيادة أعضاء هيئة التدريس من ذوي الخبرة، لتطوير أساليب جديدة لحل المشكلات، والاستفادة من بيئة التعلم التجريبي؛ من أجل تنشيط الأفراد داخل مجموعات العمل، ومنحهم الأدوات التي يحتاجونها لاتخاذ إجراءات بدء المشروعات والشركات(78).

2 – إتاحة برامج التسجيل للأفراد Open enrollment programs for individuals:

يهدف هذا البرنامج لتطوير المعرفة العملية والعقلية الريادية اللازمة لمعالجة المشاكل، وتحديد فرص جديدة للنمو. ويندرج تحت هذا البرنامج حزمة من البرامج، على النحو الآتي(79):

أ- التخطيط الاستراتيجي والإدارة في مجال البيع بالتجزئة Strategic Planning and Management in Retailing :

يهدف البرنامج إلى تطوير استراتيجيات فعالة في بيئة العمل، ويتضمن البرنامج:

- خطة للنمو الاستراتيجي، بما في ذلك النمذجه المالية وتحليل الإنتاجية.
- تحليل وتفسير العلاقة بين المستهلك وتنافسية السوق.
- تطوير وتنفيذ إدارة التسويق.
- كفاءة إدارة الموارد الاستراتيجية.

وتشمل موضوعات الدراسة بالبرنامج:

- ثماني طرق للفوز في تجارة التجزئة.
- إدارة الموارد الاستراتيجية.
- نظم التوريد بالتجزئة.
- دراسات حالة عن كبار تجار التجزئة العالمية، ووسائل الإعلام الاجتماعية وعلاقتها بالتجزئة عبر الإنترنت.

ب – قيادة النمو الاقتصادي من خلال توسيع نطاق النظم الأيكولوجية Driving Economic Growth Through Scale-Up Ecosystems:

وهو برنامج للقادة الإقليميين في القطاعين العام والخاص لقيادة النمو الاقتصادي من خلال النظم الإيكولوجية، ويهدف إلى إعطاء قادة القطاعين العام والخاص المنهجية والأدوات العملية اللازمة لتعزيز النظم الأيكولوجية الريادية، التي تحفز الازدهار الاقتصادي. وتتضمن عناصر البرنامج:

- دراسات حالة لأصحاب المشاريع الحرة.
- تنمية ريادة الأعمال في مختلف البرامج الاقتصادية.
- محاكاة تطوير النظم الأيكولوجية لريادة الأعمال.
- تخطيط العمل لتحديد وتفعيل أصحاب المصلحة في ريادة الأعمال.
- تمارين لوضع أهداف قابلة للقياس في مجال تنظيم المشاريع.

ج – القيادة والتأثير Leadership and Influence :

يهدف البرنامج لتطوير المهارات الإدارية والمهارات الشخصية؛ حتى تتاح فرص للأفراد للتعاون بشكل أكثر فعالية مع الآخرين وتوجيههم نحو هدف مشترك. وتتضمن عناصر البرنامج :

- استخدام عقلية ريادة الأعمال لبناء رؤية مشتركة.
- الاستفادة من نقاط القوة؛ لزيادة فعالية العمل مع الآخرين.
- استخدام مبادئ المعاملة بالمثل والسلطة؛ للتأثير على الزملاء داخل المؤسسة.
- قيادة وإشراك فرق عمل لتبادل المسؤوليات وتحسين الأداء.
- إدارة الاختلافات داخل المؤسسة لتعزيز النتائج الفعالة.

ويقدم البرنامج للمديرين التنفيذيين من المستوى المتوسط إلى المستوى الأعلى في الشركات.

د – استراتيجيات ومداخل للنمو المضاعف للشركات– زيادة وتنمو Surge and Grow: Strategies and Tactics for a Company's Exponential Growth:

يتم من خلال البرنامج تطوير شخصية الفرد من خلال تقييم التحديات الخاصة ببيئة الأعمال، ووضع خطة يمكن تنفيذها داخل بيئة العمل.

ويشمل هذا البرنامج، جلسات على الإنترنت للمساعدة في تحديد تحديات بيئة العمل، إضافة إلى التدريبات الجماعية والمناقشات والتوجيه للأقران، ووضع خطة عمل لمعالجة كيفية توسيع نطاق الشركات. وبعد أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع من التدريبات الجماعية، ينضم الفرد إلى مجموعته لتقييم تنفيذ خطة العمل الخاصة بالفرد.

وتتضمن الموضوعات: إدارة الوقت، وتطوير المهارات القيادية، وبناء فريق قيادة فعال، وتوظيف واستبقاء المواهب الرئيسة، ومهارة اكتساب العملاء، واستراتيجيات التشغيل من أجل النمو والتمويل البديل للنمو، وتقييم عمليات الاندماج والشراء والشراكات الاستراتيجية.

هـ – برنامج القيادة النسائية: فرص للعمل Women's Leadership Program: From Opportunity to Action :

يهدف البرنامج لتحديد نقاط القوة الموجودة لدى الفرد وبناء الكفاءات الجديدة، وتطوير عقلية المشاريع. كما تساعد الفرد لاكتساب الهوية القيادية، ويستمر البرنامج لمدة خمسة أيام، ويضم البرنامج مزيجًا من المحاضرات، والتدريب الشخصي، ودراسات الحالة، والتقييم الذاتي، والتعلم العملي، وحل المشكلات.

و – التمويل للمهنيين غير الماليين Finance for Today's Nonfinancial Professionals :

وهو برنامج للتدريب العملي على البرنامج الذي يعرض ويشرح البيانات المالية في الواقع العملي، بما يُكسِب الفرد المعرفة المالية اللازمة لإدارة أفضل للتحديات التي تواجه الشركات، وتحسين التواصل بين الإدارات، وخلق فرص جديدة للمؤسسة. كما تم تصميم هذا البرنامج للمهنيين غير الماليين من المستوى المتوسط والعالي من العاملين في أي صناعة أو منظمة. إضافة إلى نواب ورؤساء العمليات، وممثلي المبيعات، ومديري المنتجات، ومديري التسويق، ومهندسي النظم.

ز – ندوة بابسون لمعلمي ريادة الأعمال Babson Symposium for Entrepreneurship Educators:

حيث تهدف لإكساب المعلمين المهارات اللازمة لبناء عقلية المبادرة لدى الطلاب، من أجل تشكيل الجيل القادم من قادة المشاريع. وبهذا يوفر البرنامج أفضل الممارسات لتعليم ريادة الأعمال للآخرين.

ح – معسكر ريادة الأعمال: التعمق في المشاريع الجديدة The Entrepreneur's Boot Camp: A Deep Dive for New Ventures:

يهدف لإعطاء الفرد الأدوات التي يحتاجها للاستفادة من الفرص وتحويل الأفكار إلى أعمال، ويستهدف البرنامج رجال الأعمال، من أجل إكسابهم مهارات بناء نموذج الأعمال، وتقييم جدوى المنتج، والنجاح في التعبير عن الأفكار والرؤية.

3 – برامج ريادة الأعمال للمنظمات Entrepreneurship programs for organizations:

حيث تقوم كلية بابسون الجامعية بالتعاون مع مختلف المنظمات في جميع أنحاء العالم لتطوير البرامج التي تلبي احتياجات محددة للعملاء، من أجل زيادة درجة التأثير للمؤسسات في المجتمعات التي تخدمها.ويمكن عرض هذه البرامج على النحو الآتي:

أ – برامج ريادة الأعمال حسب الطلب Customized Entrepreneurship Programs[80]:

صُمّمت هذه البرامج للمنظمات في جميع أنحاء العالم، وتستهدف الشركات الناشئة؛ لتوسيع نطاق الشركات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات التعليمية، ويصمَّم البرنامج بما يلبي احتياجات مؤسسات الأعمال، ولا تقتصر على التدريس داخل الفصول الدراسية، بل تشمل أيضا المحاكاة، وورش العمل، والرحلات الميدانية، وعقد المؤتمرات بالفيديو، وندوات عبر الإنترنت.

ب – برنامج بابسون لريادة الأعمال في النظام البيئى Babson Entrepreneurship Ecosystem Platform [81]:

يسعى البرنامج لمساعدة القادة الإقليميين على بناء البرامج والسياسات وتوفير الثقافة التي تسمح لازدهار ريادة الأعمال، كما يستهدف البرنامج مجموعات واسعة من القادة المحليين والعامين، ويشمل الكيانات والمؤسسات الحكومية، والمؤسسات الخاصة، والجامعات، والشركات في القطاعين العام والخاص.

ج – برنامج جولدمان ساكس لـ10.000 من المشاريع الصغيرة The Goldman Sachs 10,000 Small Businesses at Babson College:

يركز البرنامج على تطوير مهارات ريادة الأعمال لحوالي 10 آلاف من المشاريع الصغيرة من خلال منهج بابسون لريادة الأعمال، والذي يركز على تطوير المهارات الضرورية لمعالجة القضايا الأكثر أهمية. ويتم تقسيم المنهج الدراسي للبرنامج على أربعة عشر مستوىً، وقد نما البرنامج سريعًا؛ ليشمل 12 موقعًا في كليات المجتمع في جميع أنحاء الولايات المتحدة. وقد خدم هذا البرنامج أربعة آلاف

مؤسسة صغيرة، بما يوفر فرص عمل جديدة من خلال تنمية أعمالهم وتوظيف موظفين جدد.

4 – برامج تعليم المعلمين Education for Educators :

تتمثل الفلسفة الرئيسة لبرامج تعليم المعلمين في أنه كلما زاد عدد الأشخاص الذين يفهمون ويستخدمون منهجية ريادة الأعمال كلما زادت فرص الاستفادة من الفرص الجديدة للتغلب على التحديات، ومن ثم تنشا القيمة الاجتماعية والاقتصادية لتعليم ريادة الأعمال. وتتمثل هذه البرامج على النحو الآتي[82]:

أ – **ندوة حول "قيمة تعليم ريادة الأعمال للمعلمين"** Price–Babson Symposium for Entrepreneurship Educators**:** تسعى هذه الندوة لتعليم كيفية الجمع بين نظرية ريادة الأعمال والممارسة في التدريس لدى المعلمين في كلية بابسون الجامعية.

ب – **الندوات العالمية لمعلمي ريادة الأعمال** Global Symposia for Entrepreneurship Educators (SEE)**:** تسعى لتوضيح فوائد الجمع بين نظرية ريادة الأعمال والممارسة وأهميتهما في تعليم المهنيين في مختلف مواقع التعليم في العالم .

ج – **نماذج لريادة الأعمال لدى المعلمين** Modules for Entrepreneurship Educators (MEE)**:** تسعى لإعداد المعلمين في المؤسسات؛ بحيث يكوِّنون الكفاءات والكفايات المناسبة لتعليم ريادة الأعمال.

د – **جمعية بابسون التعاونية The Babson Collaborative:** التي تسعى لزيادة قدرات المؤسسات التعليمية على تطوير تعليم ريادة الأعمال.

5 – برامج الطالب Student Programs، من أجل إعطاء الطلاب الجامعيين والدراسات العليا تجارب العالم الحقيقي؛ للتغلب على التحديات والاستفادة من الفرص. وهذه البرامج على النحو الآتي:

أ – **برنامج بابسون للبناء** Babson Build program [83]، يهدف إلى تطوير العقلية الريادية اللازمة للنجاح في الاقتصاد، وهى مصممة للطلاب الجامعيين والدراسات العليا، حيث يكتسب الطلاب من خلال البرنامج الخبرات المتنوعة من الأساتذة، إضافة إلى الممارسة في العالم الحقيقي.

ب – **برامج مخصصة للطلاب**[84]، وتتضمن برامج بابسون المصممة في المرحلة الجامعية، والماجستير في إدارة الأعمال، أو برنامج الماجستير في إدارة الأعمال الإلكترونية. وباعتبارها الكلية رقم واحد لريادة الأعمال في العالم، تعمل بابسون مع الجامعات في جميع أنحاء العالم؛ لتضمين برامج ريادة الأعمال في المناهج الدراسية القائمة.

5 –القوى والعوامل الثقافية المؤثرة في برامج تعليم ريادة الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية:

يمكن عرض أهم القوى الثقافية التي تؤثر في برامج تعليم ريادة الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية على النحو الآتي:

1– العوامل الجغرافية:

تقع الولايات المتحدة الأمريكية في الجزء الأوسط من قارة أمريكا الشمالية، من كندا شمالاً وحتى المكسيك جنوبًا، ومن المحيط الأطلسي شرقًا وحتى المحيط الهادي غرباً، وتبلغ مساحتها 9.5 مليون كيلو متر مربع ، أي ما يقارب ٧ % من مساحة العالم، وهذه المساحة الشاسعة يوجد بها العديد من الأقاليم المناخية، وذلك نتيجة لتنوع طبيعة البيئة، حيث يوجد بها الإقليم البارد شمالًا والإقليم شبه المداري جنوبا[85] .

ونظرًا لهذا التنوع المناخي أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية هي الأولى في قائمة الإنتاج الزراعى العالمي، بل أصبحت قادرة علي تخزين بعض المحاصيل الزراعية، والعمل علي توافرها بشكل كبير؛ مما أعطاها سيادة وريادة جعلها قوى عظمي لا نظير لها[86] . كما تتكون الولايات المتحدة الأمريكية من إحدى وخمسين ولاية، وكل ولاية منها مستقلة؛ حيث تتولى كل ولاية جميع شئونها بشكل ذاتي عدا الشئون العسكرية، وبالنسبة لتعداد السكان، فحسب تقرير البنك الدولي ٢٠٠٠ م، الذي أوضح أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الثالثة في العالم من حيث عدد السكان؛ حيث يبلغ عدد سكانها ٢٧٠ مليون نسمة، أي تبلغ النسبة ٦.٤ % من جملة سكان العالم[87] . ووفقًا لإحصاءات 2011 فقد بلغ عدد سكانها 307 ملايين نسمة، وتتميز الولايات المتحدة بأنها واحدة من أكبر الدول تنوعًا من حيث العرق والثقافة[88] . وترجع أصول سكان الولايات المتحدة إلى المهاجرين من

بريطانيا وألمانيا، وسكان نيفيا، وشمال أوروبا، بالإضافة إلى العديد من البلدان الأسيوية، وكذلك أفواج العبيد المجلوبة من أفريقيا، هذا إلى جانب سكان البلاد الأصليين وهم الهنود الحمر[89] .

ومن الصعوبة بمكان مناقشة برامج تعليم ريادة الأعمال بالجامعات الأمريكية دون التعرض للطبيعة الجغرافية للولايات المتحدة، والتي فرضت على الجامعات الأمريكية ضرورة الاستجابة للاحتياجات المتغيرة لبيئتها الاقتصادية والاجتماعية، والواقع أن الدرجة العالية من الاستجابة لهذه الاحتياجات المتغيرة كانت منذ وقت طويل السمة الأكثر تميزًا للجامعات الأمريكية، على الأقل منذ صدور قانون موريل Morrill Actالعام 1862، الذي أنشأ نظام الجامعات الحكومية[90].

وقد انعكست العلاقة بين الطبيعة الجغرافية والتعليم الريادي من خلال الاهتمام الكبير من قبل الولايات الأمريكية بمختلف النواحى الإنتاجية، إلا أن التعليم يعد النشاط الرئيس؛ حيث وصل عدد الطلاب الملتحقين بالمدارس الحكومية 50.3 مليون طالب، بينما وصل إجمالي عدد الطلاب الملتحقين بالمدارس الخاصة 5.4 ملايين طالب. كما وصل عدد معلمي المدارس الحكومية 3.13 مليونًا، بحيث كانت نسبة التلاميذ إلى المدرسين في المدارس الحكومية1:16 ، بينما وصل عدد معلمي المدارس الخاصة 436 ألف معلم، بحيث كانت نسبة التلاميذ إلى المعلمين في المدارس الخاصة 1:6، في مقابل 6.3 ملايين موظف، كما وصل عدد طلبة الجامعات إلى 23.53 مليون طالب[91] .

كما تعكس الطبيعة الجغرافية للولايات المتحدة الأهمية الاقتصادية، والتي من السهل تحقيقها في الولايات المتحدة أكثر من أي مكان آخر؛ لأن مؤسسات التعليم العالى الأمريكية كانت دائما بحاجة إلى أن تكون حساسة، ومتجاوبة مع المتطلبات المتغيرة في سوق العمل، والصناعة، والزراعة، والأعمال التجارية. وإذا قارنّا الجامعات الأمريكية مع جامعات أوروبا القارّية، فإن السمة الواضحة تمتع الجامعات الأمريكية بدرجة عالية من الاستقلالية[92] .

ومما سبق تتضح العلاقة بين العوامل الجغرافية وتوفير البيئة اللازمة لبرامج التعليم الريادي، من خلال توفير أنشطة اقتصادية تفرض التجاوب مع كافة

المتغيرات المحيطة باحتياجات سوق العمل الأمريكي ومختلف المتطلبات الصناعية والزراعية والتجارية، والتي تمثل انعكاسًا للطبيعة الجغرافية للولايات المتحدة.

2- العوامل الاقتصادية:

يعتمد النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية علي النهج الرأسمالي، بمعني أن الدولة تعطي الشركات والمؤسسات والهيئات والأفراد الحرية في المعاملات الاقتصادية، بل في إدارة تلك المشاريع تطبيقًا للفلسفة الرأسمالية، التي ترى أن المبادرة والنشاط الفردي هو السبيل لتحقيق الازدهار الاقتصادي للفرد داخل الدولة، مع الحفاظ علي حرية وإمكانات الفرد[93] .

ويمثل الاقتصاد الأمريكي أحد أكبر الاقتصادات العالمية؛ حيث وصل إجمالي الناتج المحلى في الولايات المتحدة في عام 2017 إلى 18.569.100 مليون دولار[94]. كما وصل متوسط دخل الفرد إلى 69.311 دولارًا في نهاية 2016، وبهذا تحتل الولايات المتحدة المرتبة الأولى عالميًا. كما بلغ معدل النمو السنوي المركب للفترة 2006-2016 حوالى 2.5 %[95].

وتعتمد الولايات المتحدة على اقتصاد السوق المبني على الاستثمار الحر والمنافسة التجارية، كما تمتلك ثروات كبيرة، من خلال موارد الطاقة كالبترول والغاز الطبيعي والفحم واليورانيوم ، كما تمتلك أول قوة فلاحية على المستوى العالمى من حيث إنتاجها وصادراتها، إلى جانب منتجاتها الصناعية على المستوى العالمى، والذي يعود إلى قدراتها على التجديد، وصادراتها التكنولوجية، وتنوع منتجاتها، ووجود القوة العاملة المؤهلة التي تخرجها مؤسسات التعليم العالى[96] .

والواقع أن ظهور هذه الرؤية خلقت نوعٍا من المنافسة بين الأفراد أنفسهم وبين مراكز الإنتاج وأصحاب الأعمال، كما أنها أكدت علي مدى قدسية العمل ومكنت الأفراد من تحقيق الأرباح والمكاسب؛ مما انعكس علي النظم التعليمية.

وتتضح أبعاد العلاقة بين الوضع الاقتصادي بالولايات المتحدة وتعزيز النشاط الريادي، من خلال المؤشرات الثلاث التالية[97]:

الأول: الشركات الكبيرة التي كانت قائمة في قطاع الصناعات، والتي تم تكيفها وإعادة هيكلتها خلال التسعينات، وقد أصبحت هذه الشركات أكثر نجاحًا في ريادة الأعمال، ومع تزايد أعداد الشركات الكبيرة، زادت مبيعاتها وأرباحها بشكل كبير.

الثانى: ازدهار شركات جديدة للعمالة الحرة، في الوقت الذي تم إعادة هيكلة الكثير من الشركات الكبيرة، وهذه الشركات الجديدة لريادة الأعمال لم تكن موجودة منذ 25 عامًا، حيث وفرت 1.4 ملايين وظيفة جديدة خلال العقد الماضي.

الثالث، تم تأسيس آلاف الشركات الصغيرة، بما في ذلك العديد من الشركات التي أنشأتها النساء والأقليات والمهاجرون، وهذه الشركات الجديدة تأتي من كل قطاع من قطاعات الاقتصاد داخل البلاد. وتساهم هذه الشركات الصغيرة مجتمعة في الاقتصاد؛ حيث وفرت أكثر من مليون وظيفة جديدة خلال عقد التسعينات.

ومن ناحية أخرى يرتبط التعليم بالنتائج الاجتماعية والاقتصادية، مثل: النجاح الاقتصادي، والصحة، والاستقرار الأسري، والروابط الاجتماعية. الأمر الذي ينعكس في الحرص من قبل الشباب بالمدارس والجامعات على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن المستفيدين من التعليم(98).

وهناك حقيقة حاسمة تتعلق بالساحة الأمريكية، وهي أنه لم تكن هناك وزارة اتحادية للتعليم في الولايات المتحدة تحمل المسؤولية عن تحديد حجم الميزانيات الجامعية، وكيفية تخصيص هذه الميزانيات أو الأولويات الفكرية التي يجب مراعاتها. ورغم تنوع الموارد الخاصة بالولايات المتحدة، إلا أن بعض الولايات، مثل واشنطن العاصمة، بمواردها المحفوظة والمكتبية غير العادية، لم تصبح أبدًا موطنًا لجامعة رائدة في تعليم ريادة الأعمال(99) .

وبهذا شهدت برامج تعليم ريادة الأعمال شعبية متزايدة لتحقيق النجاح الاقتصادي بالمجتمع ، فحسب تقرير جيم GEM Report الذي أعدته كلية بابسون وكلية لندن للأعمال؛ حيث قدمت الولايات المتحدة تعليم ريادة الأعمال لأكثر من 1500 من الجامعات ذات الأربع سنوات. ومن هنا يمكن القول أن جميع الجامعات تقريبًا في الولايات المتحدة قد فتحت برامج لتعليم ريادة الأعمال(100). وبهذا أصبح التعليم الريادي جزءًا مهمًا من التعليم الجامعي في الولايات المتحدة؛ حتى أنه امتد إلى التعليم الثانوي، الذي شكل مستويات مختلفة من التعليم، من المدارس المتوسطة حتى الجامعة.

3- العوامل السياسية:

تتكون الولايات المتحدة من إحدى وخمسين ولاية، على رأسها واشنطن التي تحكمها سلطة الكونجرس الأمريكي، وتتميز السلطة على المستوى القومى بأنها لا مركزية، تهدف إلى حماية الحقوق الاجتماعية والسياسية لدى الأفراد[101] .

ويتطلع المجتمع الأمريكي دائمًا إلى كل ما هو جديد ، وإلى المستقبل الذي يعتبره أفضل من الحاضر، ولا يؤمن بالماضي لقناعته بعدم قيمته، مع التأكيد علي قواعد الديمقراطية الأمريكية والدفاع عنها ، والإيمان بالفرد والشخصية الإنسانية، ومقدرة الفرد علي أن يحدث التغير والتطور[102].

ويتبني المجتمع الأمريكي الفلسفة البراجماتية، والتي تؤكد علي ضرورة الربط بين الفكر والعمل، وأن التعليم من أجل العمل يجب أن يحظى بأهمية واحترام مماثل تمامًا للتعليم من أجل التفكير[103]. ويبرز أثر العوامل السياسية علي المجتمع الأمريكي في تنوع واختلاف السياسة التعليمية باختلاف كل ولاية وظروفها البيئية. ويؤكد الدستور الأمريكي أن التعليم مسئولية الولايات، الأمر الذي يستتبع أن لكل ولاية نظامها التعليمي الخاص بها؛ نظرًا للاختلاف في درجات النمو والتطور بين الولايات، وخاصة من حيث حجم الموارد الاقتصادية والبشرية، مما أدى إلى التفاوت في فرص التعليم المتاحة لكل ولاية[104] .

وللعامل السياسي أثره علي نظم التعليم المختلفة من حيث القرارات والتشريعات السياسية، وقد ظهر هذا واضحًاعندما تعرض التعليم الأمريكي لانتقادات في فترات مختلفة، وكان منها ذلك النقد الحاد بعد إطلاق سفينة الفضاء الروسية سبوتنك عام ١٩٥٧، وهو ما عرف عالميًا بصدمة سبوتنك؛ حيث تعرض التعليم أيضًا لنقد أكثر حدة في نهاية الفترة الأولى لحكم الرئيس ريجان؛ ولذلك صدر تقرير أمة في خطر؛ حيث فرض هذا التقرير دراسة نظام التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بعد أن شعر المسئولون عن التربية بأن انخفاض مستوى التعليم سيهدد الأمة؛ مما أدى إلى قيام رجال التربية بتطوير المناهج والاهتمام بدراسة علوم الفضاء[105]. الأمر الذي انعكس في قيام الجامعات الأمريكية بتقديم درجات في تعليم ريادة الأعمال في مستويات البكالوريا والماجستير، والدكتوراه، من خلال مناهج شاملة وتخصصات لتعليم ريادة الأعمال.

ومن ناحية أخرى تسعى الحكومة الأمريكية إلى زيادة المعروض من المشاريع الريادية، إضافة إلى المبادرات الخاصة ببرامج المشاريع الحرة، وتعليم العلوم والتكنولوجيا، وسياسات الهجرة. كما انتشرت دورات ريادة الأعمال في الكليات والجامعات في جميع أنحاء الولايات المتحدة، حيث تقدم أكثر من ثلثي المؤسسات الجامعية مقررًا واحدًا على الأقل في ريادة الأعمال، في حين يتوجه دعم الحكومة الاتحادية إلى التدريب والتعليم على ريادة الأعمال. وبالإضافة إلى ذلك، هناك برامج أصغر تقدمها وزارة التجارة، ووزارة الزراعة الأمريكية لدعم تعليم ريادة الأعمال، والمؤسسة الوطنية للعلوم (NSF) التي أطلقت مؤخرا برامج I–Corps، وهو مجموعة من البرامج لتدريب الأفراد نحو مشاريع البحوث الأساسية، وتطوير حلول فعالة لمشاكل رواد الأعمال، وتقديم خدمات المشورة للإرشاد والتسويق. وعلى مستوى الولايات، أصدرت حوالى 18 ولاية بعض التشريعات اعتبارًا من عام 2007 لتشجيع التعليم الريادي، مع تباين كبير من حيث المتطلبات والمناهج الدراسية الخاصة ببرامج تعليم ريادة الأعمال(106). ومن هنا تتضح أهمية العوامل السياسية في دعم برامج تعليم ريادة الأعمال، ومساعدة الطلبة على تنمية ميولهم واتجاهاتهم نحو ريادة الأعمال.

4- العوامل الاجتماعية:

يرتبط النظام التربوي بغيره من الأنظمة الاجتماعية الأخرى وبخاصة النظامين السياسي والاقتصادي، كما أن اختلاف المجتمعات لا يغير الهدف من النظام التربوي في كل منها، فالكل يسعى إلى تشكيل المواطنين طبقًا للمثل والتقاليد السائدة في المجتمع نفسه (107) .

وتتعدد الاتجاهات الثقافية داخل المجتمع الأمريكي؛ نتيجة للأجناس المتعددة والمهاجرة إليه، طلبًا للحرية السياسية أو الدينية، وآخرين أتوا إليه فرارًا من الجوع والفقر، ورغم ذلك ترجع أصالة الأمريكيين في قدرتهم علي المواءمة بين الأفكار القديمة التي جلبوها معهم من مواطنهم الأصلية والبيئة الجديدة(108).

وتتضح العلاقة بين التعليم الريادي والجوانب الاجتماعية بالولايات المتحدة، من خلال ما تسهم به شركات تنظيم المشاريع في الاقتصاد الأمريكي، باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من عملية التجديد التي تنتشر في السوق الاقتصادي، وما تقوم به من دور

حاسم في الابتكارات التي تؤدي إلى التغير التكنولوجي ونمو الإنتاجية. ومن هنا فهي تتعلق بالتغيير والمنافسة؛ لأنها تغير هيكل المجتمع الأمريكي باعتباره كيان عضوي ديناميكي دائم في عملية "أن تصبح"، أى ما يتعلق باحتمالات المستقبل، وليس عن وراثة الماضي(109).

كما تنعكس هذه الفلسفة الاجتماعية لتعليم ريادة الأعمال من خلال دورها في خلق برامج لتعليم ريادة الأعمال، فلم تعد تركز فقط على التعليم للحصول على مهنة في الشركات القائمة والشركات الكبيرة، ولكن من أجل التأهيل للعمل الحر وإقامة المشروعات، وهو ما يتضح في وجود أكثر من 1600 كلية وجامعة بالولايات المتحدة الأمريكية تقدم برامج متخصصة في تعليم ريادة الأعمال(110) .

ومن هذا المنطلق يرى الباحث أن برامج التعليم الريادي هي الآلية الأساسية التي يدخل بها الملايين من الأمريكيين في التيار الاقتصادي والاجتماعي. كما تمكّن الشركات الصغيرة الملايين من الناس، بمن فيهم النساء والأقليات والمهاجرين، من الوصول إلى الحلم الاقتصادى الأمريكي، باعتباره المصدر الأكبر لقوة الولايات المتحدة، من أجل توفير الإغراء الاجتماعي الذي يسعى إليه دائمًا المجتمع الأمريكى. ومن هنا يتضح التأثير المتبادل بين العوامل الاجتماعية والتعليم الريادي بمختلف برامجه ومشروعاته الصغيرة والمتوسطة، والتي تقدمها مؤسسات التعليم الجامعى.

5- العوامل التاريخية:

يمكن القول أن الأمريكيين ليس لهم ماضٍ بعيد أو حضارة عظيمة وعريقة، فالولايات المتحدة التي تقف اليوم عملاقة على المسرح الدولي لا يتعدى عمرها الزمنى قرنين من الزمان، منذ التوقيع على إعلان الاستقلال في عام 1776م؛ لهذا فالأمريكيون لا يعترفون بالماضى ولا ينظرون إليه ويعتبرونه عديم القيمة؛ لذلك فهم يتطلعون إلى المستقبل بشكل دائم، لإيمانهم بأنه سيكون أفضل من الحاضر. ومن هذا المنطلق كان إيمان المجتمع الأمريكى بالتغير السريع، وبأهمية التعليم الجامعى في إحداث هذا التغيير وإرساء قواعد الديمقراطية الأمريكية والدفاع عنها(111).

ومع ما شهده التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية من تطورات حتى وصل النظام التعليمي بأمريكا إلي الصورة الحالية التي تُشاهد اليوم الأمر الذي يتطلب

الوقوف علي العوامل أو الظروف التاريخية التي مرت بها الولايات المتحدة الأمريكية، فعلى الرغم من أن أول من اكتشفها بحّار إيطالي؛ فإن الأسبان كانوا أول من نزلوا تلك القارة، ومع ذلك فإنهم جاءوا متأخرين إلي المنطقة التي تضم الولايات المتحدة الأمريكية الحالية، وكان الإنجليز أول من أنشأوا مستعمراتهم في الإقليم الشمالي الشرقي[112].

ومن هنا فإن تاريخ إقامة أول مستوطنة إنجليزية دائمة في أمريكا كانت مركزًا تجاريًا أنشئ في عام ١٦٠٧ في جيسمتان، في مستعمرة فرجينيا القديمة، والتي كان الغرض من إقامتها التطوير الاقتصادى وإقامة المشروعات، وسرعان ما عملت هذه المنطقة علي تطوير اقتصاد مزدهر من محصولها الوفير، والذي وجد سوقًا تروج له في إنجلترا[113] .

ويؤكد كاتز Katz أن تاريخ تعليم ريادة الأعمال يعود لما أوضحته الأدبيات الاقتصادية والزراعية، والتي يعود تاريخها إلى عام 1876، كما يرجعها البعض إلى المقررات والبرامج التي قدمتها جامعة هافارد في 1947[114]. كما استُخْدِم تعليم ريادة الأعمال كمحرك رئيس للنمو الاقتصادي في الولايات المتحدة، بحيث يتم تعزيز الإبداع وريادة الأعمال في التعليم الجامعى من أجل مواجهة البطالة بين خريجي الجامعات، ومن خلال التركيز على دعم البعد الاقتصادي؛ بما يضمن تحقق الأهداف الاجتماعية أو المدنية، فضلًا عن الأهداف التجارية[115].

ومن ناحية أخرى تتعدد الأسباب التي تقف وراء انتشار المشروعات الريادية؛ ففي عام 1607 أرسلت شركة فيرجينيا ثلاث سفن عبر المحيط الأطلسي، شرعت في مشروع تجاري جديد كانوا يأملون أن يكون مربحًا، وهى المزارع الأمريكية، والتي كانت بمثابة اختراع جديد نسبيًا يسمح للناس بالاستثمار في المشاريع دون التعرض لخطر فقدان كل شيء إذا لم تنجح الشركة، وهكذا كانت الشركة واحدة من الاختراعات الكبرى في عصر النهضة، جنبا إلى جنب مع الطباعة *(116)*. كما سمح القانون الأمريكى بتأسيس الشركات كمسألة قانونية، فبدلًا من طلب عمل من السلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية، بدأت الولايات المتحدة في وقت مبكر من عام 1811، عندما أقرت ولاية نيويورك قانون التأسيس العام لبعض الشركات؛ حيث كانت هناك أكثر من 2000 شركة بين 1800 و 1860 بولاية بنسلفانيا

وحدها[117]. ومن هنا تتضح العلاقة بين العوامل التاريخية ودورها في نجاح التطبيق لبرامج تعليم ريادة الأعمال، وإعلاء دور هذا النوع من البرامج التعليمية في دعم الأنشطة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وغيرها.

ثانيا– واقع برامج تعليم ريادة الأعمال في بعض الجامعات الماليزية:

يمكن عرض واقع برامج تعليم ريادة الأعمال في بعض الجامعات الماليزية على النحو الآتي:

1 – نشأة برامج تعليم ريادة الأعمال في ماليزيا:

ترجع الجذور التاريخية في اتجاه ماليزيا لإنشاء المشاريع إلى الأصول العرقية. فما كانت تقوم به الجاليات الصينية والهندية المسلمة كان لها تقليد طويل في دعم الأنشطة الخاصة بريادة الأعمال. أما الملايو فكانت أقلها في الاتجاه نحو ريادة الأعمال. ومن هنا تبذل الحكومة الماليزية جهودًا كبيره لزيادة مشاركة الملايو في ريادة الأعمال؛ ومن ثم تحقيق التوزيع العادل للثروة بين مختلف الأجناس في ماليزيا[118].

ورغم تقسيم المشاريع على أسس عنصرية، بدأ الوضع في التغير؛ حيث بدأ الصينيون ومن هم من الجالية الهندية المسلمة في الاهتمام بالأعمال الحرة. وعلى خلاف سيدات الأعمال في شمال كيلانتان Kelantan، كانت السيدات في ولاية كيلانتان Kelantan يقمن بدور المعيل لأُسرهن، من خلال عملهن كتجار صغار في الأسواق، وهو ما يعد شكلًا من أشكال الأعمال الحرة، من حيث اكتساب مهارات تنظيم المشاريع، ووضع برامج تدريب للنساء لتحسين أنفسهن من خلال تعزيز مهن المشاريع[119].

وفي عام 1970 شهدت ماليزيا زيادة عدد من الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبدأت تتزايد مشاركة السكان الأصليين **بوميبوتراس Bumiputras** في هذه المؤسسات بعد عام 1971، عندما تم تنفيذ السياسة الاقتصادية الجديدة، واقتصرت مجالات المشاركة على الحرف اليدوية والأثاث والمواد الغذائية[120].

وقد قدمت خطة ماليزيا الوطنية للتعليم العالي (2007–2010) تصورًا واضحًا للتحول من التعليم التقليدي للتعليم الريادي؛ من أجل تضمين مهارات تنظيم المشاريع بين طلاب مؤسسات التعليم العالي. وهذه التطورات في تعليم ريادة

الأعمال في ماليزيا تؤكد على أهمية إيجاد نظام بيئي للتعليم الريادي بالتعليم العالي[121].

ومع إنشاء وزارة لريادة الأعمال والتنمية التعاونية في 1995، تم تعزيز أنشطة ريادة الأعمال؛ والتي أصبحت هيئة تنسيقية لتوفير المعلومات، وتوفير التدريب والمساعدة المالية، والمبانى اللازمة لدعم أصحاب المشاريع. وفي الوقت الحالى تم إلغاء هذه الوزارة ونُقلت اختصاصاتها لوزارة التجارة الداخلية[122].

2 – مفهوم تعليم ريادة الأعمال في ماليزيا:

تُعرّف ريادة الأعمال في ماليزيا على أنها عملية ديناميكية قائمة على التغيير والإبداع، ويتطلب ذلك طاقة إبداعية ورغبة ذاتية نحو تبني وخلق أفكار جديدة وحلول مبتكرة. كما تشمل القدرة على الاستعداد لتحمل المخاطر، إضافة إلى القدرة على حشد الموارد اللازمة للمهارات الإبداعية، وهو ما يتطلب مهارة أساسية لبناء خطط العمل[123].

وتعريف آخر للتعليم الريادي، حيث تم وصفه بأنه القدرة على التعرف على الفرص والموارد في وجود الخطر، وإنشاء مشروع تجاري؛ حيث يتم تدريس المهارات الريادية وتطوير خطط جديدة ومبتكرة؛ وبالتالى فتعليم ريادة الأعمال هو بمثابة إطار لتطوير المشاريع الجديدة[124]. كما قامت وحدة ريادة الأعمال التابعة لوزارة التعليم العالي في ماليزيا بمجموعة من الأبحاث؛ لتحديد العوامل البيئية التي تسهم في فعالية تعليم ريادة الأعمال بالجامعات الحكومية، والخاصة، والمعاهد الفنية، وكليات المجتمع. وقد أبرزت الأبحاث أن النظام البيئى للتعليم الريادي في ماليزيا، تؤثر فيه مجموعة من العوامل الخارجية والداخلية؛ حيث تتكون العوامل الخارجية من بيئة الأعمال، والدعم الحكومي سواءً من وزارة التربية والتعليم العالي، وقطاع الشركات والمنظمات التمويلية والمجتمعية غير الحكومية. أما العوامل الداخلية فتتكون من الدعم المقدم من الإدارة العليا لمؤسسات التعليم العالي، وأعضاء هيئة التدريس الأكاديميين والعاملين غير الأكاديميين، وجميعها تسهم في فعالية برامج التعليم المجتمعي والبرامج التعليمية وتطوير المشاريع الطلابية، وكفاءة المعلمين واستعدادات الطلاب[125].

3 – أهداف برامج تعليم ريادة الأعمال في ماليزيا:

تهدف برامج تعليم ريادة الأعمال في ماليزيا إلى تعزيز القدرة على مواجهة المخاطر، من خلال إنشاء مشاريع تجارية جديدة، وزيادة أعداد الطلبة القادرين على إنشاء مشروعاتهم الخاصة. وبالتالى زيادة الدخول، والمساهمة في نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب زيادة قدرة الجامعات على نقل التكنولوجيا إلى القطاع الخاص[126] ، ومرجع ذلك أن بيئات التعليم الجامعي هى العامل الأكثر تأثيرًا على تصورات الطلبة نحو تنظيم المشاريع[127] .

ولتخريج طلبة قادرين على التعامل مع النشاط التجاري الحقيقي، أو لتحويل الكفاءات الريادية لدى الطلاب بطريقة عملية تتركز بشكل وثيق في برامج ودورات لريادة الأعمال؛ يجب ألّا تكتفي مناهج ومقررات ريادة الأعمال بموضوعات ريادة الأعمال، من خلال طرق التدريس التقليدية والاقتصار على التنظير فقط؛ ولهذا فالتحدي الرئيس يكمن في مدى ملاءمة المناهج وطرق التدريس_ في تطوير الكفاءات والمهارات الريادية لدى الطلاب_ وزيادة قدرتهم على تنظيم المشاريع[128].

ومن هنا تهدف برامج تعليم ريادة الأعمال للمساعدة في توفير النموذج في ريادة الأعمال لدى طلبة الجامعة، كما أن هناك تأثير واسع للقدوة في زيادة ميل طلبة الجامعات نحو ريادة الأعمال، فتوافر القدوة له تأثير في اختيار الطلاب للمهن والمشاريع، إضافة إلى توفير الدعم المعنوي[129]، وهو من أكثر المبررات مصداقية لدى الأفراد للعمل الريادي؛ ليصبح رجل أعمال ناجح من خلال الاستفادة من خبرات أشخاص ناجحين في مجال ريادة الأعمال.

4– برامج تعليم ريادة الأعمال ببعض الجامعات الماليزية:

تناول الباحث جامعتى أوتارا ومارا للتكنولوجيا كممثلتين للخبرة الماليزية في مجال برامج تعليم ريادة الأعمال، وذلك على النحو الآتى:

أولا– جامعة أوتارا (The University of Utara)

أُنشئت جامعة أوتارا بماليزيا رسميًا في 16 شباط / فبراير 1984، وتُعد الجامعة الماليزية الحكومية السادسة، وهى الجامعة الوحيدة التي أُنشئت لتتخصص في مجال التعليم الإداري منذ بداية إنشائها. وتضم الجامعة العديد من الكليات، منها: كلية إدارة الأعمال، كلية المحاسبة، كلية المالية، كلية العلوم، كلية العلوم

التطبيقية، كلية إدارة التكنولوجيا، كلية الاقتصاد، كلية العلوم التعليمية والمعرفية، كلية التنمية البشرية والاجتماعية، كلية الاتصالات واللغات الحديثة، كلية الأعمال العالمية، كلية الإدارة العامة والقانون، وكلية السياحة والضيافة والإدارة البيئية[130].

ويمكن تناول برامج تعليم ريادة الأعمال بجامعة أوتارا، على النحو الآتي:

أ – ملامح برامج تعليم ريادة الأعمال في جامعة أوتارا:

في جامعة أوتارا (UUM)، يتم تنظيم ريادة الأعمال المبرمجة في إطار معهد التعاون وتنمية ريادة الأعمال (CEDI) ، ويتمثل دور المعهد في تطوير وتدريب الأفراد في سياق تنظيم المشاريع. كما يتلقى جميع طلاب المرحلة الجامعية أحد أشكال المعرفة الريادية من خلال أربع مبادرات؛ لتحفيز اهتمامهم بأنشطة ريادة الأعمال[131].

وتتماشى فلسفة وأهداف برامج تعليم ريادة الأعمال مع فلسفة الجامعة وأهدفها، التي تسعى من خلالها لتوليد مدراء ورجال أعمال قادرين. ومنذ إنشائها قدمت الجامعة أربعة برامج مختلفة في التدريب على تنظيم المشاريع، إضافة إلى مجموعة متنوعة من برامج تعليم ريادة الأعمال؛ كنتيجة للتفاعل بين التأثيرات البيئية، وعمليات التخطيط والبحث والتطوير لتعليم ريادة الأعمال، والتدريب الريادي. والتي تعد انعكاسًا للسياسات الحكومية؛ كالسياسة الاقتصادية الجديدة، والسياسة الإنمائية الوطنية التي تؤكد على أهمية أصحاب المشاريع في تشكيل الأهداف القومية والإنمائية الوطنية العامة. وفي عام 1992، احتلت جامعة أوتارا شهرة كبيرة عندما أصبحت مركزًا لريادة الأعمال في ماليزيا[132].

ب – برامج تعليم ريادة الأعمال بجامعة أوتارا بماليزيا:

يمكن عرض هذه البرامج على النحو الآتى:

1 – برنامج المشاريع الطلابية(STUDENT ENTERPRISE PROGRAM)[133]:

في ديسمبر 1986، وبعد عامين فقط منذ إنشائها، قدمت الجامعة واحدًا من أهم برامج تعليم ريادة الأعمال المستهدفة للطلاب؛ حيث تم تطوير برنامج المشاريع الطلابية لزيادة عدد رواد الأعمال في ماليزيا، من خلال غرس قيم ريادة الأعمال بين الطلاب. وقد تم وضع خطة العمل الخاصة في البداية تحت إشراف مركز

البحوث والاستشارات، وقد تم تسليم البرنامج في وقت لاحق في عام 1993، إلى مركز الأعمال وتنمية الأعمال الحرة (BEDEC)، بعد الأداء الواعد للمشاركين في البرنامج. واعتبارًا من 1 نوفمبر 1993، تم تغيير مسمى المركز إلى معهد تنمية المشاريع(EDI) كما هو معروف اليوم، وتشمل أنشطته التبادل الإلكتروني للبيانات والبحوث والاستشارات، والتدريب، ونشر المعلومات على منظمي المشاريع والوكالات المحلية؛ بحيث يجري توجيه هذه الأنشطة من خلال وحدة استشارات تنظيم المشاريع، ووحدة التدريب على تنظيم المشاريع، ومركز الإعلام، وبرنامج المشاريع الطلابية.

2- الدورات التدريبية المشتركة بين الجامعات-THE CO CURRICULARs ENTREPRENEURSHIP COURSES[134]:

وتعد جزءًا من متطلبات الجامعة؛ حيث يجب على الطالب_ عند التحاقه بأي برنامج_ كسب ما لا يقل عن أربعة ساعات معتمدة من المناهج الدراسية المشتركة. وفي الوقت الحالي، تضم الجامعة ستة عشر قسمًا للمناهج الدراسية المشتركة، ولكل منها وحدات فرعية خاصة بها، والتي يمكن للطلاب الالتحاق بها. ومنذ بداية مايو 1997عُرضت ريادة الأعمال باعتبارها واحدة من الأنشطة الستة عشر من أقسام المناهج الدراسية المشتركة، والهدف من ذلك هو خلق الوعي في دراسة تنظيم المشاريع وإدارة الأعمال للطلاب في أي برنامج.

3 - مقرر أساسي في ريادة الأعمال BASIC ENTREPRENEURSHIP COURSE:

مع بداية العام الدراسي 2004/2003 اشترطت الجامعة_ عند التخرج_ على جميع الطلاب الدارسين في مختلف البرامج الدراسية بها التسجيل للحصول على مقرر أساسي في ريادة الأعمال، يحمل كود (PE1013)، من خلال ثلاث ساعات معتمدة. وبهذه الطريقة، يتعرض كل طالب داخل الجامعة لدراسة ريادة الأعمال، ومع ذلك يصبح من واجب كل هيئة تدريس تسجيل طلابهم بهذا المقرر، فضلًا عن توفير المحاضرين لتدريس هذا المقرر. كما يجب على المحاضرين من الكليات خارج كلية إدارة الأعمال الخضوع للتدريب تحت إشراف قسم ريادة الأعمال؛ ليصبحوا مؤهلين لتدريس هذا المقرر[135].

4- برنامج شهادة البكالوريوس مع مرتبة الشرف في ريادة الأعمال BEnt (Hons) Entrepreneurship [136]:

منذ فترات طويلة، عُرضت ريادة الأعمال كمقرر اختياري للطلاب في ثلاثة برامج مختلفة، هى: إدارة الأعمال، والتعليم الإداري، وبرامج السياحة والضيافة وإدارة البيئة. وإدراكًا من الجامعة من أن دراسة مقرر واحد أو دورة واحدة غير كافٍ لتعلم ريادة الأعمال؛ قررت الجامعة تقديم برنامجا كاملًا، لاسيما أن الهدف من الجامعة هو تثقيف الأغلبية من رواد الأعمال المحتملين حول ريادة الأعمال.

وقد تم تطوير البرنامج_ بما يتناسب مع رؤية الجامعة، ورسالتها، وأهدافها، والمبادئ التوجيهية لها_ نحو برامج التعليم والتدريب الريادي؛ بحيث تُراعى أنشطة مناهج ريادة الأعمال في المناهج الدراسية عند تصميم هيكل البرامج الخاصة بريادة الأعمال في الجامعات.

ثانيا- جامعة مارا للتكنولوجيا (The University of Utara)

تُعد جامعة مارا للتكنولوجيا أحد الجامعات الحكومية في سيلانجور، ولديها اثنا عشر فرعًا، وبها إحدى وعشرون كلية تابعة لها. وقد تم تصنيفها على أنها أكبر جامعة في ماليزيا[137]. وقد بدأت الجامعة كمركز تدريب تابع للهيئة العامة للتنمية الريفية، وفي نوفمبر 1956، بدأ مركز التدريب عمله في 14 شباط / فبراير 1957. كما أصبح مركز التدريب في وقت لاحق يُعرف باسم كلية مارا في عام 1965؛ وبذلك أصبحت مارا أهم وحدة في شعبة التدريب. وفي عام 1966_ عندما توقف المعهد البريطاني للإدارة عن إجراء الامتحانات الخارجية_ بدأت كلية مارا تشغيل دبلومها الخاص في الدراسات التجارية، وجاء الاعتراف الدولي لهذه الدورة من كلية إيلينغ التقنية في لندن، والتي أصبحت أيضًا الفاحص الخارجي لها[138]. ويمكن تناول برامج تعليم ريادة الأعمال بجامعة مارا للتكنولوجيا، على النحو الآتي:

أ - ملامح برامج تعليم ريادة الأعمال في جامعة مارا للتكنولوجيا:

تتعدد الجهود التي تقوم بها الجامعة في مجال تعليم ريادة الأعمال؛ حيث حصلت الجامعة على جائزة (ميي) المرموقة لمدة ثلاث سنوات متتالية. كما تواصل الجامعة التزامها لتصبح جامعة ريادية بحلول عام ،2018 وأرفع جامعة في ماليزيا

بحلول عام2020، ويظهر ذلك من خلال جوائز المشاريع التي مُنحت للجامعة، والرؤية، والرسالة التي تسعى من خلالها لتكون جامعة ريادية[139].

وتمثل الجامعة نموذجًا للتعليم الريادي؛ لتحولها من التقليدية إلى المشاريع التي تسعى باستمرار لتوظيف الفرص في توليد الإيرادات. كما أنشات المكتب الجامعي لإدارة المشاريع الإلكترونية UePMO في تنسيق ودمج الأنشطة الريادية على جميع المستويات عبر فروع الجامعة، إضافة إلى تقديمها جائزة جامعة مارا الريادية، لاختيار أفضل المشاريع الريادية بجميع فروع الجامعة؛ بهدف غرس ثقافة ريادة الأعمال داخل الجامعة. كما أدخلت الجامعة العديد من السياسات المتعلقة بتشجيع الموظفين والطلاب على الاستغلال التجاري للملكية الفكرية، والمشاركة في مشاريع النشر، والاستشارات، والبحث، والابتكار المرتبطة بهذه الأطر. وقد عززت الجامعة ثقافة ريادة الأعمال بين الموظفين والطلاب، من خلال دمج تعليم ريادة الأعمال تدريجيًا في المناهج الدراسية، واستخدام التعلم المختلط في الأنشطة التربوية، في جميع الكليات[140].

ب – قائمة برامج تعليم ريادة الأعمال بجامعة مارا للتكنولوجيا:

يمكن عرض قائمة برامج تعليم ريادة الأعمال بجامعة مارا للتكنولوجيا على النحو الآتي:

1 – برنامج البكالوريوس مع مرتبة الشرف في ريادة الأعمال BACHELOR OF BUSINESS ADMINISTRATION (HONS.) :ENTREPRENEURSHIP

يقدم البرنامج ثلاثة عشر مقررًا في ريادة الأعمال، بمجموع (47) ساعة معتمدة وتنطوي روح المبادرة على الرغبة في تحمل المخاطر، وتحديد الفرص التجارية، واستخدام الابتكار لخلق قيمة وثروة لجميع المعنيين[141]. كما يمكن للخريجين الحاصلين على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال (ريادة الأعمال) الحصول على وظائف في مجالات إدارة الأعمال، وتحليل الأعمال، وإدارة الأعمال الخاصة[142].

2 – برنامج ماجستير في إدارة الأعمال (تخصص ريادة الأعمال):

يقدم البرنامج ثلاثة مقررات في ريادة الأعمال، (مقررات اختيارية) بمجموع 9 ساعات معتمدة[143]. ويهدف البرنامج بشكل عام إلى إنتاج الخريجين الذين سيتم

تزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة لمواجهة تحديات القيادة العليا في المستقبل. على هذا النحو، تم دمج تصميم البرنامج؛ ليحتوي عددًا من الدورات المهنية التي تركز على حل المشكلات، والكفاءات الإدارية، ومهارات الاتصال الشفوي والكتابي، والأخلاق والمسؤوليات الاجتماعية، جنبًا إلى جنب مع المجالات الوظيفية للدراسة(144).

3 –برنامج الماجستير في ريادة الأعمال التطبيقية(145):

حيث يقدم 10 مقررات في ريادة الأعمال بمجموع 48 ساعة معتمدة، ويهدف البرنامج لإنتاج رواد الأعمال ومديري المشاريع الذين هم ذو كفاءة واستجابة لفرص المشاريع، وخاصة في مواجهة تحديات العولمة وتغيير بيئة العمل(146).

4– برنامج دكتور إدارة الأعمال(تخصص ريادة الأعمال)

يقدم البرنامج أربعة مقررات في ريادة الأعمال بمجموع 12 ساعة معتمدة، ويهدف البرنامج للمزج بين وحدات تعليمية منظمة والبحوث القائمة على الصناعة(147).

5 – مقرر" ريادة الأعمال" في مستوى ما قبل الدبلوم بعنوان " ريادة الأعمال الأساسية"

تم تقديم مقرر ريادة الأعمال لأول مرة في عام 2013 على مستوى ما قبل الدبلوم، لعدد ثلاث ساعات معتمدة. وبطبيعة الحال يقدم المقرر للطلاب عرضًا للمفهوم الأساسي لريادة الأعمال، مع التركيز على تخطيط الأعمال الصغيرة والاستراتيجيات الخاصة بها(148).

ويتمثل الهدف من تدريس المقرر بمرحلة ما قبل الدبلوم في تزويد الطلاب بالمهارات التجارية والتسويقية الأساسية، كما تمتد فترة الدراسة لفصل دراسي واحد؛ حيث تم تصميم البرنامج_ خصيصًا_ للطلاب الذين لم يستوفوا شروط القبول لبرامج الدبلوم بجامعة مارا للتكنولوجيا، إضافة إلى الطلاب من عرق الملايو(السكان الأصليين والذين يُطلق عليهم **بوميبوتراس Bumiputras**)(149).

5 – القوى والعوامل الثقافية المؤثرة في برامج تعليم ريادة الأعمال في ماليزيا:

سوف يتم عرض العوامل الثقافية المؤثرة على برامج تعليم ريادة الأعمال في ماليزيا، على النحو الآتي:

أ – العوامل الجغرافية:

تقع ماليزيا في جنوب شرق آسيا بالقرب من خط الاستواء، حيث المناخ المداري.وتتكون ماليزيا من 13 ولاية، وثلاثة أقاليم اتحادية، بمساحة كلية تبلغ 329.750 كم مربعًا، وهى تطل على المحيط الهندي، وتحدها تايلاند من الشمال وإندونيسيا وسنغافورة من الجنوب، وعاصمتها كوالالمبور Kuala Lumpur ، والتي يوجد بها مقر البرلمان الماليزي، والتي تعد مركزًا تجاريًا واقتصاديًا رئيسًا في ماليزيا، في حين أن بوترلجايا Putrajaya هى مقر الحكومة الاتحادية[150] .

وقد بلغ عدد السكان أكثر من 30 مليون نسمة عام 2014[151]. ويتميز المشهد في شطري البلاد_ الغربي والشرقي_ بالسهول الساحلية، التي ترتفع في كثير من الأحيان؛ لتشكل تلالًا وجبالًا مغطاة بالغابات الكثيفة، أعلاها جبل كينابلو Mount Kinabalu بارتفاع 40952 مترًا في جزيرة بورينو، كما يتميز المناخ المحلى بكونه استوائيًا، مع وجود رياح موسمية[152] .

وقد ساعدت طبيعة البيئة الجغرافية لماليزيا على إيجاد بيئة داعمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبالتالى تحقيق مكاسب في الإنتاجية. كما شكلت الشركات الصغيرة والمتوسطة حوالى 97٪ من إجمالي المنشآت التجارية في التعداد الاقتصادي لعام 2011. ومن شأن الإصلاح التنظيمي الذي يسهّل دخول الشركات وخروجها أن يساعد على تحسين أدائها، ومن شأنه توفير حوافز وسياسات موجهة للنهوض بالنمو الذي يقوده الابتكار في هذا القطاع، من خلال التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات والتدريب على المهارات الريادية[153] .

ومن ناحية أخرى تتمتع ماليزيا بالموارد الطبيعية، من حيث خصوبة الأراضي ووفرت المعادن؛ حيث كانت ماليزيا أحد منتجي المطاط الطبيعي والقصدير قبل 1970. كما بدأت ماليزيا في تنويع القطاع الزراعي، من خلال زراعة المزيد من نخيل الزيت على نطاق واسع، حتى أصبحت اليوم أكبر منتج ومصدّر لزيت النخيل والكاكاو، إضافة إلى تصدير النفط والغاز الطبيعي. كما ركزت السياسة الاقتصادية

الجديدة التي بدأت في عام 1971 على آلية توزيع الثروة؛ بحيث لا يمكن تمييز الأجناس بوظائفها الاقتصادية؛ ونتيجة لذلك تحسنت ملكية قطاع الشركات لصالح السكان الأصليين على حساب الأجانب [154] .

ويرى الباحث أن الطبيعة الجغرافية التي تتميز بها ماليزيا، هي التي أوجدت اللبنة الأولى لإقامة المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة؛ وبالتالي تحقيق مكاسب في الإنتاجية، من خلال ما تدرّه المشروعات الريادية، من زيادة الناتج المحلي الإجمالي، والذي يتحقق من خلال إجمالي متوسط الناتج المحلي للبلد ككل، من خلال مجموع إنتاج أفرادها.

ومن ناحية أخرى، تشمل الإصلاحات المؤسسية تشجيع دخول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتخفيض تكلفة تسجيل الأعمال التجارية، وتبسيط تسجيل الشركات، وإدخال إجراءات الترخيص؛ لتسهيل الدخول في الخدمات والصناعة وزيادة الدعم لتعليم ريادة الأعمال، وزيادة الوعي بأهمية مبادرات تنظيم المشاريع[155] . ومما سبق، تتضح العلاقة بين العوامل الجغرافية، متمثلة في طبيعة البيئة والموارد، من خلال التركيز على تطوير تعليم ريادة الأعمال، والتوعية بالقضايا البيئية، وتطوير مناهج تعليمية بيئية، وتنفيذ استراتيجيات متنوعة لتعليم ريادة الأعمال.

ب – العوامل الاقتصادية:

كان النظام الرأسمالي هو السائد في ماليزيا، في الفترة الممتدة منذ تاريخ حصولها على الاستقلال عام 1957م إلى نهاية الستينات من القرن الماضي، مرورًا بقيام اتحاد ماليزيا في عام 1963م، وحدوث المشكلات والاضطرابات العرقية في عام 1969، ثم تلاها ظهور قوانين السياسة الاقتصادية الجديدة في عام 1970م، والانتهاء بإنشاء البنك الإسلامي الماليزي عام 1983م، وهي فترة يُطلق عليها فترة التحول الاقتصادي[156] .

وعلى مدى العقدين الماضيين، تُرجمت أولوية الإصلاح الاقتصادي إلى تنمية الموارد البشرية، والحاجة إلى وضع استثمارات كبيرة لقطاع التعليم العالي، باعتباره منبت رأس المال البشري، وخلال الخطة الوطنية الثامنة لماليزيا، شكّل التعليم عمومًا 20 % من مجموع الإنفاق الحكومي، حيث يعادل إنفاق ماليزيا_ كنسبة

مئوية_ من الناتج المحلي الإجمالي ضعف المعدل الأسيوي في عام 2013، كما تبين أن الإنفاق العام على التعليم الأساسي وما قبل المدرسة وحتى المرحلة الثانوية_ كنسبة مئوية_ من الناتج المحلي الإجمالي يزيد عن ضعف الإنفاق في بلدان أخرى، في رابطة دول جنوب شرق آسيا، بنسبة 3.8 % مقابل 1.8% . كما أنها أعلى قليلًا من متوسط منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي البالغ 3.4 %[157].

وبالتالي فإن إنفاق ماليزيا_ كنسبة مئوية_ من إجمالي الإنفاق الحكومي، والبالغ (16٪) يكاد يكون ضعف معدل الإنفاق في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. كما أن الإنفاق على التعليم_ كنسبة مئوية_ من إجمالي الإنفاق الحكومي مرتفع نسبيًا، حيث بلغ 16٪ في عام 2013. كما أن إنفاق ماليزيا يعادل ضعف معدل الإنفاق في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي البالغ 8.7٪ من الإنفاق الحكومي[158].

وقد التزمت ماليزيا بالأسلوب الإسلامي في نشاطها الاقتصادي، حيث ناهضت العولمة الاقتصادية، وكانت الدولة الوحيدة التي رفضت صندوق النقد الدولى، وما لبثت أن نهضت من كبوتها عام 2000؛ لتعاود الانطلاق كأفضل أداء اقتصادي خلال عامين فقط . ورغم هذا التحول إلا أن مناهضة العولمة الاقتصادية كان لها الأثر الأكبر في حماية مصادر تمويل التعليم كأحد عوامل البيئة الخارجية المؤثرة على تعليم ريادة الأعمال[159]. ومع تحول اقتصاد ماليزيا من زراعى إلى صناعى، وحاجتها إلى العامل المنتج، جعلها تفكر في إعداد قوة عمل ماهرة يتلقفها سوق العمل من خلال المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل؛ حيث حرصت على تضمين مقررات سوق العمل من أجل إمدادها بالمنتج المناسب، إضافة إلى تشجيع القطاع الخاص في استثمار جزء من أرباحه في إعادة القوى العاملة المتخرجة من المدارس والجامعات من وقت إلى أخر؛ لتحديث المعارف وتحسين نوعية الأداء والتزود بما أستجد عالميًا في حقول تخصصاتها[160]. ويرى الباحث أن تحول الاقتصاد الماليزى من زراعى إلى صناعى، قد أوجد الحاجة للاهتمام ببرامج تعليم ريادة الأعمال؛ من أجل توفير القوى البشرية من ذوي القدرات والمهارات والمبادرات الريادية، والقادرة على تبني وإقامة المشروعات الريادية.

ومن ناحية أخرى أكدت دراسة **نوراسمة وفريدة Norasmah & Faridah** أنه في عام 2000، عمل نحو 52.6 % (2.3 ملايين من الشباب البالغ عددهم 4.37 مليون شاب). أما الشباب الباقون (أي 47.4 %) فقد أكملوا تعليمهم أو تدريبهم. وبحلول عام 2005، ارتفع مجموع عدد الشباب إلى 4.98 مليون نسمة [161]. ولهذا اتضحت الحاجة لضرورة الإفادة من هذه الفرص، من خلال سعي الجامعات الماليزية لتوفير برامج لتعليم ريادة الأعمال؛ بحيث تكسب الشباب التعليم والتدريب على اكتساب مهارات تنظيم المشاريع.

ومن ناحية أخرى، فقد أولت ماليزيا أهمية كبيرة لريادة الأعمال، واعتبرتها واحدة من الاستراتيجيات طويلة الأمد القادرة على خفض معدل البطالة؛ حيث أشارت إحصاءات التوظيف إلى أن الخريجين الجدد يواجهون مشاكل في التوظيف رغم حصولهم على المؤهلات اللازمة؛ ولهذا قررت الحكومة إعطاء الاهتمام لبرامج تنظيم المشاريع في الخطة الماليزية التاسعة (2006–2010)، غير أن البرامج لم تسفر عن النتائج المرجوة، ولا تزال معدلات البطالة مرتفعة[162].

وقد تبين الاهتمام ببرامج التعليم الريادي، من خلال السياسات والآليات الداعمة لأصحاب المشاريع، مثل: التمويل، والبنية التحتية، والخدمات الاستشارية التجارية. كما وضعت وزارة التعليم العالي رؤيتها، من خلال "معهد سياسة تنمية ريادة الأعمال في التعليم العالي" لتعزيز تعليم ريادة الأعمال. وتهدف هذه السياسة إلى زيادة عدد رواد الأعمال بين الخريجين ذوي القيم والأفكار والخصائص الريادية[163]، وبالتالي يجب أن تتنافس مؤسسات التعليم الجامعي لتأمين الحصول على الوظائف، رغم محدودية فرص العمل، وبهذا تصبح ريادة الأعمال وسيلة مهمة لخلق المزيد من فرص العمل في ماليزيا.

ج – العوامل السياسية:

منذ نيل ماليزيا الاستقلال عام 1957، أخذت تعد نظامًا تعليميًا وفقًا لمرحلة ما بعد الاستقلال، وبما يتناسب واستراتيجية ماليزيا 2020، والتي وضعها مهاتير محمد الذي أكد أن النهضة بدأت قبل تولّيه رئاسة الوزراء عام 1981 . كما اهتم تقرير رزاق Razak Report عام 1956 بصياغة السياسة التعليمية في صورة

خطط خمسية واضحة المعالم ومحددة الأهداف، مما أدى إلى استقرار السياسة التعليمية ومن ثم استقرار ماليزيا[164].

وتمثلت الأهداف الرئيسة للسياسة الجديدة في القضاء على الفقر وإعادة هيكلة المجتمع، والمشاركة في رأس المال في القطاع الصناعي بحلول عام 2000 [165]. كما تم التركيز على تطوير الصناعات الصغيرة المحلية الموجهة للسوق، إضافة إلى التركيز على تعزيز تلك الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها إمكانات نمو قوية، لتكون قادرة على المنافسة والتصدير الموجه[166].

ويشير الواقع أن حكومات ماليزيا تدرك أهمية أنشطة ريادة الأعمال بين طلبة الجامعات، فمنذ عام 1995 اتخذت الحكومة الماليزية عدة تدابير مهمة لتعزيز أنشطة ريادة الأعمال بين الخريجين. كما وضعت "خطة العمل الوطنية للتعليم العالي" الثانية في الفترة من 2011 – 2015، من خلال اعتبار النشاط الريادي كعامل حفّاز للنمو الاقتصادي من خلال تحسين الابتكار والإبداع والقدرة التنافسية، حيث أشارت التقديرات أن حوالى 1.6% من الخريجين يعملون لحسابهم الخاص من بين إجمالي الخريجين المشتغلين، وبالتالى لا تزال مشاركة الخريجين في ريادة الأعمال منخفضة؛ فمن الخريجين 5.5 % فقط يديرون أعمالهم الخاصة من خلال القيام بأنشطة تنظيم المشاريع[167]؛ ولذلك تسعى الحكومة لإيجاد قوة عاملة منتجة وماهرة يمكن أن تسهم في النمو الوطني. وتشمل هذه القوى العاملة رواد الأعمال، الذين يعتبرون محفزًا لزيادة الإنتاجية وضمان القدرة التنافسية في السوق العالمية. ومن هنا، تتضح الحاجة للتخطيط الجيد ووضع استراتيجية جيدة؛ للاستفادة من إمكانات برامج تعليم ريادة الأعمال للفئة العمرية الشابة وتطويرها.الأمر الذي فرض على صانعى السياسات بماليزيا خلال خطط التنمية الوظنية المختلفة_ كخطة ماليزيا السابعة 1996–2000، وخطة ماليزيا الثامنة 2001–2005، وخطة ماليزيا التاسعة 2006–2010_ التركيز على إعداد الشباب وإكسابهم المعارف والمهارات، التي تمكنهم من مواجهة التحديات والتكيف مع التغيرات الاقتصادية المحيطة بالمجتمع الماليزي[168].

وتمشيًا مع السياسات السابقة؛ بدأت الحكومة إجراءات مختلفة لتشجيع الماليزيين على المشاركة في ريادة الأعمال، حيث خصصت جزء من ميزانيتها لعام 2012

لدعم ريادة الأعمال، كما خصصت الحكومة مليون راند ماليزي للقروض الميسرة، لمساعدة أصحاب المشاريع على شراء الآلات، والمواد الخام، والمواد الأساسية الأخرى؛ لبدء الأعمال التجارية. وبالإضافة إلى ذلك، تنظم وزارة التعليم العالي برامج ريادة الأعمال لتعريف الشباب والخريجين مفهوم ريادة الأعمال، وتعزيز وعيهم ومصالحهم ومساعدتهم على اكتشاف الفرص في عالم الأعمال. كما قدمت وزارة التعليم عدة مبادرات لتشجيع الطلاب الماليزيين للانخراط في أنشطة تنظيم المشاريع؛ حيث أدخلت مواضيع ودورات تنظيم المشاريع المتعلقة بالريادة في المدارس الابتدائية والثانوية، وكذلك على مستوى الجامعات؛ حيث يتعرض الطلاب الجامعيون لدورات ريادة الأعمال التي توفر لهم الفرصة للتخطيط، وإعداد الميزانيات، وتنظيم الأنشطة التجارية، وإدارة المشاكل أثناء تنفيذ الأنشطة، ومراجعة الخطط إذا لزم الأمر[169]. ومن هنا تلعب السياسة الماليزية دورًا مهمًا في تعزيز ريادة الأعمال عبر الخطط والسياسات الوطنية، فضلًا عن دعم إنشاء وكالات مختلفة، لنشر ثقافة تعليم ريادة الأعمال في المناهج الدراسية بالجامعات، والتي أضحت فلسفة عامة لنظام التعليم في ماليزيا.

د – العوامل الاجتماعية:

تُعد ماليزيا نموذجًا إسلاميًا نظرًا لقيامها على ركائز أساسية، يُعد أولها التكافل الاجتماعي، والذي يعود جانب كبير منه إلى نظام تعليمي، قوامه الالتزام بالقيم الإسلامية، ومنها: التكافل الاجتماعي؛ لخلق مجتمع ماليزي متكافئ، والذي بدوره أدى إلى تحقيق تكافؤ الفرص. كما حققت ماليزيا ترتيبًا متقدمًا، بلغ المرتبة الثالثة والستين عالميًا في تحقيق المستهدف من أهداف التنمية الاجتماعية للألفية الثالثة في الفترة (1990–2015) [170].

ورغم التعددية العرقية لماليزيا، والتي تُعد مثالًا حيًا للمجتمع متعدد الثقافات والديانات والأجناس، فغالبية السكان من الملاويين المسلمين الذين تصل نسبتهم إلى حوالى54 % من السكان، والصينين البوذيين وتصل نسبتهم إلى 26 %، ثم الأصول الهندية وتصل نسبتهم إلى 10 % من السكان، وبالتالى فهى شعب خليط من كل شيء ثقافة ولغة ودينًا وجنسًا. كما نص قانون التعليم على توحيد المناهج؛ وذلك بالتركيز على بناء الشخصية الوطنية الماليزية، وتوفير مناخ تعليمي موحد

ومتوافق، يراعي التنوع الثقافي، ويقلل من حدة الصراعات في البيئة الداخلية للنظام التعليمي[171]. والذي انعكس بدوره على البيئة الخارجية، متمثلًا في: الخروج من نفق الفتنة الطائفية، وتمتع ماليزيا بالاستقرار.

ورغم ممارسة سياسة العزل للملايا من قبل البريطانيين_ خلال الحكم الاستعماري قبل 1957_ سيطر الماليزيون من أصول صينية وهندية على المزارع وقطاعات التعدين، وهذا المشهد غير المتوازن ولّد العديد من التوترات داخل المجتمع الماليزى، خاصة بين الطبقة الحاكمة ورجال الأعمال الصينيين، والذين يشكلون حوالي 50 % من اقتصاد الدولة [172].أما مجتمع الماليزيين من أصل هندي، فقد كانوا يعملون في قطاعات المزارع، والتي كانت تسيطر عليها الوكالة البريطانية، والتي كانت معزولة عن المناطق الحضرية، إلى جانب عدم حصولهم على رأس المال أو التعليم[173]. وبالتالي لم يتسنى لهم الحصول على فرصتهم في إنشاء مؤسسات الأعمال الخاصة، الأمر الذي أدى إلى وجود عدد كبير من الخريجين العاطلين، الذين لا يميلون إلى أن يكون لهم أعمالهم الخاصة.

واليوم تُعد برامج تعليم ريادة الأعمال عاملًا مشجعًا للابتكار وزيادة الإنتاجية، كما تعد عاملاً أساسيًا ليس فقط لنمو الاقتصاد الوطني، ولكن لضمان تحقيق ميزة تنافسية في السوق العالمية أيضًا. ومن أجل ذلك، فهي تولي اهتمامًا بتطوير وتدريب رأسمالها البشري بالجامعات؛ حيث تصل نسبة الشباب إلى أكثر من 42.3 % من السكان في الفئة العمرية من 0–24 سنة[174]. وبالتالى تتضح أهمية غرس مهارات تعليم ريادة الأعمال لدى القطاع العريض من الشباب بالجامعات، والذي انعكس في وضع سياسات وبرامج عديدة لتشجيع الأعمال الحرة على جميع المستويات، من خلال إدراج دراسات تنظيم المشاريع في المناهج الدراسية بمختلف المستويات التعليمية، وعلى رأسها الجامعات.

هـ- العوامل التاريخية:

تمثل أثر الاحتلال الذي خيّم على ماليزيا قرابة الـ 200 عام، على تطوير برامج التعليم بصفة عامة وتعليم ريادة الأعمال بصفة خاصة، الأمر الذي انعكس في رفض الشركات الكبيرة توظيف الخريجين؛ لأن كافة أعمالهم تتم باللغتين اليابانية

والإنجليزية، والتي لم يكن يتقنها هؤلاء[175]، مما يُعَد نقطة سلبية تأثرت بها البيئة الداخلية للتعليم الريادي.

وفور إعلان ماليزيا دولة مستقلة رسميًا عام 1974، بدأت حكومة الاستقلال تنفيذ السياسة القومية للتعليم 1979، وذلك بإعداد خطط خمسية لتطوير نظام التعليم سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، مما مكنها من تحقيق طفرات تنموية، أبرزها فترة حكم مهاتير محمد، والتي انتهت بتسليم مقاليد البلاد إلى عبد الله بدوى عام 2003، وهو في قمة نجاحه بعد أن أثبت للعالم إمكانية قيام دولة اسلامية متقدمة، وأصبح بذلك منهجه الإسلامي في التخطيط " لماليزيا 2020" مرجعًا للقادة في جميع أنحاء العالم، حيث تحولت ماليزيا من دولة فقيرة إلى نمر اقتصادي يوازي في تحوله اليابان، التي استلهمها كنموذج للتنمية بالاعتماد على تطوير نظام التعليم القومي[176].

ويؤكد السياق التاريخي للتعليم الريادي، أن ظهور ريادة الأعمال ترافقَ مع ظهور صناعات المطاط والقصدير في ماليزيا خلال العصر الاستعماري، ونمو صناعة زيت النخيل منذ عام 1960 فصاعدًا. وقد تم تقسيم إنشاء المشاريع على أسس عنصرية كالعرق في النشاط الاقتصادي، حيث أدخل البريطانيون ممارسة العزل للملايا في ظل الحكم الاستعماري. وأدى هذا المشهد الاقتصادي غير المتوازن إلى توترات، وخاصة بين طبقة الملايو ورجال الأعمال الصينيين، الذين كانوا يمثلون أكثر من 50٪ من أصول الاقتصاد في البلاد[177].

ولِما سبق، تُعد الظروف الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بتعليم ريادة الأعمال في ماليزيا – إلى حد كبير – نتيجة عوامل تاريخية، فرغم القيام بالعديد من الإجراءات لمعالجة الوضع منذ الاستقلال في 1969، فإن ريادة الأعمال والقوة الاقتصادية كانت في أيدي السكان غير الأصليين. وقد نجحت السياسة الاقتصادية الجديدة التي أُدخلت في عام 1970_ إلى حد ما_ في تحقيق 30٪ من رأس المال في الشركات من قبل السكان الأصليين. ومن هنا يتضح دور السكان الأصليين(**بوميبوتراس Bumiputras**) في نجاح ريادة الأعمال من خلال غرس الاتجاهات الإيجابية المناسبة لتنظيم المشاريع في أنماط السلوك والتفكير لدى الأفراد بالمجتمع[178]. ومن هنا تتضح العلاقات الترابطية بين تعليم ريادة الأعمال وتاريخ

ماليزيا، الأمر الذي جعل مقررات ريادة الأعمال إلزامية للطلاب، ومن خلال البرامج المتخصصة على مستوى المرحلة الجامعية والدراسات العليا.

المحور الثانى: الجهود المبذولة في إدخال برامج تعليم ريادة الأعمال في الجامعات المصرية

أثرت عقود من التخطيط المركزي وسيطرة القطاع العام والمؤسسات شبه الحكومية على الثقافة السائدة في العمل، وسياسات الاقتصاد الاجتماعي خلال هذه العقود، على جعل الحكومة مسئولة عن تعيين كل خريج للمدارس الثانوية وما فوقها، إما في قطاع الخدمة المدنية أو مؤسسات القطاع العام[179].

وبدأت المحاولات الحالية لإعادة ربط الاقتصاد بنظريات السوق الحرة وانفتاح الاقتصاد منذ أكثر من ثلاثين عاماً، مضت تتحرك ببطء لتلافي حدوث اضطرابات اجتماعية. وأحد أهدافها الرئيسة، إلغاء التشغيل الأوتوماتيكي للخريجين في الخدمة المدنية والقطاع العام، وأيضا خصخصة القطاع العام من جهة، وعلى التوازي تعزيز إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[180] .

وقد بدأ التخطيط لتشجيع العمل الحر في مصر في السبعينيات من القرن العشرين مع إعادة هيكلة الاقتصاد كأحد المخرجات الإيجابية لحرب 1973، وتسارعت تلك الجهود في أواخر الثمانينات والتسعينات بمساعدة دولية، وما زالت الجهود مستمرة حتى الآن. ومن ناحية القوانين المرتبطة بالريادية والمبادرة، كان الحدث المهم في عام 2004، عندما تمت الموافقة على القانون الخاص بالمنشآت الصغيرة في مجلس الشعب وأصدره رئيس الجمهورية[181] . وفي عام 1974 بدأت مصر سياسات الإصلاح وإعادة البناء الاقتصادي، وذلك من خلال إنهاء سيطرة القطاع العام، والتركيز على إحياء نشاط العمل الحر، وتشجيع إقامة وتطوير المنشأت الصغيرة[182].

وقد لعب الصندوق الاجتماعي للتنمية الذي أنشأته الحكومة المصرية عام 1991 دورًا رائدًا في مجال التنمية في مصر، ثم تلاها تأسيس الجمعية المصرية لحاضنات الأعمال الصغيرة في مارس 1995 – باعتبارها إحدى مؤسسات المجتمع المدنى – التي تهدف لدعم ومساندة رواد الأعمال والمشروعات الصغيرة؛ من أجل

تقديم كافة الخدمات الاستشارية الفنية والإدارية والتمويلية والتسويقية لرواد الأعمال، وتوفير مناخ مناسب لنمو المشروعات الصغيرة[183] .

وخلال العقود الثلاث الماضية استجاب النظام التعليمي في مصر بفاعلية وإيجابية للاتجاهات العالمية في التعليم، وأدخل من التطوير للتعليم ما يصعب حصره، ونكتفي هنا بالإشارة إلى بعض المبادرات التي لها علاقة بمفهوم تعليم ريادة الأعمال. ومنها[184]:

-استحداث مادة المجالات العملية في التعليم الأساسي في عام 1970.

-إدخال مواد اختيارية في التعليم الثانوي.

- برنامج المهارات الحياتية.

-برنامج عالم سمسم لتوعية الأطفال وأولياء الأمور.

- استخدام تكنولوجيا المعلومات في تطوير التعليم.

- الشبكة القومية للتدريب عن بعد.

-برنامج التعلم من أجل المستقبل.

-مشروع المدارس الذكية.

-مشروع المدارس التنافسية.

-مشروع التطوير القائم على المدرسة.

-دعم استراتيجية التعلم النشط.

-إنشاء أكاديمية للتدريب المهني للمعلمين.

- إنشاء الهيئة القومية لجودة واعتماد التعليم.

-تطوير المناهج الدراسية لتوحيد عدد(21) مفهومًا يتعلق بالمواطنة، وحقوق الإنسان، والبيئة، والمساواة في النوع وغيرها.

وقد وضعت وزارة التعليم العالي الخطة الاستراتيجية طويلة المدى (2002-2017)، والتي يفترض تنفيذها على ثلاث مراحل، مدة كل منها خمس سنوات، وقد تم اعتماد هذه الخطة من خلال مشروع تطوير التعليم العالي**HEEP**؛ بغرض معالجة مشكلات التعليم وارتباطه بالواقع، وتعزيز إجراءات ضمان الجودة والاعتماد، وتوسيع نطاق مؤسسات التعليم الخاصة، وتحسين القدرات المؤسسية والتي تشمل التخطيط الاستراتيجي، وإشراك أصحاب الأعمال والجهات المهنية المعنية في

المناقشات المتعلقة بربط التعليم بسوق العمل، وتزويد الموظفين بالتدريب والتطوير المهني كأساس لتدعيم قدراتهم، والتركيز على الاستثمار في مجال الأبحاث، وربط التعليم بأولويات التنمية الوطنية [185] .

واقتصر تدريس برامج تعليم الأعمال في جامعتين فقط من الجامعات غير الحكومية، كما اقتصرت هذه البرامج على تدريس مجالات الابتكار وريادة الأعمال، أما الجامعات الحكومية في مصر، فتقتصر على ثلاث جامعات فقط، في تخصصات الهندسة والحاسبات. أما تدريس مقررات تعليم ريادة الأعمال في الجامعات المصرية فيتم باعتباره تخصص في كليات التجارة وإدارة الأعمال، ومن ثم فتدريس هذه المقررات ليس غرضه نشر الوعي بتعليم ريادة الأعمال داخل هذه الجامعات، إنما كتخصص أكاديمي داخل الجامعات[186] .

ومن ناحية أخرى أشارت دراسة **شحاته** لضرورة امتلاك طلبة التعليم الجامعي في مصر لمهارات تعليم ريادة الأعمال، حيث قدمت نماذج لبعض المؤسسات الجامعية المعتمدة من قبل الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد ، وذلك على النحو التالي[187] :

1 – كلية الصيدلة بجامعة عين شمس، والتي تم اعتمادها من قبل الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد عام 2011، والتي تتبني معايير أكاديمية تحدد مواصفات خريجيها والتي أهمها:

- مهارات العمل بروح الفريق.
- استخدام الطرق العددية، والحسابية، والإحصائية، ووسائل تكنولوجيا المعلومات.
- تطوير الجدارات المالية، والبيعية، والتسويقية، والإدارية.
- القدرة على تقديم الأفكار الخلاقة وإدارة الوقت.
- القدرة على حل المشكلات والتفكير النقدى واتخاذ القرارات.

2 – كلية التمريض بجامعة المنصورة، والتي تتبني معايير أكاديمية تحدد مواصفات خريجيها بحيث يكتسب المهارات الآتية:

- العمل الفريقي الفعال.
- إدارة الوقت والموارد والأولويات.
- تطبيق مهارات الاتصال بين المهنية والاجتماعية والعلاجية.

- استخدام تكنولوجيا المعلومات ومهارات حل المشكلات.

3 – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، والتي تم اعتمادها 2011 ، حيث تتبني الكلية معايير أكاديمية تحدد مواصفات خريجيها، بحيث تتضمن:

- القدرة على إدارة الوقت والتعلم الذاتي.
- اكتساب مهارات استخدام المصادر غير التقليدية للمعرفة عبر الحاسب الآلي.
- تنمية مهارات التحليل الكمي.

4 – كلية التربية الرياضية بجامعة المنصورة ، والتي اعتُمدت عام 2011 ، حيث تتبني الكلية معايير أكاديمية قياسية تتضمن مهارات التوظيف الذاتي.

وتؤكد النماذج السابقة، كون مؤسسات التعليم العالي في مصر بمثابة عماد التقدم للدولة، من حيث الدور المنوط بها في إنتاج المعرفة والممارسات التي تستهدف تقدم اقتصاد الدولة، وحل مشكلات المجتمع، وكذلك تخريج أفراد قادرين معرفيًا ومهاريًا على المنافسة في سوق العمل المحلي والدولي[188] . كما تمثل هذه المهارات وغيرها حجر الأساس لتعليم ريادة الأعمال، بشكل غير رسمي، ورغم الحرص المحلى على إدخال تعليم ريادة الأعمال في المدارس والجامعات، إلا أنه مازالت المناهج التعليمية – في التعليم بصفة عامة والجامعى بصفة خاصة – لا تحتوي متطلبات تعليم ريادة الأعمال.

ومن ناحية أخرى أشار **بدوى** في تقرير العام 2010 أن هناك عددًا من الأسباب لعدم اشتمال المناهج الدراسية على تعليم ريادة الأعمال، مثل: العدد المتزايد للمبادرات التي تُطرح من قبل جهات دولية متعددة، والتي لا يتوافر لها الوقت لتنفيذها. كما أن النظام المركزي للتعليم في مصر يصعب الاستجابة لهذا التدفق المتسارع من المبادرات والتغيرات[189] ، ولِما سبق يواجه تعليم ريادة الأعمال في مصر العديد من التحديات، يمكن عرضها على النحو الآتي[190] :

- ارتفاع معدلات فشل تنظيم المشاريع، وعدم تأسيس منظمات غير حكومية جديدة .
- توقف الاستثمارات الأجنبية وارتفاع العجز في الميزانية.
- ضعف العوامل الهيكلية، مثل: التمويل، والسياسات، والمعايير الثقافية، وغيرها من العوامل المساعدة لازدهار بيئات الأعمال.

- عدم وجود منظومة للبحث وتعليم ريادة الأعمال تتبناها الدولة لدعم الكيانات التجارية الصغيرة والمتوسطة.

ويتضح مما سبق، أن نظام التعليم الجامعى المصري بصورته التقليدية، يبتعد تماماً عن إكساب الطلاب المهارات والمعارف والكفاءات اللازمة لريادة الأعمال وتنظيم المشروعات، وتحقيق متطلبات اقتصاد المعرفة والتوظيف والتنمية المستدامة.

المحور الثالث– مقابلة برامج تعليم ريادة الأعمال في بعض الجامعات الأمريكية والجامعات الماليزية (المقارنة المبدئية)

وفقا لمنهج الدراسة يتناول هذا المحور مقابلة بين برامج تعليم ريادة الأعمال في بعض الجامعات الأمريكية والجامعات الماليزية؛ بغرض التوصل إلى الفرض الحقيقي للبحث، وذلك في ضوء محاور البحث الرئيسة، و على النحو الآتي:

أولا– مقابلة نشأة برامج تعليم ريادة الأعمال:

يمكن عرض خطوة المقابلة في نشأة برامج تعليم ريادة الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية وماليزيا على النحو الآتي:

1 – الولايات المتحدة الأمريكية:

بدأ الاهتمام بتعليم ريادة الأعمال باعتباره قوة مبكرة، والذي نشأ في كليات إدارة الأعمال في 1970؛ حيث أطلقت جامعة جنوب كاليفورنيا أول برنامج ماجستير في إدارة الأعمال في مجال تنظيم المشاريع في عام 1971، ثم تبعها برامج أكثر تركيزًا في المرحلة الجامعية الأولى في عام 1972. ولم تقتصر البداية على هذه المساهمات؛ إنما تبنته الكثير من مؤسسات التعليم الجامعي في بداية الثمانينات في أكثر من 300 مؤسسة جامعية؛ ليتنامى هذا العدد قبل بداية التسعينات ليصل إلى حوالى 1050 مؤسسة جامعية؛ وهو ما دفع الكثيرين لاعتبار بداية الثمانينات هي بداية ظهور تعليم ريادة الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي ذات السياق، تم تصميم مركز بحوث التعليم في مجال ريادة الأعمال باعتباره منهجًا دراسيًا مبتدئًا لطلاب المرحلة الجامعية؛ والذي يقدم حزمة من المقررات الإلزامية والاختيارية، والعديد من الدورات، والتي تساعد الطلاب على تطوير مهارات ريادة الأعمال بدءًا من التفكير، والمبادرة، والمرونة، والإبداع، والمغامرة، والتفكير المجرد والقدرة على التغيير، من خلال البرامج التعليمية المبتكرة

والتوعوية. كما عرضت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من 2200 برنامج في أكثر من 1600 كلية للتعليم الجامعى، إضافة إلى عشرات المنظمات المهنية العاملة في مجال تعليم ريادة الأعمال.

2 – ماليزيا:

تتمثل ملامح نشأة برامج تعليم ريادة الأعمال في ماليزيا على النحو الآتي:

- ترجع أصول إنشاء المشاريع الريادية إلى الممارسات التي كانت تقوم به الجاليات الصينية والهندية المسلمة في دعم أنشطة ريادة الأعمال، أما الملايو فكانت أقلها في الاتجاه نحو ريادة الأعمال.
- بدأ الصينيون ومَن هم من الجالية الهندية المسلمة في الاهتمام بالأعمال الحرة، كما قام العديد من سيدات الأعمال في ماليزيا بدور المعيل لأسرهم، من خلال عملهم كتجار صغار في الأسواق، وهو ما يُعد شكلًا من أشكال الأعمال الحرة.
- بدأت مشاركة السكان الأصليين **Bumiputras** في النمو بعد عام 1971، واقتصرت مجالات المشاركة على الحرف اليدوية والأثاث والمواد الغذائية، كما قدمت ماليزيا العديد من الخطط الوطنية للتحول من التعليم التقليدي للتعليم الريادي من أجل تضمين مهارات تنظيم المشاريع بين طلاب الجامعات.
- أنشأت ماليزيا وزارة لريادة الأعمال والتنمية التعاونية في 1995، باعتبارها هيئة تنسيقية توفر التدريب والدعم المالي والمباني اللازمة لدعم أصحاب المشاريع، ثم أعقبها ضم صلاحيات هذه الوزارة لوزارة التجارة الداخلية بماليزيا.

ومن هنا، وبعد مقابلة نشأة برامج تعليم ريادة الأعمال في كل من الولايات المتحدة وماليزيا، تبين أن هناك تفاوتًا في نشأة برامج تعليم ريادة الأعمال؛ ففي الولايات المتحدة كانت البداية الحقيقية من خلال كليات إدارة الأعمال وبرامج الماجستير في إدارة الأعمال وتنظيم المشاريع، ثم تبعها برامج أكثر تركيزًا في المرحلة الجامعية الأولى، إضافة إلى أدوار مركز بحوث التعليم في مجال ريادة الأعمال، والتي قدمت برامج دراسية مبتدئًا لطلاب المرحلة الجامعية. أما ماليزيا فتتضح الجوانب التاريخية_ باعتبارها أكثر تأثيرًا في نشأة برامج تعليم ريادة الأعمال_ إلى جانب بعض المساهمات من خلال الخطط الوطنية، وتخصيص وزارة

متخصصة لريادة الأعمال، تُعنى بتقديم التدريب والدعم المالي والمباني اللازمة لدعم أصحاب المشاريع.

ثانيا– مقابلة مفهوم تعليم ريادة الأعمال:

يمكن عرض خطوة المقابلة في مفهوم تعليم ريادة الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية وماليزيا وذلك على النحو الآتي:

1 – الولايات المتحدة الأمريكية:

ينطلق مضمون مفهوم تعليم ريادة الأعمال باعتباره عملية تشجيع التفكير الإبداعي، وتعزيز الشعور بالتمكين وقيمة الذات لدى الفرد، وليس مجرد تعليم شخص ما إدارة عمل ما. ومن ناحية أخرى يدور مضمون تعليم ريادة الأعمال ، حول المنطلقات الرئيسة الآتية:

- إكساب الطلاب مهارات إنشاء الأعمال التجارية، وزيادة قدراتهم على التعرف على الفرص المتاحة.
- رفع مستوى الوعي لدى الأفراد بالفرص ومتابعتها، من خلال توليد أفكار جديدة وتوفير الموارد اللازمة.
- القدرة على إنشاء وتشغيل المشروعات الجديدة، من خلال التفكير بطريقة إبداعية.

ومن هنا يؤكد مفهوم تعليم ريادة الأعمال – ليس فقط – على المعرفة والمهارات في مجال الأعمال التجارية، وتنظيم المشاريع، بل يتم من خلاله تطوير المعتقدات، والقيم والمواقف الخاصة ببيئة العمل بالمستقبل، بما يؤهلها لتكون بديلًا لصالح دفع العمالة أو الحد من البطالة.

2 – ماليزيا:

يتمحور مضمون تعليم ريادة الأعمال في ماليزيا حول التعرف على الفرص والموارد المتاحة في بيئات الأعمال الأكثر تعرضًا للخطر، من خلال اكتساب المهارات الريادية، وزيادة قدرات الأفراد على بناء وتطوير الخطط الجديدة والمبتكرة. كما تم تضمين العوامل البيئية الداخلية والخارجية المساهمة في تحقيق فعالية برامج التعليم الريادي بالجامعات الماليزية، مثل: بيئة الأعمال، والدعم الحكومي سواء من وزارة التربية والتعليم العالي ومؤسسات قطاع الشركات والمنظمات التمويلية

والمجتمعية غير الحكومية. أما العوامل الداخلية، فتتضمن: حجم الدعم المقدم للجامعات، وأعضاء هيئة التدريس الأكاديميين، والعاملين، وفعالية برامج التعليم المجتمعي، وكفاءة المعلمين واستعدادات الطلاب.

ومن هنا_ وبعد مقابلة مفهوم تعليم ريادة الاعمال في كل من الولايات المتحدة وماليزيا_ تبين أن هناك تقاربًا في المضامين التي يقوم عليها مفهوم تعليم ريادة الأعمال، والتي تسعى الدولتان لإكسابها لدى منتسبيها، والتي تتطابق مع المفاهيم المعيارية لتعليم ريادة الأعمال، الأمر يمكن من خلاله تعزيز ثقافة مناسبة لريادة الأعمال؛ بحيث يصبح هناك اعتراف كبير بالدور المهم الذي يؤديه التعليم في تشجيع سلوكيات الأفراد في مجال تنظيم المشاريع بدءًا من التعليم الابتدائي وحتى الجامعي .

ثالثا– مقابلة أهداف برامج تعليم ريادة الأعمال:

يمكن عرض خطوة المقابلة في أهداف برامج تعليم ريادة الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية وماليزيا وذلك على النحو الآتي:

1 – الولايات المتحدة الأمريكية:

تتمحور أهداف تعليم ريادة الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية حول ما يأتي:

- تطوير فرص العمل وغرس قيم الاعتماد على الذات باستخدام عمليات التعلم المناسبة.
- تحفيز روح المبادرة نحو ملكية الأعمال التجارية الصغيرة المستقلة.
- زيادة قدرة الفرد على تصور ورسم مسار جديد للمشروعات من خلال الجمع بين المعلومات والتخصصات الوظيفية ومن خلال سياق البيئة الخارجية.
- بناء استراتيجيات أكثر إبداعية وتكنيكات مبتكرة، من أجل مواجهة التغيرات المتوقعة في السوق.
- تحفيز النمو الصناعي والاقتصادي ورعاية العقلية الريادية.
- توفير الفرص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتوظيف الخريجين.
- تجهيز المتعلمين ليكونوا أكثر قدرة على تأسيس أعمالهم الخاصة.
- توفير الفرصة للطلاب للتعرف على التوجه الريادي.

- زيادة وعي الطلاب بريادة الأعمال كخيار وظيفي.
- زيادة الكفاءة الذاتية لدى الطلاب.

وبالنظر إلى تلك الأهداف يلاحظ توافقها والأهداف العامة لتعليم ريادة الأعمال والتي تعكس الفروق بينه وبين تأسيس وبدء الشركات، الأمر الذي يفرض إكساب الأفراد المهارات الخاصة بالتفاوض والقيادة وتطوير المنتجات الجديدة، والتفكير الإبداعي، الابتكار التكنولوجي.

2 – ماليزيا:

تتمحور أهداف تعليم ريادة الأعمال في ماليزيا حول ما يأتي:

- تعزيز القدرة على مواجهة المخاطر من خلال إنشاء مشاريع تجارية جديدة.
- زيادة أعداد الطلبة القادرين على إنشاء مشروعاتهم الخاصة وبالتالي زيادة الدخول، والمساهمة في نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب زيادة قدرة الجامعات على نقل التكنولوجيا إلى القطاع الخاص.
- تخريج طلبة قادرين على التعامل مع النشاط التجاري الحقيقي، أو لتحويل الكفاءات الريادية لدى الطلاب إلى طريقة عملية.
- توفير النموذج والقدوة في ريادة الأعمال لدى طلبة الجامعة؛ بما يساهم في زيادة ميل طلبة الجامعات نحو اختيار المهن والمشاريع.

ومن هنا تتشابه الأهداف السابقة، وما تعكسه الأدبيات المعاصرة في قيام برامج تعليم ريادة الأعمال على مجموعة من الأهداف التي تسعى الجامعات لتحقيقها، من خلال تخفيض معدلات البطالة بين الشباب، وتوفير المعرفة والكفايات التي تمكنهم من مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية، والتغيرات في جميع مراحل حياتهم، إضافة إلى تعزيز فرص التنمية البشرية والعدالة الاجتماعية في المجتمع.

رابعا– مقابلة برامج تعليم ريادة الأعمال ببعض الجامعات:

يمكن عرض خطوة المقابلة في برامج تعليم ريادة الأعمال ببعض الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية وماليزيا، على النحو الآتي:

1 – مقابلة ملامح برامج تعليم ريادة الأعمال:

يمكن عرض مقابلة ملامح برامج تعليم ريادة الأعمال ببعض الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية وماليزيا وذلك على النحو الآتي:

أ – الجامعات الأمريكية:

تدور الملامح الرئيسة لبرامج تعليم ريادة الأعمال بالجامعات الأمريكية حول حزمة من الممارسات التي تستهدف تطوير الفكر الريادي، وهذه الملامح يمكن عرضها على النحو الآتي:

- تم تأسيس مراكز الدراسات الريادية في بعض الجامعات لتلبية الاحتياجات التي تواجه رجال الأعمال، من خلال تقديم مجموعة متنوعة من الدورات التي تلمس مختلف جوانب ريادة الأعمال لطلاب المرحلة الجامعية والدراسات العليا، وتتضمن هذه البرامج مجالات الإدارة، والمالية، والتكنولوجيا، والقانون، والتعليم، والتصميم.
- تقوم بعض الجامعات الأمريكية بتوفير الفرص التجريبية لطلبتها لتعلم الأنشطة اليومية لبدء أو اختبار مفاهيم الأعمال الجديدة، من خلال تقديم حزم من الدورات والبرامج الريادية اللامنهجية، إضافة إلى دعم البحوث في ريادة الأعمال.
- توفر بعض الجامعات الأمريكية لطلبتها وأعضاء هيئة التدريس بها برامج الزمالة؛ بحيث يمكن للطلاب الحصول على معرفة متعمقة والخبرة من الشركات المبتدئة في مجال التكنولوجيا.
- يساهم بعض خريجي الجامعات الأمريكية في تأسيس وإدارة العديد من الشركات الأكثر شهرة في العالم، مثل غوغل**(Google)**، ونايك **(Nike)** وهيوليت–باكارد **(Hewlett–Packard)**، وتشارلز شواب **(Charles Schwab)** في مجال الابتكار الاجتماعي، ورأس المال الاستثماري.
- يساهم بعض خريجي الجامعات الأمريكية في إنشاء الشركات بعد التخرج، والتي تولّد مبيعات سنوية في جميع أنحاء العالم، تبلغ حوالي 1.27 تريليون دولار، وتوظف أكثر من ثلاثة ملايين شخص.
- يحافظ بعض خريجي الجامعات الأمريكية على روابطهم بالجامعة، من خلال تواصلهم الدائم مع الجامعة؛ حيث البرامج التطوعية، والمحاضرات، والتعاون في مجال البحوث، وتقديم المشورة والنصح للطلاب الحاليين، وتقديم المحاضرات.

- تتميز بعض الجامعات الأمريكية بمرونتها في برامج تعليم ريادة الأعمال، من خلال التناغم بين أعضاء هيئة التدريس والموظفين جنبًا إلى جنب مع الشركات، ورجال الأعمال، والمؤسسات التعليمية والحكومية، والمنظمات غير الحكومية، وأصحاب الأعمال؛ لتحقيق أهدافها ومعالجة التحديات التي تعترضها.

وبالرجوع إلى الملامح الخاصة بالجامعات المعاصرة في تعليم ريادة الأعمال، نرى أن هناك توافقًا على أهمية التأكيد على برامج تعليم ريادة الأعمال وتنظيم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة التعاون بين الجامعات ومنظمات الأعمال التجارية؛ من أجل تنظيم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع أعضاء هيئة التدريس على دمج أساسيات ريادة الأعمال في ممارساتهم التعليمية اليومية.

ب – الجامعات الماليزية:

تدور الملامح الرئيسة لبرامج تعليم ريادة الأعمال بالجامعات الماليزية حول حزمة من الممارسات التي تستهدف تطوير الفكر الريادي، وهذه الملامح يمكن عرضها على النحو الآتي:

- يتم تنظيم برامج تعليم ريادة الأعمال في إطار من التعاون بين معهد التعاون وتنمية ريادة الأعمال وبعض الجامعات؛ من أجل تدريب الأفراد على تنظيم المشاريع الريادية.
- تقدم الجامعات لطلاب المرحلة الجامعية بعض أشكال المعرفة الريادية، من خلال المبادرات الخاصة بتحفيز اهتمامهم، من خلال تقديم برامج مختلفة في التدريب على تنظيم المشاريع، إضافة إلى مجموعة متنوعة من برامج تعليم ريادة الأعمال كنتيجة للتفاعل بين التأثيرات البيئية وعمليات التخطيط، والبحث والتطوير لتعليم ريادة الأعمال والتدريب الريادي.
- ما حصلت عليه بعض الجامعات الماليزية من جوائز المشاريع؛ لتميزها في مجال ريادة الأعمال، وما تقدمه من جوائز لاختيار أفضل المشاريع الريادية؛ بهدف غرس ثقافة ريادة الأعمال داخلها.
- أنشأت بعض الجامعات الماليزية مكاتب جامعية لإدارة المشاريع الإلكترونية في تنسيق ودمج الأنشطة الريادية على جميع المستويات، عبر فروع الجامعة.

- أدخلت بعض الجامعات الماليزية العديد من السياسات المتعلقة بتشجيع الموظفين والطلاب على الاستغلال التجاري للملكية الفكرية، والمشاركة في مشاريع النشر والاستشارات، والبحث والابتكار.
- عززت بعض الجامعات الماليزية ثقافة ريادة الأعمال بين الموظفين والطلاب، من خلال دمج تعليم ريادة الأعمال تدريجيًا في المناهج الدراسية، واستخدام التعلم المختلط في الأنشطة التربوية في الكثير من كلياتها.

ويتفق ما سبق مع فلسفة وأهداف برامج تعليم ريادة الأعمال في الجامعات المعاصرة على المستوى النظري؛ إذ أن هناك ضرورة لتطوير ثقافة ريادة الأعمال من خلال تعزيز العقلية المناسبة، ومهارات ريادة الأعمال، والوعي بالفرص المهنية، من منطلق أن برامج تعليم ريادة الأعمال تسعى لإكساب المهارات الريادية للطلاب، وزيادة التحفيز، والإلهام في التعلم، وتطور الإبداع والثقة في النفس في نواحي مختلفة من الحياة استعدادًا لمسارات التعليم وعالم العمل.

2 – مقابلة قائمة برامج تعليم ريادة الأعمال:

يمكن عرض مقابلة قائمة برامج تعليم ريادة الأعمال ببعض الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية وماليزيا وذلك على النحو الآتي:

أ – الجامعات الأمريكية:

تقدم بعض الجامعات الأمريكية سلسلة من برامج تعليم ريادة الأعمال، والتي يمكن عرضها على النحو الآتي:

- تقديم برامج خاصة بالقيادات التنفيذية؛ من أجل مساعدة كبار المسئولين التنفيذيين على تحديد وفهم الموضوعات التي تسهم في نجاح وفشل أنشطة الشركات، والمساعدة على إعداد المديرين التنفيذيين؛ لتولي أدوار قيادية أكبر داخل مؤسساتهم.
- إقامة بعض المراكز المتخصصة في المشاريع، والتي تقدم مقررات وبرامج لامنهجية للطلاب؛ للقيام بالبحوث العلمية في مجال إدارة المشاريع التقنية، فضلًا عن توفير فرص للتدريب من خلال أعضاء هيئة التدريس، وأصحاب المشاريع ورؤوس الأموال.

- تقديم برامج زمالة القادة الرياديين، والتي تستهدف الطلاب الذين لديهم خبرات مهنية سابقة، أو الذين لديهم كمية محدودة من الوقت لمتابعة أنشطة ريادة الأعمال أثناء الدراسة، من خلال ورش العمل والدورات والخبرات الميدانية.
- تقديم برامج للطلاب المبتكرين، من أجل تقديم تجارب شاملة وعميقة في عالم تكنولوجيا ريادة الأعمال، واكتشاف مهارات وإمكانيات لتسويق التكنولوجيا، وتقييم الفرص، والتدريب على القيادة الريادية للطلاب، من خلال ورش العمل وفرق المشاريع ودراسات الحالة والخبرات الميدانية.
- تقديم سلسلة من المقررات التي تدور حول ريادة الأعمال والاستثمار في مرحلة مبكرة.
- تقديم برامج مكثفة للتدريب العملي القائم على المشاريع التي يقوم بها الطلاب، من خلال تطبيق مفاهيم التصميم والهندسة والمالية والأعمال والمهارات التنظيمية؛ من أجل تصميم واختبار مفاهيم الأعمال الجديدة.
- تقديم برامج صيفية لريادة الأعمال، يتم استضافتها سنويًا في مراكز ريادة الأعمال بالجامعات.
- تقديم برامج لتعليم ريادة الأعمال الاجتماعية، والتي تقدم نماذج أكثر شمولًا من الديمقراطية، وتعزيز التنمية المستدامة والمنصفة وتحفيز التغيير الاجتماعي.
- تقديم برامج للمبتكرين بالجامعات، من أجل صياغة وتطوير وتسويق أفكارهم، من خلال التعرض لأساسيات الأعمال، والجوانب العملية، وتحديد وتقييم الأفكار التجارية ونقلها إلى الأخرين.
- تقديم برامج مخصصة للشركات، من خلال برامج تعليمية إجرائية وطرق تفاعلية للمجموعات، بقيادة أعضاء هيئة التدريس من ذوي الخبرة؛ لتطوير أساليب جديدة لحل المشكلات.
- تقديم برامج للتخطيط والإدارة الاستراتيجية في بيئات الأعمال، مثل: النمذجة المالية والنمو الاستراتيجي، وتحليل الإنتاجية، وتنافسية السوق، وإدارة الموارد الاستراتيجية.
- تقديم برامج لتطوير المهارات الإدارية والمهارات الشخصية؛ حتى تتاح فرص للأفراد؛ للتعاون بشكل أكثر فعالية مع الآخرين.

- تقديم برنامج للقيادات النسائية؛ بغرض تحديد نقاط القوة الموجودة لدى الفرد، وبناء الكفاءات الجديدة، وتطوير عقلية المشاريع.
- إقامة ندوات ومعسكرات لريادة الأعمال وقيادة المشاريع، بحيث تهدف لإكساب المعلمين المهارات اللازمة لبناء عقلية المبادرة لدى الطلاب.
- تقديم سلسلة من برامج ريادة الأعمال الإجبارية أو حسب الطلب، من خلال التعاون مع مختلف المنظمات في جميع أنحاء العالم؛ لتطوير البرامج التي تلبي احتياجات محددة للعملاء، وزيادة تأثير المؤسسات في المجتمعات التي تخدمها.

وتتفق الكثير من البرامج السابقة مع الكثير من مساهمات الجامعات المعاصرة على المستوى النظرى؛ حيث تُصمَّم الكثير من هذه البرامج من قبل الجامعات في جميع أنحاء العالم وتستهدف الشركات الناشئة، من أجل توسيع نطاق الشركات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات التعليمية. كما تصمَّم بما يلبي احتياجات مؤسسات الأعمال، ولا تقتصر على التدريس داخل الفصول الدراسية، بل تشمل أيضا المحاكاة، وورش العمل، والرحلات الميدانية، وعقد المؤتمرات بالفيديو، وندوات عبر الإنترنت وغيرها.

ب – الجامعات الماليزية:

تقدم بعض الجامعات الماليزية سلسلة من برامج تعليم ريادة الأعمال، والتي يمكن عرضها على النحو الآتي:

- تقديم برامج للمشاريع الطلابية، حيث طُوّرت بعض البرامج لطلبة الجامعات؛ لزيادة رواد الأعمال بماليزيا، والعمل على غرس القيم الريادية لدى الطلاب.
- تقديم بعض الدورات التدريبية المشتركة بين الجامعات، بحيث يمكن اعتبارها بمثابة متطلبا للجامعة، ويفرَض علي الطالب عند التحاقه بأي برنامج اجتياز ما لا يقل عن أربع ساعات معتمدة من البرامج الدراسية المشتركة.
- اشتراط بعض الجامعات عند التخرج على جميع الطلاب في مختلف البرامج الدراسية التسجيل في أحد المقررات الخاصة بالتعليم الريادي.
- تقديم برامج البكالوريوس في ريادة الأعمال، وبرامج الماجستير في ريادة الأعمال، وبرنامج الماجستير في ريادة الأعمال التطبيقية، وبرامج دكتور إدارة الأعمال(تخصص ريادة الأعمال)، من منطلق أكثر تخصصًا لإنتاج رواد

الأعمال ومديري المشاريع ذوى كفاءة، واستجابة لفرص المشاريع، وخاصة في مواجهة تحديات العولمة وتغير بيئات الأعمال.

- تقديم مقرر" ريادة الأعمال" في مستوى ما قبل الدبلومات العليا، بعنوان " ريادة الأعمال الأساسية"، بحيث يتضمن المقرر عرضًا لمفهوم ريادة الأعمال وتخطيط الأعمال الصغيرة والاستراتيجيات الخاصة بها، وتزويد الطلاب بالمهارات التجارية والتسويقية الأساسية.

وفي ضوء ما سبق عرضه في خطوة المقابلة بين دولتى المقارنة، وربطها ببرامج تعليم ريادة الأعمال ببعض الجامعات على المستوى النظرى، والعقبات التي يمكن التغلب عليها، **ومن هنا يمكن صياغة الفرض الحقيقى للبحث على النحو الآتي:**

" قد يؤدي الأخذ ببرامج تعليم ريادة الأعمال في الجامعات المصرية_ استنادًا للدراسة المقارنة ببعض الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية وماليزيا_ إلى وضع الحلول العلمية لتبني برامج تعليم ريادة الأعمال في الجامعات المصرية".

المحور الرابع– مقارنة تفسيرية لأوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين برامج تعليم ريادة الأعمال في بعض الجامعات الأمريكية والجامعات الماليزية، في ضوء القوى والعوامل الثقافية

وفقًا لمنهج الدراسة ، تهدف المقارنة لعقد مقارنة تفسيرية بين حالتي المقارنة في ضوء المحاور التي سبق عرضها في خطوة المقابلة؛ للتوصل لأوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين برامج تعليم ريادة الأعمال ببعض الجامعات، في كل من الولايات المتحدة وماليزيا، والموازنة بينها وتفسيرها في ضوء بعض مفاهيم العلوم الاجتماعية ذات الصلة، وذلك على النحو الآتي:

أولا– مقارنة نشأة برامج تعليم ريادة الأعمال:

يمكن عرض خطوة المقارنة في نشأة برامج تعليم ريادة الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية وماليزيا وذلك على النحو الآتي:

1 – أوجه التشابه وتفسيرها:

- تتشابه كل من الولايات المتحدة وماليزيا في نشأة وتطور تعليم ريادة الأعمال، باعتباره صورة من صور الاستجابة للمتطلبات الاقتصادية

بصفة عامة، إلا أن تاريخ تعليم ريادة الأعمال في الولايات المتحدة يعود إلى عام 1876، حيث تنوعت البرامج والمقررات المقدمة ببعض الجامعات الأمريكية كجامعة هارفارد في 1947، ثم أدخلت جامعة جنوب كاليفورنيا أول برنامج لدرجة الماجستير لإدارة الأعمال في مجال تنظيم المشاريع في عام 1971. ويُرجِع الباحث ذلك إلى أن بعض الجامعات الأمريكية قد قدمت برامج رسمية في مجال ريادة الأعمال، إلا أن معظم الجامعات قد قدمت ريادة الأعمال في صورة موضوعات تقليدية، مثل: ورش عمل حول "تاريخ ريادة الأعمال في الاقتصاد الأمريكي"، ثم تطور الأمر إلى برامج أوسع، مثل: "ريادة الأعمال"، وبعض المفاهيم مثل الأدوات، والعمليات، والاستراتيجيات الخاصة بريادة الأعمال. وتشمل دورات، مثل: "الاتصالات الإدارية"، و "ريادة الأعمال للشركات" ، إضافة إلى التركيز على تنظيم المشاريع وإدارة الأعمال، مثل الدورات الخاصة، مثل: "إنشاء مشروع جديد"، و"إدارة الأعمال الصغيرة"، "تخصصات إدارة الأعمال داخل الجامعات[191]. وفي ماليزيا ترجع أصول إنشاء المشاريع الريادية إلى الممارسات التي كانت تقوم بها الجاليات الصينية والهندية المسلمة في دعم أنشطة ريادة الأعمال، وهو ما يعكس أثر الجوانب التاريخية ومساهمات الخطط الوطنية وتخصيص وزارة متخصصة لريادة الأعمال في ماليزيا. ويمكن تفسير أوجه التشابه بين الدولتين في ضوء مفهوم **التفكير المجرد وإدارة التغيير**؛ حيث يركز **التفكير المجرد** على عدة جوانب، مثل: إزالة التفاصيل غير الضرورية، وعملية تعميم المفاهيم، وإيجاد الأنماط، والقدرة على إنتاج نماذج من النظام[192]. أما **إدارة التغيير**، فتعبر عن كيفية استخدام أفضل الطرق اقتصادًا وفعالية في إحداث التغيير؛ بقصد خدمة الأهداف المنشودة على المدى القصير والمدى البعيد؛ للاضطلاع بالمسئوليات التي تمليها أبعاد التغيير، والذي يعتبر ضرورة حتمية تمس كافة العاملين بالمنظمة؛ ومن ثم تصبح منظمة مرنة قادرة على مواكبة التغيرات المستمرة[193].

ومن ناحية أخرى، تقدم الولايات المتحدة دعمًا شبه دائم لبرامج تعليم ريادة الأعمال، والذي انعكس في اتساع تعليم ريادة الأعمال ليصل إلى أكثر من 2200

برنامج في أكثر من 1600 مؤسسة و 277 برنامجًا للموهوبين، وحوالى 44 من المجلات العلمية المحكمة في ريادة الأعمال، وأكثر من 100 مركز، وهو ما ضاعف الثروة المتراكمة جراء هذه البرامج لتتجاوز 440 مليون دولار، لأكثر من 75% من هذا التمويل من تلك الأموال المستحقة منذ عام 1987.

وتتشابه ماليزيا مع الولايات المتحدة في ذات السياق؛ حيث خصصت الحكومة الماليزية حوالى 20.6 % من موازنتها العامة في عام 2001 لدعم ريادة الأعمال بالجامعات ، وهو ما يعكس الرؤية الحكومية للتحول من التعليم التقليدى للتعليم الريادي؛ من أجل تضمين مهارات تنظيم المشاريع بين طلاب مؤسسات التعليم الجامعي. ويُرجِع الباحث هذا الاختلاف لمستوى العرض والطلب على تعليم ريادة الأعمال في الولايات المتحدة، من خلال عدد الطلاب المسجلين في برامج تعليم ريادة الأعمال في مؤسسات التعليم العالي، التي توفر التعليم والتدريب على الأعمال التجارية، والمهارات القيادية، والاتصالات المهنية، والتدريب على تنظيم المشاريع، ومواكبة الاتجاه التدريجي لزيادة العمل الحر[194]. ويمكن تفسير أوجه التشابه بين الدولتين في ضوء مفهوم **العمل الحر أو ما يسمى مفهوم المُستقلين**freelancers"؛ وهو مفهوم يُطلَق على الأعمال التي تدار من طرف أشخاص يعملون لحساباتهم الشخصية، والجدير بالذكر أن العمل الحر قديم بقدم البشرية وقد يكون مُعتمدًا على المادة (رأس المال)، أو قد يكون معتمدًا على المهارات، كمهارات التصميم والبرمجة والكتابة وغيرها، والاعتماد على المهارة مُرتبط بشكل أكبر بالعمل الحر[195].

2 – أوجه الاختلاف وتفسيرها:

تختلف ماليزيا عن التجربة الأمريكية في نشأة تعليم ريادة الأعمال؛ حيث ترجع بدايته كانعكاس للعوامل الخاصة بالأصول العرقية؛ حيث كان للجاليات الصينية والهندية المسلمة ممارسات كثيرة في دعم الأنشطة الخاصة بتعليم ريادة الأعمال؛ لِما كانت تقوم به من تنظيم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، من خلال برامج تنظيم المشاريع وريادة الأعمال، التي تعد منطلقًا لبرامج التوظيف الذاتى.

ويفسر الباحث هذا الاختلاف بين الولايات المتحدة وماليزيا في نشأة تعليم ريادة الأعمال إلى المركز النسبي للولايات المتحدة وماليزيا فيما يعكسه مؤشر ريادة

الأعمال والتنمية العالمي، حيث صنف المؤشر بيانات من 71 بلدًا في مراحل مختلفة من التنمية؛ حيث تحتل الولايات المتحدة المركز الثالث على مستوى مؤشر ريادة الأعمال والتنمية العالمي، أما ماليزيا فتحتل المركز الواحد والثلاثين وفق ذات المؤشر. وهذا يدل على أنه في الولايات المتحدة_ عموما_ لا يزال هناك جهد كبير من جانب أصحاب المشاريع في مرحلة مبكرة؛ لتقديم منتجات وخدمات جديدة، وتطوير عمليات إنتاج جديدة، واختراق الأسواق الخارجية، وخلق شركات ذات النمو المرتفع[196]. ويمكن تفسير أوجه الاختلاف بين الدولتين في ضوء مفهوم **إدارة التنوع** ، والتي تتضمن تطوير مجموعة من الأنشطة وتوجيهها نحو المستقبل، من خلال القيادة الاستراتيجية، واستخدام عمليات الإدارة والاتصال، واستخدام بعض أوجه التشابه والاختلاف؛ باعتبارهما مصدرًا محتملاً في المؤسسة، وهي العملية التي تخلق قيمة مضافة للمؤسسة[197].

وهذا التطور في نشأة تعليم ريادة الأعمال_ في كل من الولايات المتحدة وماليزيا_ يؤكد سعى الدولتين إلى توفير تعليم ريادة الأعمال، من خلال نظام تعليمي يوفر ثقافة العمل الحر، ليس فقط بين الطلاب، ولكن_ أيضًا_ المواطن بمختلف المؤسسات التعليمية، وخاصة التعليم الجامعى.

ثانيا– مقارنة مفهوم تعليم ريادة الأعمال:

يمكن عرض خطوة المقارنة في مفهوم تعليم ريادة الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية وماليزيا وذلك على النحو الآتي:

1 – أوجه التشابه وتفسيرها:

تتشابه الولايات المتحدة وماليزيا في مضمون مفهوم تعليم ريادة الأعمال، باعتباره أحد الاتجاهات المعاصرة في التعليم الجامعي؛ حيث ظهر هذا المفهوم في الولايات المتحدة وماليزيا؛ بهدف تحسين فعالية مؤسسات التعليم الجامعى ومخرجاته نحو التوجه لسوق العمل والعمل الحر، وإنشاء المشاريع التعليمية؛ وهو ما أدى إلى وجود أوجه تشابه في المضامين الخاصة بمفهوم تعليم ريادة الأعمال بصفة عامة.

2 – أوجه الاختلاف وتفسيرها:

تتضح أوجه الاختلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية وماليزيا في المضامين التي يعكسها مفهوم تعليم ريادة الأعمال، وذلك على النحو الآتي:

- يتطلب تعليم ريادة الأعمال في الولايات المتحدة تعزيز عقليات ريادة الأعمال من خلال التعليم والتعلم، كما يتطلب زيادة قدرة الفرد على تحويل الأفكار إلى عمل، وهو يشمل الإبداع والابتكار والمخاطرة، فضلًا عن القدرة على تخطيط وإدارة المشاريع؛ من أجل تحقيق الأهداف. كما يجعل مختلف الأفراد والموظفين بالمجتمع أكثر قدرة على اغتنام الفرص، إضافة إلى توفير الفرص لرجال الأعمال لإنشاء الأنشطة الاجتماعية والتجارية. ويمكن تفسير ذلك بدور السياسة العامة في الولايات المتحدة في تحفيز الاستثمار، مثل رأس المال الاستثماري، وتحفيز الإبداع والابتكار؛ حيث تقدم الحكومة الدعم المباشر والتغييرات التشريعية المناسبة والتي تؤثر على البيئة المؤسسية(198).
- أما في ماليزيا فيتضمن مفهوم تعليم ريادة الأعمال زيادة قدرة الفرد على التعرف على الفرص والموارد في وجود المخاطر، وإنشاء مشروع تجاري، بحيث يتم تدريس المهارات الريادية وتطوير خطط جديدة ومبتكرة. وبالتالي، فتعليم ريادة الأعمال هو بمثابة تعليم لتطوير المشاريع الجديدة. ويعكس هذا الاختلاف في مضمون تعليم ريادة الأعمال، سعي مؤسسات التعليم العالى في ماليزيا لإنتاج الطلاب القادرين على التعامل مع أنشطة ريادة الأعمال، أو لتحويل الكفاءات الطلابية في ريادة الأعمال إلى طريقة عملية تتمحور بشكل وثيق حول تدريس ريادة الأعمال كموضوع مطلوب في المنهج عبر الطرق التقليدية. وبالتالي، فإن التحدي الرئيس لريادة الأعمال في ماليزيا يرتبط بمدى ملاءمة المناهج وطرق التدريس في تطوير الكفاءات الريادية لدى الطلاب(199). ويمكن تفسير أوجه الاختلاف بين الدولتين في ضوء **مفهوم إدارة المخاطر**؛ والتي تتضمن الوقاية من حدوث المشكلات المحتملة، واكتشاف وتصحيح المشاكل الفعلية في حال حدوثها. وبذلك تتطلب إدارة المخاطر دورة من الضوابط المستمرة؛ تضمن لها الفعالية؛ فإدارة المخاطر تكون عملية وقائية، وعملية اكتشافية، وعملية تصحيحية. (200)

وعلى الرغم من ذلك، إلا أن دولتي المقارنة أجمعتا على أن تعليم ريادة الأعمال يتضمن تشجيع التفكير الإبداعي، وتعزيز شعور الأفراد بقيمة الذات والمهارات

الريادية، كالقدرة على التعرف على الفرص في حياة الفرد، ومتابعة الفرص وتوليد الأفكار الجديدة ، والقدرة على التفكير بطريقة إبداعية.

ثالثا– مقارنة أهداف برامج تعليم ريادة في الجامعات:

يمكن عرض خطوة المقارنة في أهداف برامج تعليم ريادة الأعمال في الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية وماليزيا، وذلك على النحو الآتي:

1 – أوجه التشابه وتفسيرها:

تتشابه كل من الولايات المتحدة الأمريكية وماليزيا بوجه عام في تحديد أهداف برامج تعليم ريادة الأعمال، ويرجع ذلك إلى توافق وتشابه أهداف برامج تعليم ريادة الأعمال في دولتي المقارنة، والتي تتلخص مجملها في الأهداف الآتية:

- تحفيز النمو الصناعي والاقتصادي ورعاية العقلية الريادية.
- زيادة المعرفة والإدراك بشأن عملية بدء وإدارة مشروع جديد.
- تطوير قدرات ريادة الأعمال والعقول الذهنية لدى الأفراد.
- تطوير قدرات الأفراد على تأسيس أعمالهم الخاصة بمجرد الانتهاء من دراستهم.
- توفير الفرصة للطلاب للتعرف على التوجه الريادي.
- زيادة وعي الطلاب بريادة الأعمال كخيار وظيفي.
- تنمية روح المبادرة بين الخريجين في مجال تنظيم المشاريع.
- تعزيز القدرة على مواجهة المخاطر، من خلال إنشاء مشاريع تجارية جديدة.
- المساهمة في نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب زيادة قدرة الجامعات على نقل التكنولوجيا إلى القطاع الخاص.

ويمكن تفسير أوجه الاختلاف بين الدولتين في **ضوء مفهوم إدارة الكفاءات؛** حيث تعرّف بأنها التأثير في معارف وكفاءات وسلوكيات المورد البشري؛ ليكون أكثر قدرة على تحسين عوائده، والتكيف مع التطورات الحاصلة في محيط العمل، باعتبارها أحد أبعاد إدارة الموارد البشرية، التي تبحث عن التوفيق بين تنافسية المنظمة وقابلية التوظيف لدى الموارد البشرية ، وذلك بتعبئة وتدعيم قدرات العاملين بها[201].

2 – أوجه الاختلاف وتفسيرها:

ومن ناحية أخرى تختلف الولايات المتحدة عن ماليزيا في بعض الأهداف النوعية لتعليم ريادة الأعمال، ففي الولايات المتحدة يهدف تعليم ريادة الأعمال إلى ما يأتى[202]:

- زيادة دافعية الطلاب لبدء الأعمال التجارية، خاصة لدى الأفراد الذين يشعرون بالإحباط بسبب وظائفهم الحالية، إما لأن وظيفته معرضة للخطر، أو الخوف من قبل الشركات في إنهاء خدماتهم، أو تُحِد من فرص العمل، أو التقليل من رواتبهم؛ بحيث يتاح لهم البحث عن فرص وظيفية أفضل من الحالية.
- رغبة الأفراد للإفادة من مزايا بدء الأعمال التجارية، والتي تشمل حرية رجال الأعمال في إدارة أعمالهم الخاصة بهم، ومن ثم حريتهم في اتخاذ القرارات فيمن يختارون ومن يتعاملون معهم، وما العمل الذي سيقومون به؟ وعدد ساعات العمل والعطلات العمل وغيرها.
- إعطاء الطلاب الفرص لبناء قدراتهم الريادية والاحتفاظ بها، أو نقلها إلى الجيل التالي؛ ومن ثم المساهمة في دعم الاقتصاد المحلى.

ويختلف الوضع في ماليزيا حيث يهدف تعليم ريادة الأعمال إلى تغيير سلوكيات واتجاهات الطلاب تجاه العمل الحر فضلا عن توفير فرص عمل جديدة . ولتحقيق ذلك، سعت لتصميم مناهج تعليم ريادة الأعمال تركز على الجوانب الإبداعية والابتكارية والخيالية، بالإضافة إلى الربط بين التعلم الأكاديمي والعالم الحقيقي[203].

ويمكن تفسير أوجه الاختلاف بين الدولتين في ضوء مفهوم **التوظيف الذاتى؛** والذي يتضمن قدرة الفرد على بدء وتشغيل مشروع تجاري ناجح أو مؤسسة اجتماعية، وقد بدأ العديد من الأفراد في تحقيق براءة اختراع، أو إنشاء شركة، أو تسجيل علامة تجارية. كما يعد خيارًا حياتيًا، يمكن تحقيقه من خلال إقامة مشروع تجاري، إما على أساس التفرغ أو إلى جانب وظيفة بدوام جزئي، أو العمل بشكل مستقل[204].

وفي ضوء ما سبق، تبرز أوجه التشابه والاختلاف بين دولتى المقارنة_ فيما يتعلق بأهداف برامج تعليم ريادة الأعمال_ على تخريج طلبة قادرين على التعامل مع النشاط التجاري الحقيقي، وتنمية المهارات والكفاءات الريادية لدى الطلاب،

وتحويلها إلى طريقة عملية. الأمر الذي يفرض على الجامعات ألّا تكتفي عند تصميم مناهج ومقررات ريادة الأعمال على طرق التدريس التقليدية والجوانب النظرية، بل تتضمن التدريب على تنظيم المشاريع، وتهيئة البيئات الداعمة للأنشطة الريادية، وتشجع النشاط التجاري والعمل الحر؛ بحيث تصبح ثقافة للجامعات ككل.

رابعا- مقارنة برامج تعليم ريادة الأعمال في الجامعات الأمريكية والجامعات الماليزية:

يمكن عرض خطوة المقارنة في برامج تعليم ريادة الأعمال في الجامعات الأمريكية والجامعات الماليزية، وذلك على النحو الآتي:

1 – ملامح برامج بتعليم ريادة الأعمال في الجامعات:

يمكن عرض أوجه التشابه والاختلاف بين دولتى المقارنة فيما يتعلق بملامح برامج تعليم ريادة الأعمال في بعض الجامعات الأمريكية والجامعات الماليزية، على النحو الآتي:

أ – أوجه التشابه وتفسيرها:

تتشابه كل من الجامعات الأمريكية والماليزية في ملامح وظروف نشأة برامج تعليم ريادة الأعمال، ويرجع ذلك إلى ما تتمتع به كل من البيئة التعليمية بالولايات المتحدة وماليزيا، التي تشجع على التواصل والتعاون عبر التخصصات والكليات المختلفة، وتوفر فرصًا لاختبار الأفكار، وتشجع الطلاب على المشاركة في البحث والتصورات الأولية لأفكارهم. كما بدأت برامج مخصصة لتشجيع وتطوير رجال الأعمال، كما قدمت الجامعة دروسًا في الأعمال التجارية الصغيرة وريادة الأعمال.

ويفسر الباحث هذا الاهتمام ببرامج تعليم ريادة الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث أنفق البنك الدولي أكثر من 10 مليارات دولار أمريكي في الفترة 2001-2005؛ لتعزيز المشاريع الصغيرة. كما نما الإنفاق الحكومي إلى أكثر من 45٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الأزمة المالية الأخيرة، وهو مستوى قياسى منذ الحرب العالمية الثانية، ويؤدي تزايد وجود الحكومة في تحفيز النشاط الريادي إلى زيادة الحاجة إلى إعادة النظر في دور السياسة العامة في أنشطة تنظيم وتمويل المشاريع[205]. ويمكن تفسير أوجه الاختلاف بين الدولتين في ضوء **مفهوم التفكير الاستراتيجى؛** حيث يشير إلى توافر القدرات والمهارات الضرورية لقيام الفرد

بالتصرفات الاستراتيجية، وممارسة مهام الإدارة الاستراتيجية؛ بحيث يتضمن تحليل المواقف التي تواجه المنظمة، والتي تتميز بالتحدي والتغير؛ ومن ثم التعامل معها من خلال التصور لضمان بقاء المنظمة وارتقائها بمسئولياتهم الاجتماعية والأخلاقية حاضراً ومستقبلاً (206).

ب – أوجه الاختلاف وتفسيرها:

ومن ناحية أخرى تختلف الجامعات الأمريكية عن الماليزية في الغرض الرئيس الذي أُنشئت من أجله الجامعة، فقد أنشئت جامعة ستانفورد كجامعة غير نمطية، حيث تهدف الجامعة لتأهيل الطلاب لتحقيق النجاح الشخصي للأفراد. أما كلية بابسون الجامعية_ وهى من المؤسسات الجامعية الخاصة، والتي تسمى في كثير من الاحيان بكلية أصحاب المشاريع_ فقد أسسها رجل الأعمال روجر وارد بابسون **Roger Ward Babson**، والتي تسعى لإتاحة الفرصة لطلابها في تخصصات إدارة الأعمال، والمالية، والمحاسبة، والقيادة الريادية، والإدارة.

ومن ناحية أخرى يُرجع الباحث فلسفة وأهداف برامج تعليم ريادة الأعمال في الجامعات الماليزية، إلى الدور الذي منحته الحكومة الماليزية للجامعات في قيامها بدور قيادي في غرس المعرفة والمهارات الريادية لدى الطلاب، والتي ستكون مفيدة في مساعيهم المهنية المستقبلية (207). ففي جامعة أوتارا بماليزيا، حيث تتماشي فلسفة وأهداف برامج تعليم ريادة الأعمال مع فلسفة الجامعة وأهدافها التي تسعى من خلالها لتوليد مدراء ورجال أعمال قادرين، ومنذ إنشاء الجامعة وهى تقدم برامج مختلفة في التدريب على تنظيم المشاريع، ومجموعة متنوعة من برامج تعليم ريادة الأعمال، وهو ما يتفق مع السياسات الحكومية الخاصة، والمرتبطة بالسياسة الاقتصادية الجديدة، والسياسة الإنمائية الوطنية، التي تؤكد على أهمية أصحاب المشاريع في تشكيل الأهداف القومية والإنمائية الوطنية العامة في ماليزيا. أما جامعة مارا للتكنولوجيا بماليزيا فقد كانت مركزًا للتدريب تابعًا للهيئة العامة للتنمية الريفية، والتي تتفق أهدافه في إعادة بناء المجتمع الريفي، وتحسين الاقتصاد الماليزي.

كما تختلف الجامعات الأمريكية عن الماليزية في نوعية المبادرات التي قدمتها في مجال تعليم ريادة الأعمال، ففي الجامعات الأمريكية أنشأت جامعة ستانفورد

مبادرتين في تعليم ريادة الأعمال، أولاهما: إنشاء مركز الدراسات الريادية، وثانيهما مشروع برنامج تكنولوجيا ستانفورد في منتصف التسعينات، وتغطي هذه البرامج مجالات الإدارة، والمالية، والتكنولوجيا، والقانون، والتعليم، والتصميم، ويمكن لكافة طلاب المرحلة الجامعية والدراسات العليا الالتحاق بهذه البرامج. أما كلية بابسون الجامعية، فتحتل المركز الأول في مجال تعليم ريادة الأعمال منذ ما يقرب من ثلاثة عقود، وفقًا لكثير من التقارير العالمية بالولايات المتحدة الأمريكية.

أما في ماليزيا، سعت جامعتا أوتارا ومارا للتكنولوجيا إلى تبني العديد من السياسات الخاصة بتعليم ريادة الأعمال، من خلال تشجيع الموظفين والطلاب على الاستغلال الفعّال للملكية الفكرية، والمشاركة في مشاريع النشر والاستشارات، والبحث والابتكار. كما أعطت الجامعات الفرصة والأولوية للطلاب والخريجين بالجامعة لإقامة الشركات داخل الجامعة.

ويُرجع الباحث هذا الاختلاف في المبادرات بين الجامعات الأمريكية والماليزية إلى مستوى الاعتراف ودرجة الدعم للتعليم الريادي بكلتا الدولتين، باعتباره واحدًا من المحددات الحيوية التي يمكن أن تؤثر على قرارات الطلاب المهنية، وميل الطلاب الجامعيين نحو ريادة الأعمال[208]. كما يعكس هذا التنوع_ بين الجامعات الأمريكية والماليزية في تعليم ريادة الأعمال_ الثقافة السائدة بهذه الجامعات حول ثقافة ريادة الأعمال، وهو ما ساعد على دمج تعليم ريادة الأعمال في المناهج الدراسية في جميع الكليات. كما يحافظ الخريجون على استمرار تواصلهم الدائم من خلال برامج التطوع والمحاضرات، والتعاون في مجال البحوث، وتقديم المشورة والنصح للطلاب الحاليين. ويمكن تفسير أوجه الاختلاف بين الدولتين في ضوء مفهوم **السياسة التعليمية**؛ حيث تطلق المواد الدستورية العامة للتعليم، التي تبين الأسس العامة التي يقوم عليها التخطيط لإنشاء مؤسساته، وتبين أهداف العملية التعليمية، وتحدد مقاصدها؛ سواء كانت هذه المواد مكتوبة معلنة بقرارات ومراسيم، أو غير مكتوبة ولا معلنة، إلا أنها ملاحظة ذهنياً لدى المشرفين على مؤسسات التعليم، والمنشئين لها، والموجهين لمسيرتها[209].

2 – قائمة برامج تعليم ريادة الأعمال في الجامعات:

يمكن عرض أوجه التشابه والاختلاف بين دولتى المقارنة، فيما يتعلق بقائمة برامج تعليم ريادة الأعمال في بعض الجامعات الأمريكية والجامعات الماليزية على النحو الآتي:

أ – أوجه التشابه وتفسيرها:

تتشابه كل من الجامعات الأمريكية والماليزية في قائمة برامج تعليم ريادة الأعمال، ويرجع ذلك إلى التنوع في العوامل التي تعزز أو تثبط روح المبادرة والابتكار في الولايات المتحدة وماليزيا، مثل تنوع الأدبيات الأكاديمية حول العواقب الاقتصادية، وسعي بعض الأكاديميين وصانعي السياسات الذين يفترضون منذ البداية أن المزيد من روح المبادرة والابتكار جيدة للمنطقة المحلية. إضافة إلى الترابط بين النمو المحلي وإنشاء الشركات. الأمر الذي يعكس الحاجة لدور المؤسسات الداعمة، وعلى رأسها الجامعات البحثية القوية، والسياسات التي تتبناها هذه الجامعات والمؤيدة لتعليم ريادة الأعمال.

ويمكن تفسير أوجه التشابه بين الدولتين في ضوء مفهوم **الثقافة التنظيمية**؛ باعتبارها مجموعة خاصة من القيم والأعراف والقواعد السلوكية التي يتقاسمها الأفراد والجماعات في المنظمة ، والتي تحكم الطريقة التي يتفاعلون بها مع بعضهم البعض ،والتي يتعاملون بها مع باقي الأفراد ذوي المصلحة [210].

ب – أوجه الاختلاف وتفسيرها:

تختلف الجامعات الأمريكية عن الجامعات الماليزية في كم ونوع برامج تعليم ريادة الأعمال؛ ففي الولايات المتحدة يدرس بجامعة ستانفورد 9304 طلاب في أكثر من تسعين برنامجًا لريادة الأعمال؛ للحصول على درجة ما بعد البكالوريا في سبعة كليات بجامعة ستانفورد، كما تقدم الجامعة برامج للتبادل مع بعض الجامعات لطلبة الدراسات العليا. أما كلية بابسون الجامعية، فقد صمم مركز بحوث التعليم في مجال ريادة الأعمال منهجًا دراسيًا مبتدئًا جيدا لطلاب المرحلة الجامعية؛ بحيث يتكون من سلسلة من المقررات الإلزامية والاختيارية، إضافة إلى العديد من البرامج باختلاف الفئات المستهدفة، وهناك برامج لتعليم المعلمين، برنامج ريادة الأعمال

لطلاب الجامعات، برامج مخصصة للشركات، وبرامج التسجيل للأفراد، برامج ريادة الأعمال للمنظمات، ويتضمن كل سلسلة من البرامج الفرعية.

وفي الجامعات الماليزية تقدم جامعة أوتارا أربعة برامج مختلفة في التدريب على ريادة الأعمال، إضافة إلى مجموعة متنوعة من برامج تعليم ريادة الأعمال، كنتيجة للتفاعل بين التأثيرات البيئية، وعمليات التخطيط والبحث والتطوير لتعليم ريادة الأعمال والتدريب الريادي، التي تتفق مع السياسات الحكومية، التي تؤكد على أهمية أصحاب المشاريع في تشكيل الأهداف القومية والإنمائية الوطنية العامة. أما جامعة مارا للتكنولوجيا فتقدم خمسة برامج لتعليم ريادة الأعمال، وهو ما يعكس اتفاق الجامعات الأمريكية والماليزية على أهمية غرس العقلية الريادية بالجامعات. ومن ناحية النوع ، فهناك تفاوت واضح بين الجامعات الأمريكية والماليزية في نوعية البرامج التي تقدمها والفئات التي تستهدفها. ويمكن تفسير أوجه الاختلاف بين الدولتين في ضوء مفهوم **القومية؛** باعتبارها صلة اجتماعية عاطفية تنشأ من الاشتراك في الوطن واللغة والمنافع، وقد تنتهى بالتضامن والتعاون إلى الوحدة، كما تشمل وحدة الدم والعرق والجنس والعنصر، وكذا وحدة اللغة والشعور ووحدة التاريخ والتقاليد والمصير والمصالح المشتركة[211]. **ويوضح الجدول رقم (1) في الملحق, الفروق النوعية بين برامج تعليم ريادة الأعمال بين الجامعات الأمريكية والماليزية.**

يفسر الباحث هذا التنوع في كم ونوع البرامج التي تقدمها الجامعات الأمريكية والماليزية لصالح الجامعات الأمريكية، إلى ما يأتى:

1 – النجاحات التي حققتها الجامعات الأمريكية وأنشطتها في مجال تنظيم المشاريع، وما تحظى به جامعة ستانفورد وكلية بابسون الجامعية من تميز فكري كبير، حيث ينظر الكثير من أعضاء هيئة التدريس – إن لم يكن إجماعا كاملا – إلى أن النجاحات التعليمية بالجامعات الأمريكية ينبغي أن يحكم عليها من خلال الأنشطة والمشروعات الريادية التي تقيمها.

2 – أصبح النشاط الاقتصادي مغلفًا للمعرفة، وبالتالي سيكون من غير الواقعي، أن تظل الجامعات منتصلة من التجاوب مع الاحتياجات المتغيرة لبيئتها الاقتصادية والاجتماعية. والواقع أن درجة عالية من الاستجابة لهذه الاحتياجات

المتغيرة كانت منذ وقت طويل السمة الأكثر تميزًا لجامعة ستانفورد وكلية بابسون الجامعية، على غرار بعض الجامعات الماليزية، بل منذ نشأة هذه الجامعات.

3 – الحقيقة التاريخية، والمتمثلة في كون الانتقال إلى الأهمية الاقتصادية لبرامج التعليم الريادي كان من السهل تحقيقه في الولايات المتحدة أكثر من أي مكان آخر؛ لأن الجامعات الأمريكية كانت دائمًا بحاجة إلى أن تكون حساسة ومتجاوبة مع المتطلبات المتغيرة(صناعية وزراعية) والأعمال التجارية.

4 – الارتباط الوثيق بين لا مركزية الجامعات الأمريكية، وربطها ارتباطا وثيقًا بالحرية في إنشاء الأنشطة والبرامج الريادية، هي السمة الإضافية التي تتمتع بها الجامعات الأمريكية، مثل: ستانفورد وكلية بابسون الجامعية، وامتلاكها درجة عالية من الحكم الذاتي.

5 – ما يتعلق بالساحة الأمريكية، وهي أنه لم تكن هناك وزارة اتحادية للتعليم في الولايات المتحدة تحمل المسئولية عن تحديد حجم الميزانيات الجامعية، وكيفية تخصيص هذه الميزانيات، أو الأولويات الفكرية التي يجب مراعاتها.

وبناء على ما سبق، يتضح من المقارنة التفسيرية لبرامج تعليم ريادة الأعمال في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وماليزيا، وجود عدة اعتبارات تفيد في تبني برامج تعليم ريادة الأعمال في البيئات الثقافية المختلفة، وفي ذات الوقت فإن هذه الاعتبارات يمكن الإفادة منها في وضع الحلول العلمية للمعوقات التي تحول دون تبني برامج تعليم ريادة الاعمال في الجامعات في مصر، وبناء على ذلك فإنه تم التأكد من صحة الفرض الحقيقي والمتمثل في:" **قد يؤدي الأخذ ببرامج تعليم ريادة الأعمال في الجامعات المصرية، استنادًا للدراسة المقارنة ببعض الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية وماليزيا إلى وضع الحلول العلمية لتبني برامج تعليم ريادة الأعمال في الجامعات المصرية**".

الجزء الرابع– الإطار المقترح للدراسة

أجاب الإطار المقترح للدراسة عن السؤال الأخير ونصه: ما الإجراءات المقترحة لتبني برامج تعليم ريادة الأعمال في الجامعات المصرية في ضوء خبرة بعض الجامعات الأمريكية والجامعات الماليزية؟، وللإجابة عنه جاءت مكونات الإطار المقترح على النحو الآتي:

أولا– الاعتبارات الحاكمة للإجراءات المقترحة:

- النظر إلى برامج تعليم ريادة الأعمال باعتبارها ظاهرة اجتماعية واقتصادية متعددة المستويات، الأمر الذي يستلزم اعتبارها وسيلة لتشجيع الأفراد على توليد القيمة المضافة الاجتماعية والاقتصادية التي يستفيد منها المجتمع ككل.

- اتخاذ الإجراءات التي تضمن نشر ثقافة التعليم الريادي – ومن ثم برامجه – لتصبح ثقافة شائعة في العصر الحالي، ومن ثم دوره في تغيير الثقافات والقناعات الخاصة بالأفراد والمؤسسات التعليمية بصفة عامة والجامعية بصفة خاصة، في اعتبار تعليم ريادة الأعمال أداة لتغيير أساليب تفكير الأفراد ليصبحوا أكثر قدرة على المبادرة وتحويل الأفكار والاختراعات الجديدة إلى مشروعات تجارية ناجحة.

- تضمين برامج تعليم ريادة الأعمال في عمليات الإعداد والتأهيل لرأس المال البشري بمؤسسات التعليم الجامعى، ومن ثم تنمية قدرات الطلاب والموظفين بشكل يجعلهم مواطنين صالحين مساهمين في بناء الوطن وخدمته، والتفاعل مع بيئة الأعمال المحيطة به بشكل إيجابي.

- إعلام المجتمع الجامعى بفوائد تعليم ريادة الأعمال ومكتسباته المستقبلية، وتأثيراته على التنمية المستدامة؛ لأنه يخلق قاعدة عريضة من الرياديين والمبدعين في جميع المجالات، وإعداد طلاب الجامعة لثقافة ريادية قوامها الإنجاز والإبداع والابتكار.

- اتخاذ التدابير الخاصة بإدارة المشروعات الريادية وصياغة وإعداد خطط الأعمال، إضافة إلى تحديد الدوافع وإثارتها وتنمية المواهب الريادية لطلاب الجامعة.

- أهمية تغيير اتجاهات طلاب الجامعة، وغرس ثقافة العمل الحر في مختلف المجالات، وغرس روح المبادرة لدى طلاب الجامعة، وزيادة فرص نجاح الأعمال، وصناعة قادة المستقبل لتحمل أعباء النمو الاقتصادي.

ثانيا: مقترحات خاصة بمحاور المقارنة

ترتبط الإجراءات الخاصة بمحاور المقارنة لعناصر برامج تعليم ريادة الأعمال بمؤسسات التعليم الجامعى، وفيما يلي تحديد آلياتها:

1 – مقترحات خاصة بنشأة برامج تعليم ريادة الأعمال:

- النظر لتعليم ريادة الأعمال باعتباره محركًا رئيسًا للنمو الاقتصادي في مصر، بحيث يتم تعزيز الإبداع وريادة الأعمال في التعليم العالي من أجل مواجهة البطالة الهيكلية بين خريجي الجامعات ، من خلال التركيز على البعد الاقتصادي بما يضمن تحقق الأهداف الاجتماعية.

- ضرورة أن تصمم برامج ريادة الأعمال؛ بحيث تساعد أصحاب المشاريع المحتملين أن يكونوا على دراية بالمعوقات الخاصة بإدارة وتنظيم المشاريع، ومن ثم إيجاد سبل للتغلب عليها.

- التأكيد_ عند تصميم المناهج الدراسية الخاصة ببرامج تعليم ريادة الأعمال_ على استمرار أساليب نقل المعلومات والخبرات الريادية، كأساليب المناقشة والمحاضرات، ودراسات الحالة، ودراسات الجدوى، ومهارات تنظيم المشاريع.

- أن النجاح في برامج تعليم ريادة الأعمال لا يتوقف على كم المعرفة فقط، إنما يتطلب أفراد قادرين لديهم قدرات ومهارات تواصل ريادية.

- أن برامج تعليم ريادة الأعمال لها دورها في القضاء على البطالة الناشئة بين الخريجين من مؤسسات التعليم الجامعي؛ باعتبارها أحد أهم المشاكل الرئيسة التي تواجه التنمية الاجتماعية التي تواجه الحكومات، الأمر الذي يفرض على الحكومات البحث عن حلول من خلال برامج التوظيف الذاتي.

- التأكيد على تنمية رأس المال البشري بمؤسسات التعليم الجامعي عند وضع برامج لتعليم ريادة الأعمال؛ بحيث تؤكد على المهارات الريادية وتكنولوجيا المعلومات وغيرها.

- زيادة المخصصات الحكومية لمؤسسات التعليم الجامعى، والعمل على تعزيز برامج تعليم ريادة الأعمال وزيادة مهارات تنظيم المشاريع لدى الطلاب.

- التأكيد عند وضع الخطط القومية، على أهمية تضمين مهارات تنظيم المشاريع بين طلاب الجامعات، وتوفير بيئة جامعية مناسبة لبرامج تعليم ريادة الأعمال.

2 – مقترحات خاصة بمفهوم تعليم ريادة الأعمال:

يجب أن تؤكد الجامعات عند تبني مفهوم تعليم ريادة الأعمال على ما يأتي:

- التأكيد على تشجيع التفكير الإبداعي وتعزيز الشعور بالتمكين وقيمة الذات لدى الفرد، وعدم الاقتصار على مجرد تعليم شخص ما إدارة عمل ما.
- الاهتمام بإكساب الطلاب مهارات إنشاء الأعمال التجارية، وزيادة قدراتهم على التعرف على الفرص المتاحة في حياة الفرد، ومتابعتها، من خلال توليد أفكار جديدة وتوفير الموارد اللازمة.
- القدرة على إنشاء وتشغيل المشروعات الجديدة، من خلال التفكير بطريقة إبداعية.
- الاهتمام في مفهوم تعليم ريادة الأعمال، على المعرفة والمهارات في مجال الأعمال التجارية، وتنظيم المشاريع، بالإضافة إلى تطوير المعتقدات، والقيم والمواقف الخاصة ببيئة العمل بالمستقبل؛ بما يؤهلها لتكون بديلا لصالح دفع العمالة أو الحد من البطالة لدى الطلاب.
- التأكيد على أهمية الاستغلال الأمثل للفرص والموارد المتاحة في بيئات الأعمال في إطار المخاطر، من خلال اكتساب المهارات الريادية وزيادة قدرات الأفراد على بناء وتطوير الخطط الجديدة والمبتكرة.
- الحد من التأثيرات السلبية للعوامل البيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالبيئة التعليمية الريادية ؛ لتحقيق مساهمتها في تحقيق فعالية برامج التعليم الريادي، مثل نوعية بيئة الأعمال، والدعم الحكومي؛ سواء من وزارة التربية التعليم أو التعليم العالي أو الوزارت الأخرى ذات الصلة، ومؤسسات قطاع الشركات والمنظمات التمويلية والمجتمعية غير الحكومية، وكذلك حجم الدعم المقدم للجامعات وأعضاء هيئة التدريس الأكاديميين والعاملين.

3 – مقترحات خاصة بأهداف برامج تعليم ريادة الأعمال:

يجب أن تؤكد الجامعات عند صياغة أهداف برامج تعليم ريادة الأعمال على ما يأتي:

- تدريب الطلاب على كيفية تحديد فرص الأعمال (الفكرة الريادية).
- تعليم الطلاب آليات إعداد الدراسة التسويقية بالجامعات من خلال مشروعات التخرج لدى الطلاب.

- الاهتمام بعمليات التخطيط والتنفيذ للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال إكساب الطلاب القدرة على التحليل المالي للمشروعات الريادية وإكساب الطلاب مهارات الإقناع والتفاوض.
- تدريب الطلاب على قياس المخاطر والعائد من رأس المال، والتركيز على مهارات التواصل الاجتماعي والمسائل القانونية والتنظيمية.
- التركيز على برامج ومشاريع الريادة في مختلف التخصصات بالجامعات وتدريب الطلاب على كيفية البدء في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- إشراك أصحاب المشاريع الريادية ورجال الأعمال الناجحين في تدريس مقررات وبرامج تعليم ريادة الأعمال بالجامعات.
- المساهمة في نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب زيادة قدرة الجامعات على نقل التكنولوجيا إلى القطاع الخاص.
- توفير الفرص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتوظيف الخريجين الذين تلقوا التدريب ولديهم المهارات والمعرفة اللازمة للشركات الريادية.
- السماح للطلاب لتنمية قدراتهم ومهارتهم على تحديد وتوفير المزيد من فرص العمل بالمجتمع.
- تسهيل إجراءات تخطيط وتنظيم المشاريع والأفكار الريادية، وتنمية قيم ومهارات الإدارة الاستراتيجية لدى الطلاب بالجامعات.

4 – مقترحات خاصة ببرامج تعليم ريادة الأعمال بالجامعات:

يمكن عرض هذا على النحو الآتي:

أ – ملامح برامج تعليم ريادة الأعمال بالجامعات:

- العمل على تأسيس مراكز متخصصة في التعليم الريادي، تقوم بتقديم مجموعة متنوعة من المقررات والدورات والبرامج التي تلمس مختلف جوانب ريادة الأعمال لطلبة المرحلة الجامعية والدراسات العليا، بحيث تتضمن مجالات الإدارة، والمالية، والتكنولوجيا، والقانون، والتصميم.
- سعي الجامعات إلى توفير الفرص المناسبة لطلابها؛ لتعلم الأنشطة اليومية التي تساهم في بدء أو اختبار مفاهيم الأعمال الجديدة، من خلال تقديم مجموعات

من الدورات والبرامج الريادية اللامنهجية، إضافة إلى دعم البحوث في مجال ريادة الأعمال.

- أن تقوم الجامعات بتوفير بعض برامج الزمالة للطلبة وأعضاء هيئة التدريس، بما يمكنهم من الحصول على المعرفة والخبرات اللازمة لإقامة الشركات المبتدئة في مجال التكنولوجيا.
- ضرورة توفير الروابط والصلات بين الجامعة وخريجيها ممن لهم خبرات ناجحة في إنشاء الشركات بعد التخرج، من خلال إتاحة الفرص للخريجين على تقديم البرامج التطوعية الخاصة بنشر ثقافة ريادة الأعمال لدى طلبة الجامعات الحاليين وخاصة في السنوات الأولى، ومن خلال والتعاون في مجال البحوث وتقديم المحاضرات والمشورة والنصح للطلاب.
- قيام الجامعات بإدخال السياسات المتعلقة بتشجيع الموظفين والطلاب على الاستغلال التجاري للملكية الفكرية، والمشاركة في مشاريع النشر والاستشارات والبحث والابتكار، إضافة إلى المبادرات التي من شأنها تحفيز اهتمامات الطلاب تجاه التعليم والتدريب الريادي.

ب – قائمة البرامج المقترحة لتعليم ريادة الأعمال بالجامعات:

- إقامة برامج للقيادات التنفيذية العليا بمختلف المؤسسات التعليمية.
- إقامة برامج جامعية متخصصة للمشاريع التقنية.
- اقتراح مقررات في ريادة الأعمال والاستثمار في السنوات الأولى بالجامعات كمقررات اختيارية.
- اقتراح دراسات حالة ريادة الأعمال.
- استحداث برامج لريادة الأعمال الاجتماعية.
- إقامة برامج مخصصة للشركات، مثل التخطيط الاستراتيجي والإدارة في مجال السوق، وقيادة النمو الاقتصادي.
- إقامة معسكرات لطلاب الجامعات؛ للتدريب على مهارات ريادة الأعمال الجامعية.
- اهتمام مراكز تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ببرامج ريادة الأعمال، واعتبارها ضمن قائمة برامج تنمية القدرات FLDP لأعضاء هيئة

التدريس، وعقد الندوات حول "قيمة تعليم ريادة الأعمال لأعضاء هيئة التدريس"، أو عقد الندوات العالمية لمعلمي ريادة الأعمال من خلال الشراكات مع الجامعات الريادية.

- عقد برامج لريادة الأعمال لطلاب الجامعات، بحيث تشمل: ريادة الأعمال، الابتكار، ريادة الأعمال الاجتماعية، المالية، والتسويق.
- الاهتمام بتفعيل برامج المشاركة الطلابية وربطها بالأعمال الفصلية.
- عقد دورات تدريبية مشتركة بين الجامعات في مجال تعليم ريادة الأعمال.
- إدخال برامج أكاديمية جديدة في تعليم ريادة الأعمال غير تقليدية، مثل : برنامج البكالوريوس في ريادة الأعمال، وبرنامج الماجستير في إدارة الأعمال (تخصص ريادة الأعمال)، وبرنامج ماجستير في ريادة الأعمال التطبيقية، وبرنامج دكتور إدارة الأعمال(تخصص ريادة الأعمال).

الجدول(1)

الفروق النوعية بين برامج تعليم ريادة الأعمال ببعض الجامعات الأمريكية والجامعات الماليزية.

وجه المقارنة	الجامعات الأمريكية		الجامعات الماليزية	
	جامعة ستانفورد	كلية بابسون الجامعية	جامعة اوتارا	جامعة مارا للتكنولوجيا
برامج تعليم ريادة الأعمال	1 – برنامج القيادة التنفيذية العليا في ستانفورد SSELP 2 – برنامج ستانفورد للمشاريع التقنية(STVP): ويقدم المركز ثلاث أنواع من البرامج على النحو الآتي: - برنامج مايفيلد للمشاريع التقنية بستانفورد The Stanford Technology Ventures Program's Mayfield. - زمالة القادة الرياديين (DFJ) **The DFJ Entrepreneurial Leaders Fellowship**. - برنامج أكسيل للطلاب المبتكرين The Accel Innovation Scholars (AIS) program. 3 – برامج مركز الدراسات الريادية (CESP) . ويمكن عرض البرنامج ، على النحو الآتي: - مقررات في ريادة الأعمال والاستثمار في مرحلة مبكرة. - برنامج بدء التشغيل Startup Garage. - استوديو المشارع بستانفورد Stanford Venture Studio	1 – برامج مخصصة للشركات. 2 – فتح برامج التسجيل للأفراد ، ومن أهم البرامج التي تقدمها : - التخطيط الاستراتيجي والإدارة في مجال البيع بالتجزئة. - قيادة النمو الاقتصادي. - القيادة والتأثير. - استراتيجيات وتكنيكات لنمو الشركات: زيادة وتنمية. - – برنامج القيادة النسائية. - – تمويل المهنيين غير الماليين. - – ندوة بابسون لمعلمي ريادة الأعمال. - معسكر ريادة	1 – برنامج المشاريع الطلابية. 2 – الدورات التدريبية المشتركة بين الجامعات. 3 – مقرر أساسي فى ريادة الأعمال. 4 – برنامج البكالوريوس مع مرتبة الشرف في ريادة الأعمال.	1 – برنامج البكالوريوس مع مرتبة الشرف فى ريادة الأعمال. 2 – برنامج ماجستير في إدارة الأعمال (تخصص ريادة الأعمال). 3– برنامج ماجستير في ريادة الأعمال التطبيقية ماجستير في ريادة الأعمال التطبيقية. 4 – برنامج دكتور إدارة الأعمال(تخصص ريادة الأعمال). 5 – مقرر" ريادة الأعمال" في مستوى ما

	. - دراسات حالة حول ريادة الأعمال. 4 – برنامج درابر هيلز للزمالة الصيفى (Draper Hills Summer Fellows Program). 5 –برنامج ريادة الأعمال الاجتماعي Program on Social Entrepreneurship (PSE) . 6 – برنامج الاشعال بستانفورد Stanford Ignite Program	الأعمال: التعمق فى المشاريع الجديدة. 3 – برامج ريادة الأعمال للمنظمات 4– برامج تعليم المعلمين. 5 – برنامج ريادة الأعمال لطلاب الجامعات.		قبل الدبلوم بعنوان " أساسيات ريادة الأعمال " .

قائمة المراجع

[1] رسلان محمد ، نصر عبد الكريم:" واقع ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة وسبل تعزيزها في الاقتصاد الفلسطيني"، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، العدد الثالث والعشرون، 2011، ص 44.

[2] Vegard Johasen& Others: "**Entrepreneurship Education and Pupils' Attiudes towards Entrepreneurs in Entrepreneurship-Born**", Made and Educated, E.d, 2012,p.113.

[3] UNESCO and ILC: **"Towards an Entrepreneurial Culture for the Twenty-first Century – Stimulating Entrepreneurial spirit through Entrepreneurship Education in Secondary Schools"**, International Labour Organization and United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization,2006,p.21.

[4] OECD : "**The OECD Innovation strategy: Getting a head start on tomorrow**", OECD publishing,2010, pp.9-10.

[5] المركز الدولي للتعليم والتدريب التقني والمهني:" **مشروع التعليم للريادة في الدول العربية : المكون الثاني 2010-2012**"، منظمة اليونسكو، تقرير توليفي، 2012، ص1.

[6] Donald F. Kuratko:"**The Emergence of Entrepreneurship Education: Development, Trends, and Challenges**", Entrepreneurship Theory and Practice, Vol.29., No.5.,2005,p.578.

[7] Ming Yu Cheng & Others:"**The effectiveness of entrepreneurship education in Malaysia**", Education Training, Vol.51.,No.7., Emerald Group Publishing limited,2009,p.555.

[8] European Union:"**Effects and impact of Entrepreneurship Programmes in higher education**" , European Commission ,Brussels,2012 ,p.9.

[9] صفاء شحاته:" تنمية جدارات سوق العمل لدى المتعلمين في مؤسسات التعليم العالي من خلال سياسات وبرامج ريادة الأعمال رؤية استراتيجية"، **دراسات تربوية واجتماعية** ،ع4، مج19، أكتوبر 2013، ص 52.

[10] المنتدى الاقتصادي العالمي:"**تقرير القدرة التنافسية في العالم العربي(2011-2012)**" ، 2011، ص 5.

[11] المرصد العالمي لريادة الأعمال:" **تقرير ريادة الأعمال في مصر**"، مركز بحوث التنمية الدولية، أوتاوا، كندا،2012.

[12] أبو بكر بدوي:"**دراسة حالة عن مصر**" ، في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، التعليم للريادة في الدول العربية،" **مشروع مشترك بين اليونسكو ومؤسسة Startreal البريطانية، دراسات حالة عن الدول العربية(الأردن،تونس، سلطنة عمان، مصر)**" ، مركز اليونسكو- يونيفوك الدولى للتعليم والتدريب التقنى والمهنى- بون، 2010، ص 33.

[13] هالة خطاب:" **تقرير مصر حول العمل الحر، العمل الحر العالمي**"،2008، ص 41.

[14] نبيل سعد خليل: "**التربية المقارنة – الأصول المنهجية ونظم التعليم الإلزامي**"، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2009، ص ص 195-198.

[15] عبد الله على الكبير وآخرون: "**لسان العرب**"، الجزء الرابع ، دار المعارف ، القاهرة ، 1984، ص2

[16] Hannes Jesar:"**Can Entrepreneurship be taught? Case: The Lean Start-up**", Metropolia Business School, Helsinki Metropolia University of Applied Sciences, May 2015, p.8.

[17] J.C. Sánchez:"**University training for entrepreneurial competencies: Its impact on intention of venture creation**", International Entrepreneurship and Management Journal, Vol.7., No.2.,2011,p.241.

[18] Serena Sandri :"**The Need for Entrepreneurial Education in Jordan-An Empirical Investigation**", Jordan Journal of Business Administration, Vol.12.,No.2., 2016.p.417.

[19] Ibid.,pp.417-419.

[20] H. Hattab:"**Impact of entrepreneurship education on entrepreneurial Intentions of University Students in Egypt**",The Journal of Entrepreneurship, Vol.23., No.1., 2014.

[21] أحمد غنيمي مهناوي:" **دور التعليم الثانوي الفني المزدوج في إكساب طلابه ثقافة ريادة الأعمال لمواجهة مشكلة البطالة في مصر**"، دراسات عربية في التربية وعلم النفس، ع52، 2014.

[22] صفاء شحاته:**مرجع سابق**.

[23] Petra Gibcus&Others:"**Effects and impact of entrepreneurship programs in higher education**", European Commission General for Enterprise and Industry,2012.

[24] غسان العمري ومحمد جودت ناصر:" قياس خصائص الريادة لدى طلبة الدراسات العليا في إدارة الأعمال وأثرها في الأعمال الريادية(دراسة مقارنة)"،**مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، ع 4 ، مج17 ، 2011.

[25] عمرو علاء الدين زيدان:"دراسة ميدانية مقارنة للتوجهات والدوافع الريادية بين الطلاب والطالبات في الجامعات المصرية"، **المجلة العربية للعلوم الإدارية**، ع 3 ، مج 17 ، الكويت،2010.

[26]Alberta Charney& Others:"**The Impact of Entrepreneurship Education: An Evaluation of the Berger Entrepreneurship Program at the University of Arizona**, 1985-1999, FINAL REPORT presented to To The Kauffman Center for Entrepreneurial Leadership ,The Ewing Marion Kauffman Foundation,May 23, 2000.pp.1-4.

[27] رسلان محمد،نصر عبد الكريم: **مرجع سابق**، ص 44.

[28] European Commission, Green Paper on :" **Entrepreneurship in Europe**", Brussels

, 2003, pp.7-8.

[29] منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم ومنظمة العمل الدولية:"**التعليم الثانوي في القرن الواحد والعشرين – نحو ثقافة للريادة في القرن الواحد والعشرين**"، 2006، ص6.

[30] D.Ucbasaran&Others:"**Opportunity Identification and Pursuit: Does an Entrepreneur's Human Capital Matter?**",Small Business Economics, Vol.30., No.2., 2008,pp.153–173.

[31] B.Carlsson:"**Universities, entrepreneurship and public policy: lessons from abroad**",In: S.Shane(ed):"**Economic Development through Entrepreneurship: Government**",University and Business Linkages, Edward Elgar. Cheltenham (UK)/Northamptom(MA),2005, p.213.

[32] European Commission:"**Entrepreneurship in Higher Education, Especially in Non-Business Studies**", Final Version, March2008,p.13.

[33] Ibid., p.10.

[34] Ibid., p.10.

[35] Rosni Bakar & Others:"**Entrepreneurship Education: Experiences in Selected Countries**", International Education Studies; Vol. 8, No. 1; 2015, pp.94-95.

[36] K.Wilson:"**Entrepreneurship Education in Europe**", In Entrepreneurship and Higher Education , OECD, 2008, pp.1-20.

[37] European Commission **,Entrepreneurship in higher education, especially within non-business studies**, Op.Cit., pp.15-17.

[38] Ibid., pp.15-17.

[39] Ibid., pp.15-17.

[40] Rosni Bakar & Others:Op.Cit., p.94.

[41] Ibid., p.95.

[42] Mansheng Zhou&Haixia Xu:"**A Review of Entrepreneurship Education for College Students in China**", administrative sciences, Vol.2.,No.37.,2012,pp.87-91.

[43] Rosni Bakar & Others:Op.Cit., p.95.

[44] Creso Sá & Others:"**The State of Entrepreneurship Education in Ontario's Colleges and Universities**", The Higher Education Quality Council of Ontario, Toronto, 2014,pp.10-14.

[45] J.A.Katz:" **The chronology and intellectual trajectory of American entrepreneurship education: 1876–1999**",Journal of Business Venturing, Issue.18., 2003,pp.283–284.

[46] Liu Dezhi&Others:"**A Comparative Study for Entrepreneurial Education in China-US Universities**", 1st International Conference on Engineering and Business Education (ICEBE), Wismar, 2008,pp.2-3.

[47] Mansheng Zhou&Haixia Xu:Op.Cit.,p.95.

[48] S. Shane& S. Venkataraman:"**The promise of entrepreneurship as a field of research. Academy of Management Review**, Vol.25., No.1., 2000,pp.217−226.

[49] David M. Hart:"**The Social Context for High-Potential Entrepreneurship in the United States: An Historical-Institutional Perspective**",Comparative Entrepreneurship Initiatives,Palgrave Macmillan, a division of Macmillan Publishers,2011,p.16.

[50] Consortium for Entrepreneurship Education:"**Entrepreneurship everywhere: The case for entrepreneurship education",**Columby, USA.DeTienne, D.R., & Chandler, G.N. (2004). Opportunity identification and its role in the entrepreneurial classroom: A pedagogical approach and

empirical test. Academy of Management Learning and Education, 3(3),2008,pp.242-257.

[51] S. Shane& S. Venkataraman:Op.Cit.,p.218.
[52] Ibid.,**p.**218.
[53] T.N.Garavan & B. O' Cinneide:"**Entrepreneurship education and training programmes: A review and evaluation - Part 1**",Journal of European Industrial Training,Vol.18., No.8., 1994,pp.3-13.
[54] **The National Survey of Entrepreneurship Education,An Overview of 2012-2014**,The Center for Entrepreneurial Excellence ,George Washington University, December 2, 2014,p.5.

[55] Rosni Bakar & Others:Op.Cit., p.92.
[56] Ibid, p.92.
[57] M. Lekoko& Others:"**The effectiveness of entrepreneurship education: What matters most?**, African Journal of Business Management Vol. 6(51),December, 2012, p.12027.
[58] Liu Dezhi&Others:Op.Cit.,pp.1-2.

[59] A look at Stanford university today, **Stanford facts 2017**, Stanford University,2017,pp.5-6.

[60] Graduate Studies, Academics, Stanford university, http://facts.stanford.edu/academics/graduates, 24 /3/2017

[61] Yong Suk Leea, Chuck Eesleyb:"**The Persistence of Entrepreneurship and Innovative Immigrants:Evidence from Stanford University**",Stanford University ,March 2017,p.11.

[62] Ibid., p.11.

[63] Charles E. Eesley& William F. Miller:"**Stanford University's Economic Impact via Innovation and Entrepreneurship**", Stanford University, October 2012,p.1.

[64] Ibid.,p.2.

[65] The Stanford Senior Executive Leadership Program,Selected topics in:"**Corporate Governance; Law; Finance & Accounting;Leadership**"; Capital Markets; and Risk Management", Stanford Rock Center, Stanford University,2017,pp.1-3.

[66] Stanford Technology Ventures Program (STVP), **About Us**, The Entrepreneurship Center at Stanford Engineering, the Department of Management Science & Engineering, http://stvp.stanford.edu/about,24 /6/2017.

[67] Charles E. Eesley& William F. Miller:Op.Cit.,p.4.

[68] The Stanford Technology Ventures Program (STVP) , **The DFJ Entrepreneurial Leaders Fellowship**, Stanford University, http://stvp.stanford.edu/dfj,13 /7/2017.

[69] The Stanford Technology Ventures Program (STVP), **The Accel Innovation Scholars (AIS) program**, Stanford University, http://stvp.stanford.edu/ais,13/7/2017.

[70] The Center for Entrepreneurial Studies(CES),(**Research in Entrepreneurshipm,Teaching Entrepreneurship,Student Programs**),Stanford University, http://stvp.stanford.edu/mayfield-fellows-program,12/5/2016.

[71] Graduate school of Business Administration, **Draper Hills Summer Fellows Program**, Stanford University, https://cddrl.fsi.stanford.edu/summerfellows,15/7/2017.

[72] Graduate school of Business Administration, **Program on Social Entrepreneurship (PSE)**, Stanford University, http://cddrl.fsi.stanford.edu/docs/program-social-entrepreneurship,15/7/2017.

[73] Graduate school of Business Administration, **Stanford Ignite Program**, Stanford University, https://www.gsb.stanford.edu/programs/stanford-ignite,30/7/2017.

[74] Babson College, **From Wikipedia, the free encyclopedia**, https://en.wikipedia.org/wiki/Babson_College#Three_College_Collaboration,30/7/2017.

[75] Ibid.

[76] Executives & Organizations, **About Babson Executive and enterprise Education**, Babson College, http://www.babson.edu/executive-education/about-executive-education/Pages/home.aspx, 12 /7/2017.

[77] Babson College, **From Wikipedia, the free encyclopedia**, **Op.Cit.**

[78] Executives & Organizations, **Corporate Custom Programs**, Babson College, http://www.babson.edu/executive-education/custom-programs/Pages/home.aspx, 24 /5/2017.

[79] Executives & Organizations, **Open Enrollment Programs for Individuals** ,Babson College, http://www.babson.edu/executive-education/open-enrollment-programs/Pages/home.aspx, 22 /5/2017.

[80] Executives & Organizations, **Customized Entrepreneurship Programs**, Babson College, http://www.babson.edu/executive-education/expanding-entrepreneurship/Pages/customized-entrepreneurship-programs.aspx, 22 /5/2017.

[81] Executives & Organizations, **Babson Entrepreneurship Ecosystem Platform**, Babson College, http://www.babson.edu/executive-education/expanding-entrepreneurship/beep/Pages/home.aspx, 22 /5/2017.

[82] Executives & Organizations, **Education for Educators**,Babson College, http://www.babson.edu/executive-education/education-educators/Pages/home.aspx, 22 /5/2017.

[83] Babson Build, for Santander Universities Students, **The Entrepreneurship Program for university Students**, Babson College,2015,pp.2-4.

[84] Executives & Organizations, **Custom Student Programs**,Babson College, http://www.babson.edu/executive-education/student-programs/Pages/custom-student-programs.aspx, 30 /7/2017.

[85] إيرل.ن.متيلمان:" **موجز جغرافية أمريكا**"،ترجمة: وكالة الإعلام الأمريكية،السفارة الأمريكية،القاهرة،١٩٩٤،ص٥.

[86] Valverde G.A:"**United states: Encyclopedia of National systems of Education**",Eisevier Science, Cambridge 1995,p.1033.

[87] البنك الدولي :**تقرير عن التنمية في العالم 2000/99**، مركز الأهرام للترجمة والنشر،القاهرة، ٢٠٠٠ ،ص ٢٣١.

[88] U.S. Census Bureau:"**The Resident Population of The United States"**,Projected to 6 - 1 – 2011, U.S. Census Bureau , 2011,pp.1-2.

[89] C. Booth, "**United States: System of Education**", The International Encyclopedia of Education: Research and Studies. Vol. 9. Oxford: Bergman Press Ltd, 1985,P.5359.

[90] Nathan Rosenberg:"**America's Entrepreneurial Universities**", Stanford Institute for Economic Policy Research ,Stanford University, November 2008, p.1.

[91] Joel McFarland & Others :"**The Condition of Education 2017**", U.S. Department of Education, National Center for Education Statistics, May 2017,pp.29-38.

[92] Ibid., p.2.

[93] عبد الغني عبود:"**الأيديولوجيا والتربية، مدخل لدراسة التربية المقارنة**"، ط ٣، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٠ ، ص ٢٣٨.

[94] **"Gross domestic product 2016"**, World Development Indicators database, World Bank, April 2017, p.1.

[95] **"Per Capita Personal Income**", Bureau of Economic Analysis, U.S Department of Commerce , published on Nov, 2017, p.1.

[96] Bureau of Economic Analysis , National Economic Accounts:" **What's New: Federal Recovery Programs and Burean of Economic Analysis**",The U.S. Department of Vomerce JOll,pp.8-10.

[97] Donald F. Kuratko:" **Entrepreneurship education: Emerging Trends and Challenges for The 21St Century**",Coleman Foundation White Paper Series for the U.S. Association of Small Business & Entrepreneurship,2003,pp.4-6.

[98] Michael Hout:"**Social and Economic Returns to College Education in the United States**", The Annual Review of Sociology, Vol.38., 2012, pp.379-380.

[99] Ibid., p.2.

[100] Liu Dezhi&Others:Op.Cit., pp.1-2.

[101] Frederick M Kaiser:"**American National Government: An Over View Washington DC**",Congressional Research Service, Library of Congress, 2001, PP.1-6.

[102] عبد الغني عبود : **"التربية المقارنة في نهايات القرن، الأيديولوجية والتربية من النظام إلى اللانظام"**، دار الفكر العربى، القاهرة، 1999، ص ٩.

[103] محمد منير مرسي :**"المرجع في التربية المقارنة"**، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨١ ،ص ١٧٥.

[104] U.S. Department of Education:"**A national Development strategy for Education Training and People Development**", Prepared by National committee for Training and Development ,oct.1990, pp. 4-5.

[105] U.S. Aresearch :"**A nation at Risk- The full Account**", The commission on Excellence in Education. Portland, Oregan, U.S.A., Third Edition Revised , Feb.1994.

[106] Aaron Chatterji&Others:"**Clusters of Entrepreneurship and Innovation**", paper has been prepared for the Innovation Policy and the Economy Forum, Harvard University and NBER , April 2013, pp.18-20.

[107] شبل بدران، فاروق شوقي البوهي:"**نظم التعليم في بعض دول العالم**"، الدار الجامعية، الأسكندرية، 2000، ص ص 144-145.

[108] روبرت.م .كروندي:"**موجز تاريخ الثقافة الأمريكية**"، ترجمة: مارند حماد، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان،الأردن ، 1995، ص ص 17-20.

[109] Donald F. Kuratko:" **Entrepreneurship education: Emerging Trends and Challenges for The 21St Century**",Op.Cit., p.6.

[110] Donald F. Kuratko:"**The Emergence of Entrepreneurship Education: Development, Trends, and Challenges**",**Op.Cit**.,p.578.

[111] أحمد أبراهيم أحمد:"**دراسات في التربية المقارنة ونظم التعليم – منظور إداري**"، مكتبة المعارف الحديثة، الإسكندرية، 2001، ص78.

[112] ل . مكيرجي : "**التربية المقارنة**" ، ترجمة محمد قدري لطفي ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ١٣٧.

[113] وكالة الإعلام الأمريكية : "**موجز التاريخ الأمريكي**" ، السفارة الأمريكية ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ٢.

[114] J.A.Katz:Op.Cit., pp.283–284.

[115] Mansheng Zhou&Haixia Xu:Op.Cit., p.94.

[116] John Steele Gordon:" **Entrepreneurship in American History**", Imprimis, Vol.43., No.2., Feb 2014. Retrieved(https://imprimis.hillsdale.edu/entrepreneurship-in-american-history/),at(22/8/2017)

[117] Ibid.

[118] Malaysia 2006b:"**Ninth Malaysia Plan 2006-2010**", The Economic Planning Unit, Prime Minister's Department, Kuala Lumpur,2010,p36.

[119] S.M Lee&Others:"**Impact of entrepreneurship education: A comparative study of the U.S. and Korea**', International Entrepreneurship and Management Journal, vol.1,2005, pp. 27-43.

[120] Parimala Rengiah:"**Effectiveness of entrepreneurship education in developing entrepreneurial intentions among Malaysian university students**", Southern Cross University,2013,p.64.

[121] Hardy Loh Rahim & Others:"**Entrepreneurship education in Malaysia: A Critical Review**", Journal of Technology Management and Business,Vol.2.,No.2, 2015,p.4.

[122] Parimala Rengiah:Op.Cit.,p.68.

[123] Donald F. Kuratko: :"**The Emergence of Entrepreneurship Education: Development, Trends, and Challenges**",Op.Cit., pp.577-597.

[124] M.Kourilsky, and W. Walstad:"**Entrepreneurship and female youth: knowledge, attitudes, gender differences, and educational practices**", Journal of Business Venturing, Vol. 11,No. 1,1998, pp.77-89.

[125] Hardy Loh Rahim& Others:"**Entrepreneurship education in Malaysia: A Critical Review**", Op.Cit., p.4.

[126] Anantha Raj A. Arokiasamy:"**The role of higher education in promoting entrepreneurship in Malaysia**",Asian Journal of Management Research ,Vol.2.,Issue 1, 2011,p.521.

[127] Mazlina Mustapha& Maitilee Selvaraju:" **Personal Attributes, Family Influences,entrepreneurship education and entrepreneurship Inclination Among University Students**", Kajian Malaysia, Vol. 33, Supp.1, 2015,p.161.

[128] C.Brown:"**Teaching new dogs new tricks: The rise of entrepreneurship education in graduate schools of business**", DIGEST, 99(2),1999,pp.1-4.

[129] R. D. Hisrich& Others: :" En**trepreneurship**",NY, USA, McGraw-Hill Irwin,2005,p.68.

[130] Universiti Utara Malaysia (UUM),About UUM (2017), Available Online at:
http://www.uum.edu.my/index.php/en/aboutuum,Retrieved10/7/2017.

[131] Noorkartina Mohamad,& Others:"**Estimating The Choice Of entrepreneurship as A Career :The Case of Universiti Utara**

Malaysia",International Journal of Business and Society, Vol. 15 No. 1, 2014,pp.65 - 80.

[132] Ibid.,pp.65 - 80.

[133] Faudziah Zainal Abidin&Habshah Bakar :"**Entrepreneurship Education: The Case of Universiti Utara Malaysia**", In: Small Enterprise Conference 2007: Building Sustainable Growth in SMEs, 23-26 September 2007, Telstraclear Pacific Events Centre, Manukan City, New Zealand,2007,pp.5-7.

[134] Ibid.,pp.7-8.

[135] Ibid., p.8.

[136] Ibid.,pp.8-9.

[137] Hardy Loh Rahim & Others: :"**Entrepreneurial University: A Case of Universiti Teknologi MARA**", International Academic Research Journal of Social Science 1(2) 2015,pp.224-225.

[138] Universiti Teknologi MARA,From Wikipedia, the free encyclopedia,https://en.wikipedia.org/wiki/Universiti_Teknologi_MARA#History, Retrieved:12/7/2017.

[139] Hardy Loh Rahim & Others:"**Entrepreneurial University: A Case of Universiti Teknologi MARA**",Op.Cit., p.225.

[140] Ibid.,pp.225-226.

[141] Hardy Loh Rahim & Others: :"**Entrepreneurial University: A Case of Universiti Teknologi MARA**",Op.Cit., p.229.

[142] BBA (Hons) in Entrepreneurship, Faculty of Business Management,http://www.uitm.edu.my/index.php/en/archives/12-academic/454-faculty-of-business-management, Retrieved:5/7/2017.

[143] Hardy Loh Rahim & Others: :"**Entrepreneurial University: A Case of Universiti Teknologi MARA**",Op.Cit., p.229.

[144] Ibid.

[145] Master of Applied Entrepreneurship, Malaysian Academy of ME & Entrepreneurship Development (MASMED),Entrepreneurial University of The Year 2012 & 2013, Universiti Teknologi MARA,pp.2-5.

[146] Hardy Loh Rahim & Others:"**Entrepreneurial University: A Case of Universiti Teknologi MARA**",Op.Cit., p.229.

[147] Ibid.,p.224.

[148] Ibid., p.224.

[149] **Faculty of Business & Management**:"Programs, (Pre-Dipoma Commerce),http://pahang.uitm.edu.my/raub/index.php/academics/faculties/faculty-of-business-management, Retrieved: 30 /7/2017.

[150] سمير عبد الرسول العبيدى:" مهاتير محمد الأنموذج والتجربة"، **بحوث اقتصادية عربية**، العددان 34 و44، 2008،ص78.

[151] **Malaysia**, From Wikipedia, the free encyclopedia**,**https://en.wikipedia.org/wiki/Malaysia, Retrieved: 15/5/2017.

[152] ثناء إبراهيم فاضل الشمرى وظاهر عبد الزهرة الربيعي:" البناء التشريعي للنظام الاتحادي في الدستورين العراقي والماليزي"، **مجلة أبحاث البصرة للعلوم الانسانية**، ع 4 ، مج28،2008، ص ص234-235.

[153] Mohammed B. Yusoff & Others: "**Globalisation, Economic Policy, and Equity: The Case of Malaysia**" , OECD Development Centre,2010,pp.28-30.

[154] Ibid., pp.28-30.

[155] Hidekatsu Asada :"**Malaysia's Economic Success Story and Challenges**", Economics Department Working papers No.1369., Organization for Economic Co-operation and Development, Jan-2017,p.32.

[156] نبيه فرج أمين الحصري:" **تجربة ماليزيا في تطبيق الاقتصاد الإسلامي تحليل وتقييم**"، دار الفكر، القاهرة، 2009.

[157] **Malaysia Education Blueprint 2013-2025 (Preschool to Post-Secondary Education)**, Ministry of Education Malaysia, 2013, pp.97-99.

[158] **Ibid.,** pp.97-99.

[159] Jan .I:"**Environment Education – Implementation in six nation**" ,International Development Centre, Canada,2006,p.66.

[160] حسام الصيفي:" تحصين المنتج التعليمى ضد المخاطر المستقبلية"، **مجلة الجامعة العالمية** ، كوالالمبور، ماليزيا، 2012، ص 11.

[161] Othman Norasmah & K. Faridah:" **Entrepreneurship Behaviour amongst Malaysian University Students**", Pertanika J. Soc. Sci. & Hum, Vol.18., No.1.,2010, p.24.

[162] Mazlina Mustapha& Maitilee Selvaraju:Op.Cit., pp.155-156.

[163] Noorkartina Mohamad:Op.Cit., p.69.

[164] Taj.J.:Op.Cit., p.113.

[165] Parimala Rengiah:"Op.Cit.,p.64.
[166] Ibid.,p.66.
[167] Noorkartina Mohamad:Op.Cit., p.68.
[168] Othman Norasmah & K. Faridah:Op.Cit., pp.24-25.
[169] Mazlina Mustapha, and Maitilee Selvaraju:Op.Cit., p.156.
[170]على عبد الرازق جلبي:"**التجربة الماليزية في التنمية الانسانية**"،كلية الآداب،جامعة الأسكندرية،2008،ص 6.

[171] Government of Malaysia, ministry of education :"**Cabinet committee report on the implementation of the national education policy on education in Malaysia"**, journal of world affairs, No.6., 2011, p.4.

[172] Parimala Rengiah:Op.Cit.,p.63.
[173] S M Lee&Others:Op.Cit.,pp. 27-43.
[174] Othman Norasmah & K. Faridah:Op.Cit., p.23.
[175] مهاتير محمد:" **التطوع في التعليم – بالتطبيق على النموذج الماليزى"**، المنتدى العالمى للعمل التطوعى، السعودية، 2009، ص 1.

[176] Jan .I:Op.Cit.,6,p.1.

[177] Parimala Rengiah:Op.Cit., pp.63-64.
[178] Othman Norasmah & K. Faridah:Op.Cit., pp.24-25.

[179] أبو بكر بدوى: **مرجع سابق،** ص72.
[180] هالة حطاب:"**تقرير مصر حول العمل الحر**"، مرجع سابق، ص 41.
[181] القانون رقم 141 لسنة 2004 ، لنشر قانون تنمية المؤسسات الصغيرة، قرار رئيس مجلس الوزراء المصري رقم 1241 لسنة 2004، اللوائح التنفيذية للقانون الخاص بتنمية المؤسسات الصغيرة المنشور بالقانون رقم 141 لسنة 2004.
[182] هلا حطاب، **المرصد العالمي لريادة الأعمال ، تقرير ريادة الأعمال في مصر 2013** ، الجامعة البريطانية في مصر، القاهرة، 2013، ص57.
[183] أحمد إسماعيل حجي وحسام حمدي عبد الحميد:" **الجامعة والتنمية البشرية – أصول نظرية وخبرات عربية وأجنبية مقارنة**"، عالم الكتب، القاهرة، 2012، ص 477 وص 280.

[184] أبو بكر بدوى: **مرجع سابق،** ص75.

[185] محسن المهدي سعيد: **"الإصلاحات السابقة والحالية والمستقبلية للتعليم العالي"**، في: "مجلس السكان الدولي بالتعاون مع مؤسسة فورد، التعليم العالي في مصر: هل تؤدي المجانية إلى تكافؤ الفرص"، تحرير: أسماء البدري، مجلس السكان الدولي، القاهرة،2012/أ، ص ص 167-170.

[186] D. A. Kirby, and N.Ibrahim:" **Entrepreneurship education and the creation of an enterprise culture: provisional results from an experiment in Egypt**", International Entrepreneurshipand Management Journal, 7(2), 2011a ,pp.181-182.

[187] صفاء شحاته :**مرجع سابق**، ص ص 110-116.

[188] جمهورية مصر العربية:**"دليل اعتماد كليات ومعاهد التعليم العالى"**، الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، الإصدار الثالث، يوليو 2015، ص 27.

[189] أبو بكر بدوى ،مرجع سابق، ص ص 90-91.

[190] صفاء شحاته :مرجع سابق، ص ص 87-89.

[191] Nicole Seymour:"**Entrepreneurship Education in American Community Colleges and Universities**", Center for Entrepreneurial Leadership Clearinghouse on Entrepreneurship Education, 2001, pp.3-7.

[192] Patricia Roberts:"**Abstract thinking: a predictor of modelling ability?**", University of Westminster, UK, pp.1-2.

[193] سعيد يس عامر:" **الإدارة وتحديات التغيير"،** الإرادة للطباعة، القاهرة، 2001، ص 51.

[194] Nicole Seymour:"**Entrepreneurship Education in American Community Colleges and Universities**", Center for Entrepreneurial Leadership Clearinghouse on Entrepreneurship Education, 2001,pp.7-8.

[195] Elias, P.:"**Status in Employment: A world survey of practices and problems**", Bulletin of Labour Statistics,Vol.1., pp.11-19.

[196] Zoltan J. Acs&Laszlo Szerb:"**Global Entrepreneurship and the United States**", the Small Business Administration, Office of Advocacy under contract number SBAHQ-09-M-0288, Ruxton, September 2010,pp.14-16.

[197] Keil, Marion & Others:"**Training Manual for Diversity Management, Antidiscrimination and Diversity Training VT/2006/009"**, European Year of Equal Opportunities for All September 2007, p.6.

[198] Douglas Cumming& Dan Li :"**Public policy, entrepreneurship, and venture capital in the United States**", Journal of Corporate Finance , Issue(23), 2013, pp.345-346.

[199] Ooi Yeng Keat& Others:" **Inclination towards entrepreneurship among university students: An empirical study of Malaysian university students**", International Journal of Business and Social Science Vol. 2 No. 4; March 2011, p.209.

[200] عبد الرشيد بن ديب و عبد القادر شلالي: "**مدخل استراتيجي لإدارة المخاطر**"، ورقة بحث مقدمة للملتقى الدولي الثالث حول:"**استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات: الآفاق والتحديات**"، المنعقدة في 25 و 26 نوفمبر ، جامعة حسيبة بن بوعلي بولاية الشلف، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2008، ص ص 4-5.

[201] علاوى عبد الفتاح:" التطوير التنظيمي والاستثمار في الكفاءات ودورها في إحداث التغيير الإيجابي للمنظمات"، **مجلة العلوم الانسانية**، العدد 5، 2007، ص 8.

[202] U.S. Department of State :"**principles of Entrepreneurship**", Bureau of International Information Programs, 2007, p.3.

[203] Ooi Yeng Keat& Others:" **Inclination towards entrepreneurship among university students: An empirical study of Malaysian university students**", International Journal of Business and Social Science Vol. 2 No. 4; March 2011, p.207.

[204] Dominic Laing:"**Self-employment**", National Centre for Entrepreneurship in Education ,University of Manchester, April 2011,pp.1-2.

[205] Douglas Cumming& Dan Li :Op.Cit., pp.345-346.

[206] عباس الخفاجي:"**الإدارة الاستراتيجية المدخل والمفاهيم والعمليات**", دار الثقافة، 2004، ص 74.

[207] Douglas Cumming& Dan Li :Op.Cit., p.207.

[208] Ibid., p.207.

[209] حاجي فطيمة:**"** واقع السياسات التعليمية في ماليزيا ومدى استفادة الجزائر من هذه التجربة"، **المجلة الجزائرية للسياسة العامة**، العدد 4، 2014، ص 53.

[210] تشارلز هل ، جاريت جونز:"**الإدارة الاستراتيجية :مدخل متكامل**"، ترجمة :رفاعي رفاعي محمد ،دار المريخ للنشر، الرياض،2001، ص 65.

[211] إسماعيل محمد حنفي:" القومية أثرها في المجتمع الإسلامى"، **دراسات دعوية**، العدد 5، يناير 2002، ص 128.